بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإقتصاد

تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردني
وإمكانيات تطوير مساهمته في الدخل القومي

دراسة تحليلية قياسية (١٩٧٠-١٩٩٦)

مقدمة من الطالب
مروان "محمد شريف" أحمد الرفاعي
بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩٤)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في جامعة اليرموك - قسم الإقتصاد

لجنة المناقشة :

أ. د.عبدالرزاق حسين بني هاني	.....	مشرفاً ورئيساً
د.نـــزار عبـاس الربيعـــي	.....	عضواً
د.عاطـف خليـــل الأحمـــد	.....	عضواً

١٩٩٨/٦/٤

حزيران/١٩٩٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من غرسا في نفسي الطموح والأمل

إلى والدي الحبيبين

حبا ووفاء وعرفانا وتقديرا

إلى أشقائي وشقيقاتي

أهدي هذه الرسالة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-YarmoukUniversity

www.manaraa.com

شكر وتقدير

يسرني بعد أن أنهيت هذه الرسالة أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل الذين أسهموا في تطويرها : الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني الذي أشرف عليها ، فكان لجهوده الكبيرة وتوصياته السديدة وملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إغنائها ، فإليه أسدي أسمى آيات الشكر والتقدير.

وأتقدم بالشكر الوافر والجزيل إلى أستاذي الدكتور نزار الربيعي الذي يدخر جهدا في تقديم كل ما احتجت إليه من مساعدة وتوجيه واقتراحات مما ساعدني في بلورة فكرة الدراسة والاستمرار فيها فإليه أسدي كل آيات المحبة والتقدير .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور عاطف خليل الأحمد على تشجيعه وكرمه وتفضله مشكورا بتحمل أعباء قراءتها وتنقيحها – رغم ضيق وقته – مما له أبلغ الأثر في إثرائها .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد والى جميع الأصدقاء والزملاء الذين عرفتهم أثناء الدراسة .

الباحث
مروان الرفاعي
حزيران/١٩٩٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المحتويات	ث
فهرس الجداول	خ
فهرس الملاحق	ذ
الملخص باللغة العربية	ر
الفصل الأول : المقدمة	١
١-١ تمهيد	١
١-٢ أهمية الدراسة	٢
٢-٢ أهداف الدراسة	٣
١-٤ منهجية الدراسة	٣
١-٥ تسلسل الدراسة	٤
١-٦ مصادر المعلومات	٥
١-٧ الخلفية النظرية للتجارة الخارجية	٥
الهوامش	١٢
الفصل الثاني : هيكل التجارة الخارجية وتطور الاقتصاد الأردني	١٤
٢-١ هيكل التجارة الخارجية	١٤
٢-١- ١ تطور التجارة الخارجية الأردنية	١٤
٢-١-١-١ تطور الصادرات	١٤
٢-١-١-٢ تطور المستوردات	١٧
٢-١- ٢ التركيب السلعي للتجارة الخارجية	١٨
٢-١-٢-١ التركيب السلعي للصادرات	١٨
٢-١-٢-٢ التركيب السلعي للمستوردات	٢١
٢-١- ٣ التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية	٢٣
٢-١-٣-١ التركيب الجغرافي للصادرات	٢٣
٢-١-٣-٢ التركيب الجغرافي للمستوردات	٢٦
٢-١-٤ العجز التجاري	٢٨
٢-١-٥ شروط التبادل التجاري	٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢-٢	التجارة الخارجية وتطور الإقتصاد الأردني	٣٣
٢-٢-١	درجة الإنكشاف الاقتصادي	٣٣
٢-٢-٢	الميل الحدي للمستوردات والمرونة الدخلية للطلب على المستوردات	٣٥
	الهوامش	٣٩
	الفصل الثالث : تقييم أنظمة ومقومات قطاع التجارة الخارجية	٤٠
٣-١	تقييم دور الضرائب الجمركية المفروضة على حركة التجارة	٤١
٣-١-١	حجة حماية الصناعات الوطنية الناشئة	٤١
٣-١-٢	حجة العجز التجاري	٤٤
٣-٢	تقييم دور الجهاز المصرفي	٤٥
٣-٢-١	تمويل التجارة الخارجية	٤٦
٣-٢-٢	ضمان الصادرات	٥٠
٣-٣	تقييم المناطق الحرة	٥٠
٣-٣-١	الإمتيازات والإعفاءات	٥٢
٣-٣-٢	تكاليف إشغال الأراضي و المصانع في المناطق الحرة	٥٣
٣-٣-٣	إدارة المناطق الحرة	٥٤
٣-٣-٤	تطوير إقليم العقبة	٥٥
٣-٤	تقييم دور قطاع النقل	٥٦
٣-٤-١	النقل البحري	٥٦
٣-٤-٢-١	حجم الأسطول وتكاليف الشحن	٥٧
٣-٤-٣-٢	تكاليف الخدمات	٥٩
٣-٤-٤-٣	تكلفة التعامل التجاري (التكلفة التعاقدية)	٦١
٣-٤-٢	قطاع النقل البري	٦٢
٣-٤-٣	قطاع النقل الجوي	٦٣
٣-٥	تقييم أنظمة المعلومات عن أسواق التصدير الحالية والمحتملة	٦٤
٣-٦	تقييم دور مؤسسة المواصفات والمقاييس	٦٦
٣-٧	تقييم دور الغرف التجارية	٦٨
٣-٨	تقييم حزمة القوانين المعدلة و القوانين الجديدة	٧٠
	الهوامش	٧٧
	الفصل الرابع : التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية الأردنية (تحليل قياسي)	٨١
٤-١	المعلومات المستخدمة في التقدير	٨١
٤-٢	التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية	٨١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤-٣	العلاقة الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية	٨٣
٤-٤	مرونات التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية	٨٧
٤-٥	قياس التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية	٩٠
٤-٥-١	طريقة المتغيرات الوهمية	٩٠
٤-٥-٢	طريقة فحص *CHOW*	٩٤
٤-٦	العلاقة بين التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني والنمو في الصادرات	٩٩
	الهوامش	١٠٦
	الفصل الخامس : التصحيح الإقتصادي والتحرير التجاري	١٠٩
٥-١	برامج التصحيح الإقتصادي وعلاقتها بالتحرير التجاري	١٠٩
٥-٢	مراحل تحرير التجارة الخارجية	١١٠
٥-٢-١	مرحلة (الاستقرار/التصحيح) الاقتصادي	١١١
٥-٢-٢	مرحلة تحرير التجارة الخارجية	١١٤
٥-٢-٢-١	التحرير التجاري والتعرفة الجمركية	١١٤
٥-٢-٢-٢	التحرير التجاري والنمو الاقتصادي	١١٧
	الهوامش	١١٨
	الفصل السادس : النتائج والتوصيات	١٢٠
٦-١	النتائج	١٢٠
٦-٢	التوصيات : برنامج مقترح لتطوير الصادرات الأردنية	١٢٤
	الملاحق	١٢٧
	المراجع	١٣٦
	الملخص بالإنجليزية	١٤٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	مضمون الجدول	الصفحة
٢-١	تطور التجارة الخارجية الأردنية (١٩٧٠ ١٩٩٦)	١٥
٢-٢	معدلات النمو في الصادرات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي لفترات مختلفة	١٦
٢-٣	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي (١٩٧٠-١٩٩٦)	١٩
٢-٤	التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الإقتصادية (١٩٧٠-١٩٩٦)	٢٢
٢-٥	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (١٩٧٠-١٩٩٦)	٢٤
٢-٦	التوزيع الجغرافي للمستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)	٢٧
٢-٧	النمو في عجز الميزان التجاري الأردني و تمويله(١٩٧٠-١٩٩٦)	٢٩
٢-٨	شروط التبادل التجاري في الأردن (١٩٧٠-١٩٩٦)	٣٠
٢-٩	مؤشرات الإنكشاف الاقتصادي للإقتصاد الأردني (١٩٧٠-١٩٩٦)	٣٤
٢-١٠	نتائج تقدير الميل الحدي للإستيراد (١٩٧٠- ١٩٩٦)	٣٦
٢-١١	نتائج تقدير المرونة الدخلية للطلب على المستوردات (١٩٧٠- ١٩٩٦)	٣٨
٣-١	توزيع نسب التعريفة الجمركية والضرائب الإضافية (الحماية الإسمية) للمستوردات الأردنية (١٩٨٧و١٩٩٢)	٤٢
٣-٢	تكاليف إشغال الأراضي والمنشآت في المناطق الحرة عام ١٩٩٤	٥٣
٣-٣	نسبة التجارة الخارجية الأردنية المنقولة بالبحر(١٩٩٠-١٩٩٥)	٥٧
٣-٤	أساطيل النقل البحري المملوكة في الدول العربية (١٩٩٣-١٩٩٥)	٥٨
٣-٥	تكاليف شحن الطن الواحد إلى ميناء مرسيليا بفرنسا (١٩٩٣)	٥٩
٣-٦	تكاليف خدمات الموانئ لبعض الدول (١٩٩٥)	٦٠
٣-٧	مقارنة حجم البضائع المنقولة جوا لبعض الدول (١٩٩٠-١٩٩٢)	٦٤
٤-١	التغير في هيكل الصادرات الوطنية (١٩٧٠-١٩٩٦)	٨٢
٤-٢	التغير في هيكل المستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)	٨٣
٤-٣	العلاقة الهيكلية بين الصادرات الوطنية (١٩٧٠-١٩٩٦)	٨٤
٤-٤	العلاقة الهيكلية بين المستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)	٨٦
٤-٥	مرونات التغيرات الهيكلية في الصادرات الوطنية (١٩٧٠-١٩٩٦)	٨٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رقم الجدول	مضمون الجدول	الصفحة
٤-٦	مرونات التغيرات الهيكلية في المستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)	٩٠
٤-٧	قياس التغيرات الهيكلية في الصادرات الوطنية باستخدام المتغيرات الوهمية (١٩٧٠-١٩٩٦)	٩٢
٤-٨	قياس التغيرات الهيكلية في المستوردات باستخدام المتغيرات الوهمية (١٩٧٠-١٩٩٦)	٩٤
٤-٩	قياس التغيرات الهيكلية في الصادرات الوطنية باستخدام أسلوب *CHOW TEST* (١٩٧٠-١٩٩٦)	٩٧
٤-١٠	قياس التغيرات الهيكلية في المستوردات باستخدام أسلوب *CHOW TEST* (١٩٧٠-١٩٩٦)	٩٩
٤-١١	أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي (١٩٧٦-١٩٩٣)	١٠٢
٤-١٢	أثر التغيرات الهيكلية على نمو الصادرات والنمو الاقتصادي (١٩٧٦-١٩٩٣)	١٠٣
٤-١٣	فاعلية انتقال الموارد الإقتصادية إلى القطاع التصديري (١٩٧٦-١٩٩٣)	١٠٤
٥-١	مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الأردني: مقارنة بين أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني (١٩٩٢-١٩٩٨) مع المتحقق فعلا"	١١٢
٥-٢	مقترح البنك الدولي لتحفيز التجارة الخارجية الأردنية (١٩٩٣)	١١٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الملاحق

رقم الملحق	مضمون الملحق	الصفحة
١	مؤشرات الإنكشاف الاقتصادي للدول العربية غير النفطية (١٩٩٠-١٩٩٤)	١٢٨
٢	البيانات اللازمة لتقدير التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية الأردني	١٢٩
٣	معدلات الحماية الإسمية والفعالة في الإقتصاد الأردني (١٩٩٢)	١٣٣
٤	القيمة المضافة في الصناعات الوطنية (١٩٩٤)	١٣٤
٥	الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة في بعض دول المنطقة (١٩٩٥)	١٣٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردني

وإمكانيات تطوير مساهمته في الدخل القومي

دراسة تحليلية قياسية (١٩٧٠-١٩٩٦)

إعداد

مروان "محمد شريف" أحمد الرفاعي

إشراف

الأستاذ الدكتور : عبدالرزاق بني هاني

ملخص

كانت الأهداف الرئيسة من وراء هذه الدراسة التعرف على قطاع التجارة الخارجية بجانبيه الصادرات والمستوردات بشكل عام ، والتعرف على معوقات النهوض بهذا القطاع بشكل خاص وخصوصا في ظل اتجاه التجارة الدولية نحو التحرير الكامل تحت مظلة منظمة التجارة العالمية .

وقد بينت الدراسة عدم ظهور بوادر الإستقرار الإقتصادي اللازمة للشروع بتحرير التجارة الخارجية الأردنية ؛ نتيجة عجز برنامج التصحيح الإقتصادي الثاني في إصلاح هيكل التجارة الخارجية ، كما بينت الدراسة أن العلاقة المباشرة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي غير واضحة ، بينما كانت العلاقة بين التغيرات الهيكلية والنمو الإقتصادي أكثر وضوحا ، ولذلك فإن نجاح استراتيجية النمو المعتمد على الصادرات (*Export-Led-Growth Strategy*) بإعادة توزيع الموارد لصالح القطاع التصديري - الذي تبين عدم وجود ما يعارضه - من جهة و نجاح الإتجاه نحو الإنفتاح التجاري (*Trade Liberalization*) من جهة أخرى لابد أن يكون مصحوبا بإصلاحات هيكلية واضحة في الإقتصاد الوطني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد خرجت الدراسة بتوصية تمثلت في صورة برنامج وطني متكامل لتطوير القدرة التنافسية للصادرات على المستوى العالمي ، بحيث يتم تفعيل جميع العوامل اللازمة للنهوض بالقطاع التصديري – الجانب الإيجابي من الميزان التجاري – آنيا مع التركيز على ضرورة إصلاح البيئة الإستثمارية والقانونية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصـــل الأول

المقدمـــة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصـــل الأول

المقدمـــــة

١-١ تمـهيد

تفيد الدراسات الإقتصادية فـــي حقـل التجـارة الخارجيـة بوجـود علاقـة قوية بين نمو التجارة الخارجية والنمـــو الاقتصـــادي . حيـث تـم الإسـتدلال علـى ذلك من خلال دراسات أجريت منذ الستينات وحتـــى اليـوم علـى اقتصـادات الـدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، وقامت هذه الدراســات بـالتركيز علـى العلاقـة السببية بين حجم التجارة الخارجية - وخاصـــة فـي جـانب الصـادرات - والنمـو الإقتصـادي[١].

وقد ذهب بعض الإقتصاديين إلـى حـد وصـف التجـارة الدوليـة ، علـى أنها المحرك الرئيسي للعملية التنموية ، و أن التنميـــة الإقتصاديـة مرتبطـة ارتباطـا مباشرا بنموها [٢] ، وبغض النظر عن الإنتقادات الموجهـــة لـهذا الـرأي الإقتصـادي فإن الهدف منه كان التـأكيد علـى أهميـة قطـاع التجـارة الخارجيـة فـي العمليـة التنمويـة .

ولتعزيز هذا الرأي فقد أكدت النظريات والدراســات فـي التجـارة الدوليـة على ضرورة اعتماد مبدأ " الحرية فـي التجـارة الدوليـة " ، والتـأكيد علـى أهميـة التخصص في الإنتاج تبعا لمبدأ الميزة النسبية كشـرط أساسـي مـن شـروط النجـاح في هذا الحقل ، لما يوفـره هـذا المبـدأ مـن تقسـيم أفضـل للعمـل وتقـدم فـي التكنولوجيا والإستفادة من مزايـا الحجـم الكبـير فـي الإنتـاج . وقـد أثبتـت هـذه الدراسات أن الكثير من الدول النامية قـد كسـبت مـن خـلال التخصـص وتحريـر التجارة من شرق آسيا وأمريكـا الجنوبيـة [٣].

ويبدو أن روح التحـــرر والانفتـاح الإقتصـادي هـي أبـرز معـالم النظـام العالمي الجديد . فقـد أدركـت الـدول الكـبرى أن لا مجـال لـها للمحافظـة علـى معدلات نمو مطردة إلا عن طريق إزالة كافة العوائق أمـــام تجارتـها الخارجيـة مـع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الـــدول الناميـــة يســـاعدها فـــي ذلـــك التوجـــه الجديـــد لمنظمـــة التجـــارة الدوليـــة *World Trade Organization* **(WTO)** نحـــو تشـــجيع هـــذه الـــدول الأخـــيرة بالانضمام لهذه المنظمة . وفي الوقت الذي تعد فيـــه الدراســـات حـــول جـــدوى (أو عدم جدوى) انضمام الأردن لهذه الإتفاقية الأخـــيرة ، فـــإن هـــذه الدراســـة ستســـاهم في جزء منها في مناقشة آثار هـــذا الإنضمـــام مـــن خـــلال دراســـة هيكـــل التجـــارة الخارجية الحالي وبيان الإختلالات التي يعـــاني منـــها والكيفيـــة التـــي يجـــب أن تتـــم معالجتها وذلك من خلال اقتراح برنامج جديد لتطويـــر الصـــادرات الوطنيـــة .

١-٢ أهمية الدراسة

تؤكد هذه الدراسة على ما يلـــي :

أولا – أهميـــة التجـــارة الخارجيـــة بالنســـبة للإقتصـــاد الأردنـــي ، والتـــي شـــكلت بالمتوسط ما يقارب ثلثي النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي خـــلال فـــترة الدراســـة (١٩٧٠-١٩٩٦).

ثانيا – وجود اختـــلالات هيكليـــة ممـــا يســـتوجب تشـــخيصها وتحليلـــها و اقـــتراح الوسائل لمعالجتـــها .

ثالثا – تتزامن هذه الدراسة مع تطبيق برنـــامج التصحيـــح الاقتصـــادي ، لمعالجـــة الإختلالات الهيكلية في الاقتصـــاد الأردنـــي ، والتـــي مـــن ضمنـــها عجـــز الميزان التجـــاري ، حيـــث يتوقـــع أن ينتـــهي البرنـــامج بتحريـــر التجـــارة الخارجية الأردنيـــة .

رابعا – إن انضمام الأردن لاتفاقية الشـــراكة الأوروبيـــة المتوســـطية ، يتطلـــب رفـــع كفاءة المنتجات الوطنية المصدرة من خلال برنـــامج مقـــترح يـــأخذ تصحيـــح الإختلالات أعلاه بعين الإعتبـــار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١-٣ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهـــداف التاليـــة:

أولا – تحليل هيكل التجـــارة الخارجيـــة مـــن حيـــث مكوناتـــه الســـلعية وتوزيعاتـــها الجغرافيـــة.

ثانيا– تحليل أهمية الهيكل الحالي في الإقتصـــــاد الوطنـــي

ثالثا– بيان الآثار الإقتصاديـــة لاعتمـــاد برنـــامج التصحيـــح الاقتصـــادي الـــذي بـــدأ تطبيقه منذ عـــام ١٩٨٩.

رابعا– تحديد أهم العوامل التي تأثر سلبا على نمـــو وتقـــدم هـــذا القطـــاع الاقتصـــادي المهم .

خامسا – وضع برنامج متكامل لتطوير القـــدرة التنافســـية للصـــادرات الوطنيـــة بنـــاء على الإستنتاجات التي ستتوصل إليها هـــذه الدراســـة .

١-٤ منهجية الدراسة

اعتمدت هـــذه الدراســـة فـــي تحقيـــق أهدافـــها ، والوصـــول إلـــى الأهـــداف المرجوة منها على أسلوبين من أساليب البحـــث العلمـــي :

أولا – الأسلوب الوصفي التحليلي : وهـــو الأســـلوب الـــذي يقـــوم علـــى التوصيـــف الدقيق للظواهر الإقتصادية ، ومن ثـــم تحليلـــها واســـتنباط الـــدلالات المختلفـــة منـــها وهو ما تم اعتماده في الفصول الثاني والثالث والخامس مـــن هـــذه الدراســـة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا – أسلوب التحليل القياســـي

وهو الأسلوب الذي يعمل على ربـــط العلاقـــات بيـــن المتغـــيرات الإقتصاديـــة واستخلاص نتائج محددة من خلال نمـــاذج قياسـية مختلفـــة اســـتنادا إلـــى المنطـــق والنظرية الإقتصادية ، وهو ما تم اعتماده في الفصل الرابع مـــن هـــذه الدراســـة .

١-٥ تسلسل الدراسة

قسـمت الدراســـة إلـــى ســـتة فصـــول ؛ يـــهدف الفصـــل الأول منـــها إلـــى اســـتعراض الخلفيـــة النظريـــة للتجـــارة الخارجيـــة كأســـاس للشـــروع فـــي الكتابة والتحليـــل .

أمـــا الفصـــل الثـــاني فســـيقوم فيـــه البـــاحث بدراســـة هيكـــل التجـــارة الخارجيـــة ، مـــن حيـــث تطورهـــا عـــبر الزمـــن ، تركيبـــها الســـلعي وتركيبـــها الجغرافي . كما سيقوم فيـــه بدراســـة مؤشـــرات اعتمـــاد الإقتصـــاد الأردنـــي علـــى التجارة الخارجيـــة.

وسيقوم الباحث في الفصل الثالث بتقييـــم دور الأنظمـــة والتعليمـــات المرتبطـــة بقطاع التجارة الخارجية ودور الخدمات المصاحبـــة لعمليـــة التجـــارة .

وسيخصص الفصل الرابع لقيـــاس التغـــيرات الهيكليـــة فـــي قطـــاع التجـــارة الخارجيـــة فـــي جانبيـــها الصـــادرات والمســـتوردات باســـتخدام مجموعـــة مـــن الأســـاليب .

أمـــا الفصـــل الخـــامس فســـيتم فيـــه بحـــث برنـــامج التصحيـــح الاقتصادي ، واتجاه الأردن نحو تحريـــر التجـــارة الخارجيـــة .

وسيخصص الفصل السادس للنتـــائج والتوصيـــات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٦ مصادر المعلومات

ستعتمد الدراسة على عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية تتضمن الدوريات المختلفة التي تتناول الموضوع ، إضافة إلى النشرات والتقارير الإحصائية المحلية والأجنبية ، وسيستعان بمصادر دولية خاصة بتجارة بعض الدول ، وتقارير المركز الدولي للتجارة والمعلومات المتوفرة في وزارة التخطيط والمالية ووزارة التجارة والصناعة والغرف التجارية والصناعية، ونشرات البنك المركزي . والإحصاءات العامة المختلفة.

وتستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية (*Time-Series*) في تحليلها للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات التي تضمنتها الدراسة ، وذلك باستخدام برنامج الحاسب (**TSP**) الخاص بتحليل السلاسل الزمنية .

١-٧ الخلفية النظرية للدراسة

التجارة الدولية والتنمية في النظرية الاقتصادية :

يتفق الإقتصاديون على أن أي دراسة علمية لنظرية التجارة الخارجية ينبغي أن تنطلق من النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية ، حيث أنها تمثل نقطة الإنطلاق التي يبدأ عندها الإقتصاديون تحليلهم للنظريات المعاصرة في التجارة الخارجية[٤] .

ويعتبر **آدم سميث** (*Smith,1776*) في كتابه ثروة الأمم[٥] ، أول من حاول تفسير قيام التجارة الدولية ، باستخدام مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول ، أو ما يعرف بالميزة المطلقة (*Absolute-Advantage*) . ويقوم تفسيره على افترض أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل قياساً بشركائها التجاريين ، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر لو تخصصت بإنتاج وتصدير السلعة (أو المجموعة من السلع) التي تتميز فيها بميزة مطلقة ، بينما تقوم باستيراد السلع الأخرى التي تنتجها بكلفة حقيقية أعلى مما تستطيع الدول الأخرى .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فنتيجة لعوامل الطبيعة والبيئة الخاصة التي تتميز بها ظروف الإنتاج ، ستقوم كل دولة بجعل نشاطها الإنتاجي معتمداً على السلع التي تستطيع إنتاجها بتكاليف مطلقة أقل من تكاليف إنتاج البلدان الأخرى ، وهكذا تستطيع كل دولة أن تحقق أكبر قدر من الإشباع ، حيث تشتري من السوق العالمية الحرة بأقل الأسعار وتبيع منتجاتها بما يحقق لها أكبر ربح ممكن ، لأن إنتاجها يمثل الحد الأدنى من تكاليف الإنتاج مقارنة بالسلع المماثلة .

غير أن هنالك حالات لا يمكن الإعتماد فيها على مبدأ الميزة المطلقة في تفسير التجارة الدولية ، وخاصة في حال تمتع إحدى الدول بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى.

وقد جاء جوهر نظرية الميزة النسبية **لريكاردو** (*Ricardo,1882*) لإلقاء الضوء على هذه المسألة على وجه التحديد . فقد بين في كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي[٦] ، أن توفر الميزة المطلقة للدولة في إحدى السلع لا يعتبر ضرورياً لتحقيق المكاسب من التجارة الدولية ، بل يكفي أن يتوفر للدولة الميزة النسبية (*Comparative-Advantage*) في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها للقيام بتجارة مربحة . حيث يعمل اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول ، والناتج من اختلاف تكلفة الفرصة الضائعة في داخل الدولة مقارنة بالدول الأخرى على قيام هذه التجارة . وبالتالي يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة الدولية حتى وإن كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين .

وتقوم نظرية الميزة النسبية على حرية التجارة ، وتدعو إلى تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية . وتجدر الإشارة أن ريكاردو وغيره من الإقتصاديين التقليديين في الوقت الذي يدعون فيه إلى تخفيف التعرفات الجمركية ، إلا أنهم في نفس الوقت يرون ضرورة فرض التعرفات الجمركية لحماية الصناعة الناشئة ولو لفترة مؤقتة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

ولم يستطع **ميل** (*J.S.Mill,1948*)[٧] ، من خلال نظرية القيم الدولية ، والتي حاول أن يبين فيها أن نسبة التبادل التي تسود في عمليات المبادلة الدولية ، تتوقف على الطلب المتبادل ، أن يدخل تغيرات جوهرية على مفهوم نظرية الميزة النسبية . كما حاول **هابرلر** (*Haberler,1950*) [٨] أن يدعم التماسك النظري لنظرية الميزة النسبية ، حيث قام بإدخال مفهوم تكلفة الفرصة البديلة (*Opportunity-cost*) ، على أساس أن قيمة السلع تقدر بكمية السلعة أو السلع الأخرى التي يجري التخلي عن إنتاجها لصالح سلعة (أو سلع) أخرى .

وعموماً ، فإذا كانت نظرية الميزة النسبية ، كما وضعها ريكاردو وطورها الآخرون فيما بعد ، قد أعطت تفسيراً لقيام التجارة الدولية والتخصص الدولي من خلال تفاوت النفقات النسبية ، إلا أنها لم توضح أسباب اختلاف النفقات من بلد إلى لآخر، وبذلك فهي قد تفسر قيام التجارة ، ولكنها لا تملك تفسير العوامل المسببة لها .

ولهذا جاءت نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في مطلع هذا القرن من خلال اقتصاديين سويديين هما (**هكشر و أولين** ،١٩١٩)[٩] ، في محاولة لتفسير نمط التجارة الدولية . حيث توصلا إلى أن اختلاف التكاليف (أو الأسعار) النسبية للسلع يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الإقتصادية بين الدول . فقد لاحظا أن الدول تختلف فيما بينها من حيث وفرة عوامل الإنتاج ، وهذه الإختلافات المطلقة ، في عرض العوامل الإنتاجية ، ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل . فالدول الفقيرة تميل بشكل عام بأن يكون لديها نسبة متدنية من رأس المال للعمل ، في حين أن الدول المتقدمة صناعياً تمتلك نسبة عالية من رأس المال للعمل ، وقد قاما عند تحليل هذه الإختلافات في الموارد بين الدول بربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الإقتصادية . وقد لاحظا أن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين تتمتع بسعر توازني منخفض نسبياً لهذا العنصر، وبالتالي فإن السلع التي تستخدم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كميات كبيرة نسبياً من هذا العنصر في إنتاجها ، سيكون لها أيضاً أسعار منخفضة نسبياً . بمعنى أنه سيكون للدولة ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تستخدم عنصر الإنتاج الوفير ، وبذلك تتحدد أنماط التجارة بناءً على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج وتكاليفها بين الدول.

وتفترض هذه النظرية كذلك ، أن صادرات الدولة ستشمل سلعاً تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا ، في حين أن مستورداتها ستشمل سلعاً تستخدم بكثافة مواردها النادرة نسبياً ، وبذلك فإن النتائج المترتبة على ذلك ستتمثل في ارتفاع أسعار السلع المصدرة بسبب زيادة الطلب عليها، مما سيؤدي إلى زيادة سعر العنصر الإنتاجي المستخدم بكثافة في إنتاجها . وبالمثل فإن زيادة الإستيرادات والطلب على السلع ذات الأسعار والتكاليف المنخفضة في الخارج نتيجة لوفرة عنصر إنتاجي آخر سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، فتحصل المساواة في أسعار السلع النسبية وعوامل إنتاجها .

وتكمن قدرة هذه النظرية على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية للإنتاج بين الدول ، وبالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة . إلا أن الفرق الأساسي بين نظرية (هكشر/ أولين) ونظريات التجارة الدولية السابقة هو قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية [١٠].

وبالرغم من سلامة منطوق نظرية (هكشر/ أولين) ، ودقة الصياغات الرياضية التي قام بها **ساموليسون** (*Samuelson,1948*) [١١] وغيره من الإقتصاديين ، بما جعلها أكثر الأطر النظرية قبولاً في التجارة الدولية ، إلاّ أن الإقتصاديين كشفوا عن الكثير من أوجه الضعف التي اكتنفت هذه النظرية ، وخاصة الإقتصاديون المهتمون بمشكلات الدول النامية . فهناك مفارقة بين ما كانت تدعيه النظرية من اتجاه أسعار عوامل الإنتاج والدخول للتقارب بين مختلف دول العالم ، وتزايد النمو من خلال آلية التجارة الدولية من جهة ، وبين واقع التخلف والتبعية الذي تعانيه الدول النامية من جهة أخرى .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفيما يتعلق بالنفع المتحقق من التخصص في التجارة الدولية ، وجهت الإنتقادات لنظرية (هكشر/ أولين) من حيث المزايا التي توفرها للدول النامية ، ذلك أن الميزة النسبية لهذه الدول تتمثل في إنتاج المواد الأولية وتصديرها للدول المتقدمة ، مما يبقي نمو اقتصادياتها رهناً بنمو الطلب على المواد الخام في الدول الصناعية [١٢] . كما أثار عدد من الاقتصاديون التساؤل حول حقيقة هذا النفع بالنسبة للدول النامية في ضوء التردي المستمر لشروط التبادل التجاري للمواد الخام الأولية [١٣] .

ومهما كانت درجة التنوع والتباين في الآراء حول المفاهيم الجديدة للمزايا النسبية التي أطلقها بعض الاقتصاديون من أمثال (*Ozawa*) و (*lender*) [١٤] فإن الجدل الراهن حول هذه المفاهيم يبين أن ليس هناك استمرار دائم للمزايا النسبية ، إذ لابد لها وأن تتغير مع النمو الإقتصادي ، ومن ثم يتغير معها التخصص وهيكل الإنتاج والصادرات.

وقد بين بورتر(*Porter,1990*) [١٥] صاحب أحدث نظريات التجارة الخارجية " نظرية الميزة التنافسية " (*Competitive-Advantage Theory*) أن الميزة النسبية أصبحت مقولة تاريخية لا تشير إلا لفترة ما في تاريخ التطور الإقتصادي يتميز فيها بلد ما بإنتاج سلعة أو(سلع) معينة في ضوء نمط إقتصادي وتكنولوجي واجتماعي معين ، بحيث ما إذا تغير هذا النمط فإن ميزته النسبية سوف تتغير كذلك .

وبالنسبة للدول النامية ونظراً لعدم ملاءمة منطوق النظريات السابقة للتجارة الدولية مع طموحات التنمية فيها فقد توجهت نحو تبني إستراتيجيات عدة أهمها:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا : إستراتيجية إحلال المستوردات

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إحلال المنتجات الوطنية محل الأجنبية وتحقيق شيء من الإعتماد على الذات ، وتوسيع الإنتاج المحلي ومعالجة البطالة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق : إما فرض حواجز جمركية أمام المستوردات ، أو عن طريق التقييد الكمي لهذه المستوردات ، مما يفسح المجال أمام نشوء الصناعات المحلية [١٦].

ولكن هذه الإستراتيجية تضيع فرصة الإستفادة من المنافسة الدولية ورفع مستوى جودة الإنتاج المحلي ، بالإضافة إلى ازدياد تكاليف الإنتاج مع الزمن ، فضلا عن زيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة المستوردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة وعدم القدرة على كسب أسواق للصادرات ، ولهذا قد تزيد سلبيات هذه الإستراتيجية على نواحيها الإيجابية [١٧]، مما دفع لتبني إستراتيجيات أخرى.

ثانيا: إستراتيجية تشجيع الصادرات

تعرف هذه الإستراتيجية على أنها تراجع الانحياز لاستراتيجية إحلال المستوردات[١٨] والتوجه نحو الإنتاج التصديري ، حيث تشجع هذه الإستراتيجية على الإستفادة الكاملة من الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول النامية .

وقد دلت الدراسات أن تبني هذه الإستراتيجية يؤدي إلى جذب العملة الصعبة ، ويزيد الكفاءة نتيجة التخصص وإعادة توزيع الموارد بشكل أفضل ، بالإضافة إلى تحسن نوعية الإنتاج ونقل التكنولوجيا [١٩] ، فهي استراتيجية تناسب الأوضاع الإقتصادية الحالية التي تمر بها الدول النامية من عجز في ميزان المدفوعات وضعف قاعدة الإنتاج المحلي ، إذ أن تشجيع الصادرات يتطلب التوسع في الناتج المحلي (وخاصة السلعي منه) وذلك بالإعتماد على إنتاج سلع ذات مواصفات ومقاييس تتناسب ومتطلبات الأسواق الخارجية مما

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيجلب الإيرادات اللازمة لمعالجة العجـــز ومؤشـــرات الإختـــلال الـــهيكلي الأخـــرى التي تعاني من اقتصادات الـــدول الناميـــة .

وقد أعتمد الإقتصاد الأردني منذ بداية مراحـــل التخطيـــط الإقتصـــادي ولغايـــة بداية برنامج التصحيح الإقتصـــادي(١٩٨٩) علـــى اســـتراتيجية إحـــلال المســـتوردات حيث تم بعد هذا العام الجمـــع بيـــن سياســـة إحـــلال المســـتوردات وسياســـة تشـــجيع الصادرات مع التركـــيز علـــى الإســـتراتيجية الأخـــيرة ، لاعتبارهـــا جوهـــر عمليـــة إصلاح التجارة الخارجيـــة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الهوامـــش :

1-

a) Bela Balassa (1978), "Export and Economic Growth " ***Journal of Development Economics,*** Vol.5, No.5, PP.181-89.

b) Michaely Michael,(1977) "Export and Growth, an Empirical Investigation, ***Journal of Development Economics*** Vol.4, No.1, PP.94-53.

c) William Tyler ,(1981) "Growth and Export Expansion in Developing Countries, Some Empirical Evidence", ***Journal of Development Economics***, Vol.9, No.1, PP. 121-30.

٢- أنظر في ذلك :

* Arther lewis,(1980) " The Slowing Down of The Engine of Growth", ***The American Economic Review,*** Vol.40, No.4, PP.555-564.

* البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ المخصص لموضوع التصنيع والتجارة الخارجية .

٣- خطاب أ.و.كلوسن رئيس البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " العلاقة الحاسمة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي العالمي " ١٩٨٤، ص٨.

4- Gerald Meier, International trade and development .NY, Arper and Row 1963,PP.25-27.

5- Adam smith,The Wealth of Nations, Modern Library Edit NY 1937

6- David Ricardo, Principles of Political Economy and Taxation, 1821, reprinted in Penguin Books Baltimore, 1971.

7- J.S.Mill: Essay on Some Unsettled questions of Political economy, London, 1948.

8- Haberler "Some Problems in The Pure Theory of Foreign Trade", ***Economic Journal,*** vol LX, No 238, June 1950, PP.223-240.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩- عرض هكشر هذه النظرية لأول مره عام ١٩١٩ في مقالته :

The Effects of Foreign Trade on The Distribution of Income.

وتم تنقيح النظرية على يد تلميذه اولين في كتابه

Interregional and International Trade, Harvard university press,1933.

١٠-تقي عبد سالم " تخطيط التجارة الخارجية في العراق" رسالة دكتوراه جامعة بغداد ١٩٧٩.

11- Samuelson Paul " International Trade and Equalization of Factor prices" ***Economic Journal***, 1948.

12-Yaghamaian,et.al, (1995) "Export Performance and Economic Development, an Empirical Analysis'' ***American Economist*** , Vol.39, P.39.

١٣-جودت عبد الخالق ، محاضرات في الإقتصاد الدولي ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٤

١٤- رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٩٤.

15-Michael Porter, (1990) . "The competitive Advantage Nations", Harvard Business Review , March-April , PP.73-92.

١٦- شامية والروابده (١٩٨٩) " تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النموالإقتصادي دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧) مجلة أبحاث اليرموك مجلد ١٦، عدد ١، ص٧١.

١٧- شامية والروابده ، مرجع سابق ص ٧٢.

18- Jan Hogendorn , Economic Development, Harper and Ram Publishers. Inc. 1987, P383.

19-Rostam Kavovssi,"International Trade and Economic Development: The Recent Experience of Developing countries", (1985), ***Journal of Developing Areas*** , Vol.19, No.3, April, P.381.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

هيكل التجارة الخارجية
وتطور الاقتصاد الأردني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني

هيكل التجارة الخارجية وتطور الاقتصاد الأردني

تعتبر التجارة الخارجية مقياسا لقدرة الإقتصاد الوطني ، فهي انعكاس للطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني ممثلة بالصادرات ، ومؤشر لعجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة بالمستوردات .

ولأجل توضيح الإرتباطات في هذا القطاع وعلاقات هيكلية أخرى ، فإن هذا الجزء سيتناول ما يلي :

٢-١ هيكل التجارة الخارجية الأردنية

سنتناول في هذا البند هيكل تجارة الأردن الخارجية بجانبيها الصادرات والمستوردات من حيث تطورها عبر الزمن ، تركيبها السلعي ، وتوزيعها الجغرافي من خلال دراسة سلسلة زمنية تمتد من (١٩٧٠-١٩٩٦) .

٢-١-١ تطور التجارة الخارجية الأردنية

٢-١-١-١ تطور الصادرات

يشير الجدول رقم (٢-١) إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية من (٩،٣) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (١٠٣٩،٨) مليون دينار عام ١٩٩٦، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٢٣٪) ، وقد شهدت معدلات نمو الصادرات تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة ، كان أقصاها عام ١٩٧٤، حيث بلغ (١٨١،٥٪) ، كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية ، وأدناها (-١٣،٧٪) عام ١٩٨٣ نتيجة ركود الثمانينات . وقد حقق قطاع الصادرات الوطنية معدلات نمو فاقت نظيراتها في الناتج المحلي الإجمالي بعد مرحلة التخطيط الاقتصادي (١٩٧٣) جدول (٢-٢) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (٢-١)

تطور التجارة الخارجية الأردنية (١٩٧٠-١٩٩٦)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	إجمالي الصادرات	معدلات النمو السنوية للصادرات (٪)	إجمالي المستوردات	معدلات النمو السنوية للمستوردات (٪)	الناتج المحلي الإجمالي	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	الصادرات إلى المستوردات (٪)
١٩٧٠	٩,٣٢	-	٦٥,٨٨	-	٢٢٨,٤	-	٤	١٤,١
١٩٧١	٨,٨٢	-٥,٤	٧٦,٦٤	١٦,٣	٢٤٢,٢	٦	٣,٦	١١,٥
١٩٧٢	١٢,٦١	٤٣,٠	٩٥,٣١	٢٤,٤	٢٨١,٦	١٦,٣	٤,٥	١٣,٢
١٩٧٣	١٤,٠١	١١,١	١٠٨,٢	١٣,٥	٣١٠,١	١٠,١	٤,٥	١٢,٩
١٩٧٤	٣٩,٤٤	١٨١,٥	١٥٦,٥١	٤٤,٦	٣٨٥,٧	٢٤,٤	١٠,٢	٢٥,٢
١٩٧٥	٤٠,٠٧	١,٦	٢٣٤,٠١	٤٩,٥	٤٣٥,٩	١٣	٩,٢	١٧,١
١٩٧٦	٤٩,٥٥	٢٣,٦	٣٣٩,٥٤	٤٥	٥٤٧,٤	٢٥,٦	٩	١٤,٦
١٩٧٧	٦٠,٢٥	٢١,٦	٤٥٤,٤٢	٣٣,٨	٦٧٦,٤	٢٣,٦	٨,٩	١٣,٢
١٩٧٨	٦٤,١٣	٦,٤	٤٥٨,٨٣	٠,٩٧	٧٧٩,٣	١٥,٢	٨,٢	١٤
١٩٧٩	٨٢,٥٦	٢٨,٧	٥٨٩,٥٢	٢٨,٥	٩٨١	٢٥,٩	٨,٤	١٤
١٩٨٠	١٢٠,١١	٤٥,٥	٧١٥,٩٨	٢١,٤	١١٨٠,٣	٢٠,٣	١٠,٢	١٦,٨
١٩٨١	١٦٩,٠٣	٤٠,٧	١٠٤٧,٥	٤٦,٣	١٤٦,٣	٢٤,٥	١١,٥	١٦,١
١٩٨٢	١٨٥,٥٨	٩,٨	١١٤٢,٤٩	٩	١٧٠١,١	١٥,٨	١٠,٩	١٦,٢
١٩٨٣	١٦٠,٠٩	-١٣,٧	١١٠٣,٣١	-٣,٤	١٨٢٨,٧	٧,٥	٨,٧	١٤,٥
١٩٨٤	٢٦١,٠٦	٦٣,٠	١٠٧١,٣٤	-٢,٩	١٩٨١,٤	٨,٤	١٣,٢	٢٤,٤
١٩٨٥	٢٥٥,٣٥	-٢,٢	١٠٧٤,٤٥	٠,٣	٢٠٢٠,٢	١,٩	١٢,٦	٢٣,٨
١٩٨٦	٢٢٥,٦٢	-١١,٦	٨٥٠,٢	-٢٠,٩	٢١٦٣,٦	٧	١٠,٤	٢٦,٥
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧	١٠,٢	٩١٥,٥٥	٧,٧	٢٢٠٨,٦	٢	١١,٢	٢٧,٢
١٩٨٨	٣٢٤,٩٧	٣٠,٥	١٠٢٢,٤٧	١١,٧	٢٢٦٤,٤	٢,٥	١٤,٣	٣١,٨
١٩٨٩	٥٣٤,١	٦٤,٤	١٢٣٠,٠١	٢٠,٣	٢٣٧٢,١	٤,٧	٢٢,٥	٤٣,٤
١٩٩٠	٦١٢,٢٥	١٤,٦	١٧٢٥,٨٣	٤٠,٣	٢٦٦٨,٣	١٢,٥	٢٢,٩	٣٥,٥
١٩٩١	٥٩٨,٦٣	-٢,٢	١٧١٠,٤٦	-٠,٩	٢٨٥٥,١	٧	٢٠,٩	٣٥
١٩٩٢	٦٣٣,٧٦	٥,٨	٢٢١٤,٠	٢٩,٤	٣٤٩٣	٢٢,٣	١٨,١	٢٨,٦
١٩٩٣	٦٩١,٢٨	٩	٢٤٥٣,٦٢	١٠,٨	٣٨٠١,٧	٨,٨	١٨,٢	٢٨,٢
١٩٩٤	٧٩٣,٩٢	١٤,٨	٢٣٦٢,٥٨	-٣,٧	٤٢٠١,٣	١٠,٥	١٨,٩	٣٣,٦
١٩٩٥	١٠٠٤,٥٣	٢٦,٥	٢٥٩٠,٢٥	٩,٦	٤٦٥٤,٦	١٠,٨	٢١,٦	٣٨,٨
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٣,٥	٣٠٤٣,٥٦	١٧,٥	٥١٤٦,٧	١٠,٦	٢٠,٢	٣٤,٢
المتوسط		٢٣		١٦,٧		١٣	١٢,٥	٢٣,١

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٥) ص٣٤، ٣٥، ٤٨./ البنك المركزي الأردني: النشرة الشهرية، شباط، ١٩٩٧، ص٧٨، ٦٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما يعتبر معدل نمو الصادرات الوطنية مؤشراً على توسع قاعدة الإنتاج المحلي كلما زادت نسبة الصادرات الوطنية إلى المستوردات في سنة معينة ، ويلاحظ في جدول (٢-١) أن نسبة الصادرات الوطنية إلى المستوردات (نسبة التغطية) قد ارتفعت من (١٤،١٪) عام ١٩٧٠، إلى (٤٣،٤٪) عام ١٩٨٩ كنتيجة مباشرة لتخفيض سعر الصرف ، ثم تراجعت هذه النسبة بعد هذا العام نتيجة للظروف الإستثنائية التي مر بها الأردن والمنطقة بعد عام ١٩٩٠، وما نجم عنها من زيادة المستوردات بسبب رجوع عدد كبير من العاملين في بعض دول الخليج وانحسار قيمة الصادرات الوطنية لهذه الدول .

أما مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي - والتي تعتبر مؤشرا لتوسع القاعدة الإنتاجية المحلية - فقد قفزت من (٤٪) عام ١٩٧٠ إلى أكثر من(١٠٪) عام ١٩٧٤ جدول (٢-١) ؛ نظراً لارتفاع أسعار الفوسفات في تلك السنة وليس لزيادة الإنتاج ، ووصلت إلى (٢٢،٩٪) وهي أعلى نسبة مساهمة عام ١٩٩٠، حيث يعزى جزء من هذه النسبة إلى تخفيض سعر صرف الدينار الأردني قبل هذه السنة ؛ والذي عمل على تخفيض السعر العالمي للصادرات الوطنية وزاد في الطلب عليها . وتعد نسبة مساهمة الصادرات الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي من أعلى النسب في الدول العربية غير النفطية أنظر الملحق رقم (١) في نهاية الدراسة .

جدول (٢-٢)

معدلات النمو في الصادرات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي لفترات مختلفة

المرحلة		الفترة	معدل نمو الصادرات ٪	معدل نمو المستوردات ٪	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٪
مرحلة ما قبل التخطيط الإقتصادي		١٩٧٢-١٩٧٠	٨	١٢,٦	١٣,٨
مرحلة التخطيط الإقتصادي	مرحلة الإنتعاش	١٩٨٢-١٩٧٣	٣٧	٢٩,٣	١٩,٨
	مرحلةبدايات الأزمة الإقتصادية	١٩٨٨-١٩٨٣	١٧	١,٣	٤,٩
مرحلة التصحيح الاقتصادي		١٩٩٦-١٩٨٩	١٧,٦	١٥,٤	١٠,٩
المتوسط		١٩٩٦-١٩٧٠	٢٣	١٦,٧	١٣,٢

المصدر : مشتق من الجدول (٢-١)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢-١-١-٢ تطور المستوردات

يعتبر ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية السبب الرئيسي في اعتماد الاقتصاد الأردني على الإستيراد لتغطية الطلب المحلي على مختلف أنواع السلع (الإستهلاكية ، الوسيطة والرأسمالية) ، ويمكن من خلال الجدول (٢-١) ملاحظة التطور الكبير في المستوردات الأردنية ، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من حوالي (٦٥,٩) مليون دينار عام ١٩٧٠ ، إلى أكثر من (٢٣٤) مليون دينار عام ١٩٧٥، حيث شهدت هذه الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥) بعداً تنموياً تمثل بإعداد وتنفيذ خطة التنمية الثلاثية للسنوات (١٩٧٣-١٩٧٥) والتي نجم عنها ارتفاع معدلات استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة .

كما يمكن ملاحظة الأثر الكبير الذي أحدثه الإرتفاع العالمي في أسعار النفط على المستوردات . وخاصة في أزمته الأولى عام ١٩٧٣ والذي انسحب أثره على العام ١٩٧٤ ، حيث قفز معدل نمو المستوردات من (١٣,٥٪) عام ١٩٧٣ إلى (٤٤,٦٪) عام ١٩٧٤.

واستمرت المستوردات بالزيادة خلال السنوات اللاحقة فارتفعت من (٣٣٩,٥) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١١٤٢,٥) مليون دينار عام ١٩٨٢ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه خلال هذه الفترة (٢٦,٥٪) ، ولعل ذلك يعود إلى زيادة الطلب على السلع الإستثمارية والوسيطة نتيجة زيادة نشاط الفعاليات الإقتصادية على أثر تطبيق الخطة التنموية الخمسية (١٩٧٦ -١٩٨٠) .

ومع بداية عقد الثمانينات ونتيجة الركود الذي هيمن على الإقتصاد العالمي ؛ تراجع نمو المستوردات الأردنية في الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤ و ١٩٨٦ إلى معدلات سالبة (-٣,٤٪) ، (-٢,٩٪) و (-٢٠,٩٪) على التوالي متأثرة بالركود الإقتصادي الذي ساد الثمانينات . و لم تتأثر معدلات نموها مباشرةً بتخفيض سعر الصرف عام ١٩٨٨ لأسباب تتعلق بمرونة الطلب على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوردات . حيث استمرت معدلات نموها الموجبة في الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩٠ على التوالي .

وبصورة عامة فقد حققت المستوردات الأردنية معدلات نمو مرتفعة طوال فترة البحث (١٩٧٠-١٩٩٦) بلغ متوسطها (١٦,٧٪) . ولكن معدل نمو الصادرات فاق بالمتوسط - ابتداءً من مرحلة التخطيط الاقتصادي - نظيره للمستوردات ، جدول (٢-٢) .

٢-١-٢: التركيب السلعي للتجارة الخارجية

سنتناول في هذا البند دراسة التطور الهيكلي للتجارة الخارجية ، وبيان درجة التركز السلعي للصادرات والمستوردات.

٢-١-٢-١ التركيب السلعي للصادرات الوطنية

يمكن من خلال تقسيم الصادرات الوطنية إلى ثلاث مجموعات تبعا لطبيعة المنتجات (المنتجات الغذائية والزراعية، منتجات المواد الخام والمنتجات الصناعية)[1] ؛ دراسة التركيب السلعي للصادرات الوطنية ، لما يوفره هذا التقسيم من قدرة للتعبير عن مستوى تطور الهيكل الإنتاجي وطبيعة القطاعات الإنتاجية.

وبمطالعة البيانات الواردة في الجدول (٢-٣) ، يمكن ملاحظة أن الصادرات الزراعية شكلت ما يزيد على نصف الصادرات الوطنية عام ١٩٧٠، مشيرة إلى نمط الإنتاج السائد آنذاك ، ولكن مساهمتها انخفضت بعد هذه السنة لصالح الصادرات الأخرى ، لتصل إلى أدنى نسبة عام ١٩٨٩ من الصادرات الكلية (٩,١٪) ، وقد كان متوسط مساهمتها المركب خلال فترة الدراسة (٢٢٪) . وهو الأقل بين الصادرات الأخرى .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (٢-٣)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي

(الأرقام بالمليون دينار)

السنة	إجمالي الصادرات	صادرات المواد الغذائية والزراعية		صادرات المواد الخام		الصادرات الصناعية	
		القيمة	٪ من إجمالي الصادرات	القيمة	٪ من إجمالي الصادرات	القيمة	٪ من إجمالي الصادرات
١٩٧٠	٩,٣٢	٤,٧	٥٠,٥	٢,٤	٢٦,٩	٢,٢	٢٢,٦
١٩٧١	٨,٨٢	٣,٧	٤٢,٠	٢,٣	٢٧,٣	٢,٨	٣٠,٧
١٩٧٢	١٢,٦١	٤,٨	٣٨,١	٣,٧	٢٩,٤	٤,١	٣٢,٥
١٩٧٣	١٤,٠١	٤,٦	٣٣,٦	٤,٥	٣٣,٦	٤,٩	٣٢,٨
١٩٧٤	٣٩,٤٤	٩,٥	٢٤,٤	٢٠,٠	٥١	٩,٩	٢٤,٦
١٩٧٥	٤٠,٠٧	١٠,٢	٢٥,٤	٢٠,١	٥٠,٩	٩,٧	٢٣,٧
١٩٧٦	٤٩,٥٥	١٦,٣	٣٣,١	٢٠,٠	٤١,٧	١٣,٢	٢٥,٢
١٩٧٧	٦٠,٢٥	٢٠,٦	٣٤,٣	١٨,٩	٣١,٤	٢٠,٧	٣٤,٣
١٩٧٨	٦٤,١٣	١٦,٣	٢٥,٤	٢٠,٧	٣٢,٣	٢٧,١	٤٢,٣
١٩٧٩	٨٢,٥٦	٢١,٢	٢٥,٧	٢٧,٥	٣٣,٤	٣٣,٨	٤٠,٩
١٩٨٠	١٢٠,١١	٢٣,٥	١٩,٦	٤٩,٢	٤١,٢	٤٧,٤	٣٩,٢
١٩٨١	١٦٩,٠٣	٣٣,٠	١٩,٦	٥٦,٧	٣٣,٨	٧٩,٣	٤٦,٦
١٩٨٢	١٨٥,٥٨	٣٩,١	٢١,١	٦١,٤	٣٣,٣	٨٥,١	٤٥,٦
١٩٨٣	١٦٠,٠٩	٣٦,٢	٢٢,٧	٥٢,٧	٣٣,٠	٧١,١	٤٤,٣
١٩٨٤	٢٦١,٠٦	٤١,٧	١٦,٠	٨٧,١	٣٣,٤	١٣٢,٢	٥٠,٦
١٩٨٥	٢٥٥,٣٥	٤٣,٥	١٧,١	٩٨,٤	٣٨,٦	١١٣,٤	٤٤,٣
١٩٨٦	٢٢٥,٦٢	٤١,٩	١٨,٦	٩٧,٨	٤٣,٤	٨٥,٩	٣٨,٠
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧	٣٣,٨	١٣,٦	٩١,٥	٣٦,٩	١٢٣,٥	٤٩,٥
١٩٨٨	٣٢٤,٧٩	٣٠,٠	٩,٢	١٤٦,٨	٤٥,٣	١٤٨,٠	٤٥,٥
١٩٨٩	٥٣٤,١	٤٨,٦	٩,١	٢٢٤,٩	٤٢,١	٢٦٠,٦	٤٨,٨
١٩٩٠	٦١٢,٢٥	٥٩,٧	٩,٨	٢٣٥,٢	٣٨,٤	٣١٧,٣	٥١,٨
١٩٩١	٥٩٨,٦٣	٨٦,٠	١٤,٤	٢٢٨,٣	٣٨,١	٢٨٤,٣	٤٧,٥
١٩٩٢	٦٣٣,٧٦	٩٢,٠	١٤,٥	٢١٨,١	٣٤,٤	٣٢٣,٦	٥١,١
١٩٩٣	٦٩١,٢٨	١٤٠,٠	٢٠,٢	١٩٢,٨	٢٧,٩	٣٥٨,٥	٥١,٩
١٩٩٤	٧٩٣,٩٢	٩١,٢	١١,٥	٢٠٧,٧	٢٦,١	٤٩٥,٠	٦٢,٤
١٩٩٥	١٠٠٤,٥٣	٩٩,٥	٩,٩	٢٥٩,٨	٢٥,٨	٦٤٥,٢	٦٤,٣
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	١٦٠,١	١٥,٤	٢٨٥,٤	٢٧,٤	٥٩٤,٣	٥٧,٢
المتوسط			٢٢		٣٥,٦		٤٢,٤

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٥) ص٣٦. البنك المركزي الأردني: النشرة الشهرية، شباط، ١٩٩٧، ص٦٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعزى تراجعها إلى التحول في الأهمية الإنتاجية القطاعية لصالح القطاع الصناعي ، والتي ركزت عليه جميع الخطط الإقتصادية والإجتماعية الأردنية بدون استثناء [٢].

أما صادرات المواد الخام ، فقد وصلت مساهمتها إلى (٥١٪) عام ١٩٧٤- أعلى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة - نتيجة الإرتفاع العالمي لأسعار الفوسفات في تلك السنة ، ثم بدأت هذه المساهمة بالتناقص لصالح الصادرات الصناعية بعد هذا العام ، لتصل إلى أدنى مستوى عام ١٩٩٥، حيث لم تشكل أكثر من ربع الصادرات الوطنية . وكان متوسط مساهمتها المركب (٣٥,٦٪) خلال فترة الدراسة .

ويتضح من الجدول (٢-٣) مدى تطور مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات ، حيث ازدادت من (٢٢,٦ ٪) عام ١٩٧٠ إلى (٥٧,٢٪) عام ١٩٩٦ ، ويلاحظ أن الصادرات الصناعية بدأت تتزايد بالأرقام المطلقة وكذلك كنسبة من مجمل الصادرات ، وكان هذا على حساب الصادرات الزراعية التي بدأت نسبتها من إجمالي الصادرات تنخفض بسبب تراجع الإنتاج الزراعي ، وكذلك على حساب صادرات المواد الخام التي كانت في الستينات والسبعينات تفوق في قيمتها قيمة الصادرات الصناعية . ومع بداية الثمانينات بدأت الصادرات الصناعية تتزايد بشكل ملحوظ إلى أن وصلت ذروتها في عام ١٩٩٥ حيث وصلت إلى (٦٤,٣٪) . مما يدل على حدوث تغير في هيكل الإنتاج الوطني لصالح الإنتاج الصناعي . وأصبحت تحتل المرتبة الأولى بين الصادرات الوطنية ابتداءً من عام ١٩٧٧ ، بعد أن كانت في المرتبة الأخيرة ، وكان متوسط مساهمتها المركب (٤٢,٤٪) خلال فترة الدراسة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢-١-٢-٢ التركيب السلعي للمستوردات

يعبر هيكل التركيب السلعي للمستوردات الوطنية عن عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بمتطلبات التنمية الإقتصادية ، في نفس الوقت الذي يعكس النمط الإستهلاكي السائد .

ويوضح الجدول رقم (٢-٤) أن المستوردات من السلع الإستهلاكية قد شكلت (٥٠,٢٪) من المستوردات الكلية عام ١٩٧٠، وهي أعلى نسبة مساهمة وصلتها هذه المستوردات خلال فترة الدراسة . وقد ركزت الخطط الإقتصادية المتلاحقة على ضرورة تخفيض هذه النسب المرتفعة المعيقة لعملية التنمية . ومع بدء عملية التخطيط الإقتصادي عام ١٩٧٣، بدأت حصة هذه المستوردات بالتراجع تدريجياً حتى وصلت إلى (٢٢,٦٪) عام ١٩٩٣، وهي أدنى معدلات المساهمة خلال فترة الدراسة . كما تراجعت أهمية هذه المستوردات إلى المركز الثاني بمتوسط مساهمة مركب بلغ (٣٥٪) خلال فترة الدراسة .

ويرجع انخفاض الأهمية النسبية للمستوردات الإستهلاكية إلى التغير في هيكل الإقتصاد الأردني ؛ بالتركيز على التصنيع وإحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات وتشجيع الصناعات التصديرية [٣]، مما زاد الطلب على مستوردات السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ، أو أن زيادة الوزن النسبي (والمطلق) للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية قد قلل من وزن (أو أهمية) السلع الإستهلاكية في إجمالي المستوردات . فقد ارتفعت مستوردات السلع الوسيطة من (١٥,١) مليون دينار (٢٣٪) من إجمالي المستوردات عام ١٩٧٠ ، إلى أكثر من (١٦٥٠) مليون دينار عام ١٩٩٦ أو أكثر من (٥٤٪) من إجمالي المستوردات . وبذلك شكلت أعلى معدّلات المساهمة في المستوردات الكلية ابتداءً من عام ١٩٨٢. كما شكل متوسط مساهمتها المركب (٣٦,٦٪) خلال فترة الدراسة . ويعود السبب في زيادة أهميتها إلى نمو الطلب الإستثماري الناتج عن توسع قاعدة الإنتاج المحلي ، مما زاد من الإعتماد التدريجي على المستوردات من هذه السلع لغايات سد متطلبات الإنتاج .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

أمـــا المســـتوردات الرأســـمالية ، فقـــد شـــكلت (٢٠,٣٪) مـــن إجمـــالي المســتوردات عــام ١٩٧٠ ووصلــت إلــى (٤٠,٥٪) عــام ١٩٧٧ ، ممـــا رفـــع مـــن مساهمتها فـي هذه السنة إلـى المرتبـة الأولـى بيـن المسـتوردات الأخـرى . إلا أنهـا تراجعـت فـي الأعـوام التـي تلتهـا وحتـى منتصـف الثمانينـات متـأثرة بركـود ذلـك العقـد ، ثـم وصلـت إلـى أدنـى مسـتوياتها فـي عـامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، متـأثرة بـالظروف الإقليميـة غير الإعتياديـة التـي سادت فـي تلـك الفـترة .

جدول (٢-٤)

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الإقتصادية (١٩٧٠-١٩٩٦)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	إجمالي المستوردات	مستوردات السلع الإستهلاكية		مستوردات السلع الوسيطة		مستوردات السلع الرأسمالية		مستوردات السلع الأخرى	
		القيمة	٪ من إجمالي المستوردات	القيمة	٪ من إجمالي المستوردات	القيمة	٪ من إجمالي المستوردات	القيمة	٪ من إجمالي المستوردات
١٩٧٠	٦٥,٨٨	٣٣	٥٠,٢	١٥,١	٢٣,٠	١٣,٥	٢٠,٣	٤,٣	٦,٧
١٩٧١	٧٦,٦٤	٣٣,٤	٤٣,٦	١٣,٦	١٧,٨	١٧,٦	٢٣,٠	١٢	١٥,٦
١٩٧٢	٩٥,٣١	٤٦,٣	٤٨,٦	١٨,٨	١٩,٧	١٨,٦	١٩,٥	١١,٦	١٢,٢
١٩٧٣	١٠٨,٢	٥٠,٦	٤٦,٨	٢٢,٢	٢٠,٥	٢٠,٢	١٨,٧	١٥,١	١٤,٠
١٩٧٤	١٥٦,٥١	٦٩,٦	٤٤,٥	٣٠,٠	١٩,٢	٤٠,٩	٢٦,١	١٦,٠	١٠,٢
١٩٧٥	٢٣٤,٠١	٩٠,٥	٣٨,٧	٥٧,٢	٢٤,٤	٨٢,٩	٣٥,٤	٣,٤	١,٤
١٩٧٦	٣٣٩,٥٤	١٣٣,٣	٣٩,٣	٩٠,٠	٢٦,٥	١١٤,٦	٣٣,٧	١,٦	٠,٤
١٩٧٧	٤٥٤,٤٢	١٤٧,٢	٣٢,٤	١٢١,٢	٢٦,٧	١٨٤,١	٤٠,٥	١,٩	٠,٤
١٩٧٨	٤٥٨,٨٣	١٧٥,٧	٣٨,٣	١١٧,٣	٢٥,٦	١٦١,٢	٣٥,١	٤,٧	١
١٩٧٩	٥٨٩,٥٢	٢١٥,٢	٣٦,٥	١٧٩,٤	٣٠,٤	١٩٣,٦	٣٢,٨	١,٣	٠,٢
١٩٨٠	٧١٥,٩٨	٢٤٠,١	٣٣,٥	٢٢٧,١	٣١,٧	٢٤٦,٧	٣٤,٥	٢	٠,٣
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٣٢٥,٢	٣١,٠	٣٠٥,٥	٢٩,٢	٤١٤,٩٦	٣٩,٦	١٠٨	٠,٢
١٩٨٢	١١٤٢,٤٩	٣٦٨,٣	٣٢,٢	٣٨٠,٣	٣٣,٣	٣٩١,٤	٣٤,٢	٢,٥	٠,٢
١٩٨٣	١١٠٣,٣١	٣٦٥,٠	٣٣,١	٣٧٧,٨	٣٤,٢	٣١٠,٥	٢٨,١	٤٩,٩	٤,٥
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤	٤١٧,١	٣٨,٩	٤٥٣,٧	٤٢,٣	١٧٠,٥	١٥,٩	٢٩,٩	٢,٨
١٩٨٥	١٠٧٤,٤٥	٣٨٤,٨	٣٥,٨	٤٦٤,٧	٤٣,٢	٢٠١,٣	١٨,٧	٢٣,٧	٢,٢
١٩٨٦	٨٥٠,٢	٣٥٨,٢	٤٢,١	٣٠٩,٥	٣٦,٤	١٤١,٥	١٦,٦	٤٠,٩	٤,٨
١٩٨٧	٩١٥,٥٥	٣٦٢,٠	٣٩,٥	٣٧١,٠	٤٠,٥	١٦٢,٨	١٧,٨	١٩,٧	٢,١
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٧	٣٧١,٦	٣٦,٣	٣٩٣,٧	٣٨,٥	٢١٩,٤	٢١,٤	٣٧,٦	٣,٧
١٩٨٩	١٢٣٢,٠١	٤١٤,٤	٣٣,٧	٥٢٣,٨	٤٢,٦	٢٦٢,٠	٢١,٣	٢٩,٨	٢,٤
١٩٩٠	١٧٢٥,٨٣	٤٣٣,٨	٢٥,١	٩٩٢,٩	٥٧,٥	٢٥٩,٧	١٥,٠	٣٩,٤	٢,٣
١٩٩١	١٧١٠,٤٦	٤٧١,١	٢٧,٥	٩٧٣,٠	٥٦,٩	٢٥١,٢	١٤,٧	١٥,٠	٠,٩
١٩٩٢	٢٢١٤,٠	٥٢٦,٦	٢٥,٠	١١٦٣,٠	٥٢,٥	٤٦١,٣	٢٠,٨	٣٦,٠	١,٦
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦٢	٥٥٥,٨	٢٢,٦	١٢٩٧,٦	٥٢,٩	٥٦٢,٧	٢٢,٩	٣٧,٥	١,٥
١٩٩٤	٢٣٦٢,٥٨	٥٥١,٩	٢٣,٣	١٢٦٩,٣	٥٣,٧	٥٢٩,٥	٢٢,٤	١١,٩	٠,٥
١٩٩٥	٢٥٩٠,٢٥	٦٠٠,٤	٢٣,٢	١٤٢٨,٥	٥٥,١	٥٤٧,٤	٢١,١	١٣,٩	٠,٥
١٩٩٦	٣٠٤٣,٥٦	٧٢٧,١	٢٣,٩	١٦٥٠,٩	٥٤,٢	٦٦٤,٩	٢١,٨	٥٨٤	١٩,٢
المتوسط			٣٥		٣٦,٦		٢٤,٩		٣,٥

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة(١٩٦٤-١٩٩٥)، ص٣٥ . / البنك المركزي الأردني: النشرة الشهرية، شباط، ١٩٩٧، ص ٦٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد بلغ متوسط مساهمتها المركب (٢٤,٩٪) خلال فترة الدراسة وهو على الرغم من كونه الأقل بين المستوردات الأخرى ، إلا أنه يعكس التطور الإستثماري الذي شهده الإقتصاد الأردني خلال الفترات السابقة ، ويعطي الدوافع والحوافز لإعادة هيكلة أداء القطاعات الإقتصادية الأخرى .

٢-١-٣ التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية

سنتناول في هذا البند دراسة التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية بجانبيها (الصادرات والمستوردات) ، والذي يعكس شكل وأهمية العلاقات الإقتصادية التي تربطنا بدول العالم.

٢-١-٣-١ التركيب الجغرافي للصادرات

يبين الجدول (٢-٥) التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية حسب أهم البلدان والتجمعات الإقليمية والدولية ، و من خلاله مطالعة الأرقام يلاحظ أن الجزء الأعظم من الصادرات الوطنية كانت تتركز في أسواق الدول العربية ، حيث استوعبت أسواقها ما يقارب (٧٧٪) من الصادرات الكلية عام ١٩٧٠ ، وهي أعلى درجات التركز الجغرافي التي شهدها الإقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة . ثم بدأت هذه النسبة بالتراجع تدريجيا بعد هذا العام ، ووصلت إلى أدنى مستوياتها (٢٨,٨٪) في عام ١٩٩١ ؛ على أثر الظروف الإقليمية غير الطبيعية التي سادت المنطقة حينذاك ، فتراجع استيعاب الأسواق العربية للصادرات الأردنية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦) بالمتوسط إلى (٣٩,٨٪) ، والتي هي أقل من المتوسط المركب الإجمالي والبالغ (٥٣,٥٪) . ونتيجة لذلك زاد استيعاب أسواق البلدان الأخرى غير العربية من (٢٣,٣٪) عام ١٩٩٠ إلى (٣٧,٥٪) من إجمالي الصادرات الكلية عام ١٩٩١، ومع ذلك بقيت أسواق الدول العربية تستوعب النسبة الغالبة من الصادرات الوطنية . وقد تم على خلفية الأزمة الإقليمية اتخاذ القرار بإنشاء مؤسسة تشجيع الصادرات والمراكز التجارية في عام ١٩٩١ ، بغية دراسة الأسواق الدولية المختلفة وتشجيع الصادرات إلى الأسواق المجدية منها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول(٢-٥)

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	إجمالي الصادرات	الدول العربية		دول الإتحاد الأوروبي		دول أوروبا الشرقية		الولايات المتحدة الأمريكية		الدول الأوروبية الأخرى		الهند		اليابان		البلدان الأخرى	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٠	٩,٣٢	٧,١٧	٧٦,٩	-	-	١	١٠,٧	-	-	-	-	٠,٢٥	٢,٧	٠,٠٢	٠,٢	٠,٦٧	٧,٢
١٩٧١	٨,٨٢	٦,٦٨	٧٥,٧	-	-	٠,٦٣	٧,١	-	-	-	-	٠,٩٦	١٠,٩	٠,١٧	١,٩	٠,٣٨	٤,٣
١٩٧٢	١٢,٦١	٩,١٦	٧٢,٦	٠,٠٥	٠,٤	٠,٤١	٣,٢	-	-	-	-	١,٤	١١,١	٠,٦٢	٥	٠,٩٦	٧,٦
١٩٧٣	١٤,٠١	١٠,٠٨	٧٢	٠,٠٢	٠,١	٠,٣٥	٢,٥	-	-	-	-	١,١٩	٨,٥	٠,٧	٥	١,٦٧	١١,٩
١٩٧٤	٣٩,٤٤	١٨,٤٣	٤٦,٧	٠,٠٦	٠,١	٢,٠٤	٥,٢	-	-	-	-	٦,٠٨	١٦,٧	٣,٧٩	٩,٦	٨,٥٣	٢١,٦
١٩٧٥	٤٠,٠٧	١٦,٨٩	٤٢,١	٢,٠٣	٥	٦,٣٩	١٥,٩	٠,٠٣	٠,١	-	-	١,٩٧	٤,٩	١,٩١	٤,٨	١٠,٨٥	٢٧,١
١٩٧٦	٤٩,٥٥	٢٣,٩١	٤٨,٢	٢,٥٣	٥,١	٧,٢٩	١٤,٧	٠,٠٢	٠,١	-	-	١,٧١	٣,٤	١,٩١	٣,٩	١٢,١٨	٢٤,٦
١٩٧٧	٦٠,٢٥	٣٦,٠٦	٥٩,٩	٠,٨٧	١,٤	٤,١٧	٦,٩	٠,٠٢	-	٠,٠١	-	٣,٨٩	٦,٥	٢,٦٣	٤,٤	١٢,٥٩	٢٠,٩
١٩٧٨	٦٤,١٣	٤٢,٦٢	٦٦,٤	١,٣٤	٢	٥,٦٧	٨,٨	-	-	-	-	٣,٥٣	٥,٥	١,٨١	٢,٨	٨,٣٨	١٣,١
١٩٧٩	٨٢,٥٦	٥٥,٧٤	٦٧,٥	١,١٤	١,٤	٤,٣٩	٥,٣	٠,٠٤	٠,١	-	-	٦,١٤	٧,٤	٢,٨٦	٣,٥	١١,٣١	١٧,٧
١٩٨٠	١٢٠,١١	٧٢,٩١	٦٠,٧	٢,٠٩	١,٧	١٣,٠٤	١٠,٨	-	-	-	-	٨,٠٤	٦,٧	٣,٩٥	٣,٣	١٧,٩٦	٥
١٩٨١	١٦٩,٠٣	١١٤,٤٧	٦٧,٧	٢,٧٦	١,٦	١٨,٥٦	١١	٠,٠٥	٠,١	-	-	١٠,٣٢	٦,١	٣,٨٥	٢,٣	١٨,١	١٠,٧
١٩٨٢	١٨٥,٥٨	١٢٣,٣١	٦٦,٤	٣,٦٢	١,٩	٢٤,٠١	١٢,٩	-	-	-	-	١٦,٥٦	٨,٩	٣,٧٨	٢	١٢,٩	٦,٧
١٩٨٣	١٦٠,٠٩	٨٧,٠٦	٥٤,٤	٩,٤٦	٥,٩	١٧,٩٧	١١,٢	-	-	٠,٠٨	٠,٥	١٣,٧٥	٨,٦	٣,٤	٢,١	٢٥,١٢	١٥,٧
١٩٨٤	٢٦١,٠٦	١٣٢,٥٦	٥٠,٨	١٢,٢٨	٤,٧	٢٣,٩٤	٩,٢	٠,٠٢	٠,١	-	-	٣٤,١١	١٣,١	٥,٥٥	٢,١	٢٣,٧٥	٨,٩
١٩٨٥	٢٥٥,٣٥	١٣١,٥٣	٥١,٥	١١,٧٥	٤,٦	١٩,٢٢	٧,٥	٠,٠٩	٠,١	-	-	٤٥,٣١	١٧,٨	٥,٨١	٢,٣	٣٩,٣٦	١٥,٤
١٩٨٦	٢٧٥,٦٢	١٠٢,٠٦	٤٥,٢	١٩,٥٩	٨,٧	٢٠,٨	٩,٢	٠,٣	٠,٤	-	-	٣٤,١٣	١٥,١	٥,٦٩	٢,٥	٣٥,٤٨	١٢,٧
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧	١٢٩,٨٤	٥٢,٢	١٧,٣	٦,٩	٢١,٢١	٨,٥	٠,٩٤	٠,٤	٠,١	٠,٣	٢٢,٣	٨,٨	٧,٤٤	٣	٣٩,٩٦	١٦,١
١٩٨٨	٣٢٤,٧٩	١٣٦,١٢	٤١,٩	٢٥,٩٣	٨	٢٣,٧٥	٧,٣	١,٢١	٠,٤	-	-	٥٥,٤٢	١٧,١	٦,٦٣	٢	٥٨,٧٩	٢٤,٤
١٩٨٩	٥٣٤,١	٢٤١,٢٥	٤٥,٢	٣٥,١	٤,٧	٤٢,٦٩	٨	٢,٨٢	٠,٥	٠,٣	٠,١	٩٤,٩٣	١٧,٨	١٨,١٦	٣,٤	٩٨,١٧	١٨,٣
١٩٩٠	٦١٢,٢٥	٢٥٨,٨٧	٤٢,٣	٢٢,٢٦	٣,٦	٤٢,٣٦	٤	٣,٥٢	٠,٦	٠,٠٢	٠,١٣	١٢٩,٠٨	٢١,١	١٢,٩٧	٢,١	١٤٣,٣	٢٦,٥
١٩٩١	٥٩٨,٦٣	١٧٢,٢٩	٢٨,٨	١٨,٦٧	٣,١	٢٧,٨٢	٤,٦	٢,٢٧	٠,٤	-	٠,٠١	١٠٩,٦٤	١٨,٣	١٠,٦٤	١,٨	٢٢٤,٦٩	٣٧,٤
١٩٩٢	٦٣٣,٧٦	٢٢٢,٢٤	٣٥,١	١٩,٣١	٣	١٥,٥٩	٢,٤	٤,١٧	٠,٦	-	٠,٠٣	٩٦,٣٥	١٥,٢	١٢	١,٩	٢٤٩,٨	٣٩,٤
١٩٩٣	٦٩١,٢٨	٢٨٥,٣٥	٤١,٣	٢٨,٢٧	٤	٣٢,٨٤	٤,٧	٧,٢٦	١	-	٠,٠٣	٦٥,٩	٩,٥	٩,٨٤	١,٤	٢٤٥,٣٢	٣٥,٥
١٩٩٤	٧٩٣,٩٢	٣٣٦,٩٨	٤٢,٤	٤٠,٨٢	٥,١	١٣,٤٦	١,٧	٨,٩٢	١,١	-	٠,٠٩	٨٨	١١,١	١٢,٥٦	١,٦	٢٨٤,٨٢	٣٩,٩
١٩٩٥	١٠٠٤,٥٣	٤٥١,٠٥٧	٤٤,٩	٦٣	٦,٣	١٩,٠٩	١,٩	١٤,٨٨	١,٥	-	٠,٠٨	١١٤,١	١١,٣	١٢,١٢	١,٣	٣١٥,٥٣	٤٤,٤
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٤٨٥,٣٥	٤٦,٧	٨٦,٢٤	٨,٣	١٨,٨٣	١,٨	١٣,٧٧	١,٣	٠,١	١,٢٣	٨١,٧	٧,٨	١٢,٣	١,٢	٣٣٠,٨	٤٦,٨
المتوسط			٥٣,٥		٣,٦		٧,٣		٠,٣		٠,٠٢		١٠,٨		٢,٧		

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة ١٩٦٤-١٩٩٥ ص ٣٨ / النشرة الشهرية ، شباط ١٩٩٧ ، ص٦٦ .

ويمكن ملاحظة زيادة الصادرات الوطنية إلى الهند بشكل نسبي ومطلق فقد ارتفعت من (٠,٢٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (٨١,٧) مليون دينار عام ١٩٩٦ . إلا أن أعلى قيمة سجلتها كانت في عام ١٩٩٥ عندما بلغت (١١٤,١) مليون دينار ، وبذلك شكلت نسباً تراوحت بين (٢,٧٪) من إجمالي الصادرات عام ١٩٧٠ و (٢١,١٪) عام ١٩٩٠ ، ولكنها بدأت بالتراجع ابتداءً من العام ١٩٩١ نتيجة للإنخفاض الذي حصل في إنتاج الفوسفات بعد هذه السنة [٤] (بسبب التطورات التي طرأت على سوق الفوسفات العالمي) ، ومع ذلك بقيت صادرات الأردن من هذه المادة تعتبر جزءً مهماً من إجمالي الصادرات.

كما يمكن من خلال الجدول ملاحظة التدهور المستمر في نسب صادرات الأردن للسوق اليابانى ، حيث انحسرت هذه النسبة من (٩,٦٪) من إجمالي الصادرات الوطنية في عام ١٩٧٤، إلى (١,٢٪) في عام ١٩٩٦ ، كما بلغ متوسط الصادرات لهذه السوق (٢,٧٪) خلال فترة الدراسة .

أما بالنسبة لأسواق الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، فنجد أن المصدر الأردني قد أخفق بدخولها ، حيث لم تتعدى حصة السوق الأمريكية أكثر من (٠,٣٪) من الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة . أما دول الإتحاد الأوروبي – والتي دخل معها الأردن في اتفاقية شراكة عام ١٩٩٧– فإن معدل استيعابها للصادرات الوطنية كان متقلباً ، لكنها بدأت زيادة مطردة منذ عام ١٩٩٢، حيث وصل استيعاب أسواق هذه الدول (٣,٦٪) كمعدل خلال الفترة المشار إليها أعلاه ، إلا أن هذا المتوسط زاد خلال السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٢-١٩٩٦) فبلغ (٥,٣٪) ، مما شجع الأردن على توقيع الإتفاقية المتوسطية . وتعتبر العوائق الفنية المتعلقة بالمواصفات و المقاييس السبب الرئيسي وراء إخفاق المصدر الأردني في دخول هذه الأسواق .

أما دول أوروبا الشرقية فقد تراجعت صادراتنا إليها سواءً بالقيمة المطلقة أو بنسبة الإستيعاب ، فبعد أن كانت تستوعب (٤٢,٧) مليون دينار عام ١٩٨٩ بمعدل (٨٪) من إجمالي الصادرات ، تراجعت إلى (١٨,٨) مليون دينار عام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩٩٦، بمعدل (١,٨٪) من إجمالي الصادرات. ويمكن أن يعزى جزء من هذا التراجع إلى إعادة تعريف المجموعات الدولية نتيجة دخول العديد من هذه الدول في الإتحاد الأوروبي.

ويمكن ملاحظة الجهود المبذولة في تنويع أسواق الصادرات من خلال دراسة بند البلدان الأخرى ، حيث يمكن مشاهدة التغير المفاجئ في نسبة استيعابها ابتداءً من عام ١٩٩١ عندما بلغت (٣٧,٥٪) من إجمالي الصادرات الأردنية ، ثم ارتفعت إلى (٣٩,٤٪) في السنة اللاحقة ، وهي السنة التي أنشأت فيها مؤسسة تشجيع الصادرات والمراكز التجارية . وكمعدل وسطي فقد وصل استيعاب أسواق هذه البلدان من الصادرات الكلية إلى (١٩,٨٪) .

٢-١-٣-٢ التركيب الجغرافي للمستوردات

يوضح الجدول (٢-٦) أن دول الإتحاد الأوروبي تأتي في المركز الأول في إجمالي المستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة ، بمتوسط مركب مقداره (٣٤,٨٪) . ونظراً لتدني نسبة الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد (٣,٦٪) خلال نفس الفترة ، فإن تجارتنا مع دول الإتحاد هي المسئولة عن الجزء الأكبر لحدوث العجز في الميزان التجاري الأردني .

أما المستوردات من الدول العربية فقد ارتفعت من (١٩,٩٪) عام ١٩٧٠ إلى (٢٧,٥٪) عام ١٩٨٩ من إجمالي المستوردات الكلية ، ثم تراجعت فقط في عام ١٩٩٠ بسبب الأزمة الإقليمية التي حدثت في هذه السنة ، وواصلت ارتفاعها في السنوات اللاحقة فيما بعد . وبالرغم من ارتفاع متوسط الصادرات إلى الدول العربية (٥٣,٥٪) عن متوسط المستوردات منها (٢١,٤٪) ، إلا أن هناك عجزا - بالقيمة المطلقة - في الميزان التجاري لصالح الدول العربية طيلة فترة الدراسة ، حيث ارتفع العجز من (٥,٩) مليون دينار في عام ١٩٧٠ إلى (٢٧٦) مليون دينار في عام ١٩٩٦ . وقد حلت المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية ثالثة من حيث الترتيب ، حيث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (٢-٦)

التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	إجمالي	الدول العربية		دول الإتحاد الأوروبي		دول أوروبا الشرقية		الولايات المتحدة الأمريكية		الدول الأوروبية الأخرى		الهند		اليابان		البلدان الأخرى	
	المستوردات	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٠	٦٥,٨٨	١٣,١١	١٩,٩	٢٤,٣	٣٦,٩	٧,٥٢	١١,٤	٧,٣٨	١١,٢	٠,٤٣	٠,٦	١,٢٣	٢,٠	٣,٨٧	٥,٩	٦,١٤	٩-٣
١٩٧١	٧٦,٦٤	١٦,٧٦	٢١,٩	٢١,٢٥	٢٨,٠	٣,٦٢	٤,٧	١٨,١٣	٢٣,٧	٠,٤	٠,٥	١,٠٧	١,٤	٤,١٩	٥,٥	٩,٣٧	١٢-١٠
١٩٧٢	٩٥,٣١	١٦,٣٨	١٧,٢	٣٠,٠	٣١,٥	٦,٢٤	٦,٥	١٦,٨٩	١٧,٧	٠,٢٧	٠,٣	١,٣٩	١,٥	٤,٦	٤,٨	١٧,٥٥	١٨-١٤
١٩٧٣	١٠٨,٢	٢١,٣٦	١٩,٧	٣٣,٧	٣١,١	٥,٦٤	٥,٢	١١,٢٦	١٠,٤	٠,٩٣	٠,٨	١,٤٢	١,٣	٥,٣٥	٤,٩	٢٦,٤٦	٢٤-٥
١٩٧٤	١٥٦,٥١	٢٦,٤٥	١٦,٩	٥١,٥٧	٣٣,٠	١٠,٣٧	٦,٦	١٧,٥٨	١١,٢	٠,٩٦	٠,٦	٢,٩٧	١,٩	٧,٣٨	٤,٧	٣٤,٩٨	٢٣-٤
١٩٧٥	٢٣٤,٠١	٤٦,٣٣	١٩,٨	٩١,٢٥	٣٩,٠	١٦,٠٥	٦,٨	٢٤,١٨	١٠,٣	٢,٣٩	٠,٩	٤,٣٤	١,٩	١٧,١	٧,٣	٢٩,٦٧	١٢-٧
١٩٧٦	٣٣٩,٥٤	٦٠,٨٩	١٧,٩	١٤٣,٥٣	٤٢,٣	٢٠,٥٢	٦	٣١,٠٥	٩,٢	٣,٠٤	١	١٣,٢٤	٣,٩	٢١,٥١	٦,٣	٤١,١٧	١٢-١
١٩٧٧	٤٥٤,٤٢	٢٧,٥١	١٦,٠	١٧٩,١٣	٣٩,٤	٣٤,٤٣	٧,٦	٦٧,٣٦	١٤,٨	٤,٧٩	١,٢	٤,١١	٠,٩	٢٨,٢٧	٦,٣	٥٥,٩٥	١٣-٣
١٩٧٨	٤٥٨,٨٣	٨٦,٥٨	١٨,٩	١٩٠,٤٢	٤١,٥	٤٢,٩٦	٩,٣	٣٣,٦٤	٧,٣	٥,٧٤	١,١	٢,٧٨	٠,٦	٣٠,٨٢	٦,٧	٥٨,٦٩	١٣-٨
١٩٧٩	٥٨٩,٥٢	١١٠,٦٢	١٨,٨	٢٥٥,٢٩	٤٣,٣	٤٢,٩٢	٧,٣	٤٤,٢٦	٧,٥	٦,٥٤	٠,٨	٣,٢٧	٠,٦	٣٧,٣١	٦,٣	٨٠,٨٢	١٣-٧
١٩٨٠	٧١٥,٩٨	١٤٩,٢٤	٢٠,٨	٣٠٣,١٧	٤٢,٣	٣٩,٧٨	٥,٥	٦١,٥٩	٨,٦	٦,٠١	٠,٨	١,٩٤	٠,٣	٥١,٣٤	٧,٢	٩٢,٨٢	١
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٢١٣,٠٧	٢٠,٣	٣٨٩,٧	٣٧,٢	٦٧,٦٥	٦,٤	١٦٦,٦٧	١٥,٩	٨,٥٩	٢	٢,٠٧	٠,٢	٧١,٥٣	٦,٨	١١٤,٦٨	٩-١٠
١٩٨٢	١١٤٢,٤٩	٢٦٩,٧٨	٢٣,٦	٣٧٥,٢٣	٣٢,٨	٨٠,٠	٧,٠	١٤٤,٣٤	١٢,٦	٢٣,٤٩	١,٥	٢,٣٤	٠,٢	٨٧,٣٨	٧,٧	١٤٥,١	٧-١٢
١٩٨٣	١١٠٣,٣١	٢٥٠,٦٢	٢٢,٧	٣٦٦,٠٧	٣٣,٢	٦٦,٠٢	٦,٠	١٣١,٠٥	١١,٩	١٦,٧٤	٤,٤	١,٤٦	٠,١	١٠٢,٨٩	٩,٣	١٥٦,٦٥	٢-١٤
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤	٢٤٥,٧	٢٢,٩	٣٥٩,٧٥	٣٣,٦	٥٤,٩٣	٥,١	١١٩,٢٦	١١,١	٧٤,٤	٥,٨	١,٢٥	٠,١	٧٩,٠٦	٧,٤	١٥٤,١٢	٤-١٤
١٩٨٥	١٠٧٤,٤٥	٢٦٣,٥٧	٢٤,٥	٣٤١,٢٧	٣١,٧	٦٠,٧٩	٥,٦	١٢٨,٠٥	١١,٩	٦٢,٢٢	١,٣	١,٧٨	٠,٢	٦٧,٨١	٦,٣	١٣٥,٣٧	٦-١٢
١٩٨٦	٨٥٠,٢	١٧٢,٢١	٢٠,٣	٣١٩,٣٥	٣٧,٥	٤٨,٥٨	٥,٧	٧٥,٥٣	٨,٩	١١,٦٣	١,١	٤,٩٣	٠,٦	٦٦,٦٤	٧,٨	١٤٠,٠٨	٥-١٦
١٩٨٧	٩١٥,٥٥	٢٣٣,٧٨	٢٥,٥	٣١١,٠٤	٣٤,٠	٥٦,١١	٦,١	٩٣,٣٩	١٠,٢	١٠,٤٨	٢,١	١,٤٤	٠,٢	٥٥,٦٦	٦,١	١٣٩,٢٩	٢-١٥
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٧	٢٦١,٦٨	٢٥,٦	٣٢٤,٣١	٣١,٠	٦٦,٠٢	٦,٤	١٢٨,٨٦	١٢,٦	٢١,٥	٢,١	٢,٧٩	٠,٣	٥٤,١٤	٥,٣	١٤٥,٥٨	٢-١٤
١٩٨٩	١٢٣٠,٠١	٣٣٧,٥٨	٢٧,٥	٤٠١,٠٦	٣٢,٦	٥٥,٨	٤,٥	١٧٠,٧٧	١٣,٩	٢٢,٨٣	١,٨	٨,٧١	٠,٧	٤٥,٦٧	٣,٧	١٦٥,٦٦	٥-١٣
١٩٩٠	١٧٢٥,٨٣	٤٣٨,٤١	٢٥,٤	٥٣١,٤١	٣٠,٨	٨٥,٣٣	٤,٩	٢٩٩,٤٨	١٧,٤	٢٢,٥٢	١,٣	٢٢,١٣	١,٣	٥٤,٣٢	٣,١	٢٤٧,٢٢	٣-١٤
١٩٩١	١٧١٠,٤٦	٣٣٨,٦٣	١٩,٨	٥٥٢,٥٤	٣٢,٣	٨٥,٦٥	٥	١٧٨,١٦	١٠,٤	١٨,٩	١,١	٣٥,٥	٢	٦١,١١	٣,٦	٣٩٢,٨٤	٢
١٩٩٢	٢٢١٤,٠	٤٦١,٩٧	٢٠,٨	٦٩٨,٧٢	٣١,٦	١٢٩,٦١	٥,٨	٢٤٦,١٥	١١,١	٢٦,٥٦	١,٢	٣١,٢	١,٤	١٣٢,٢	٦	٤٣٥,٤٥	٦-١٩
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦٢	٤٩٨,٨٢	٢٠,٣	٨١٤,٣٥	٣٣,٢	١٤٩,٥٧	٦,١	٣١١,٠	١٢,٧	٢١,٢٨	٠,٨	٤٣,٤٨	٠,٩	١٢٣,٦٢	٢,٠	٤٤٠,٤٣	٩-١٧
١٩٩٤	٢٣٦٢,٥٨	٥٣٠,٥٢	٢٢,٤	٨٣٨,١٥	٣٥,٥	١٢٦,٦٤	٥,٨	٢٣٢,٥٤	٩,٨	٢٥,٤٩	١	٣٨,٩	١,٦	٩٣,٦٢	٤	٤٠٤,٢	١-١٧
١٩٩٥	٢٥٩٠,٢٥	٦٠٨,٥٤	٢٣,٥	٨٥٩,٢٦	٣٣,٢	١٢٤,٨٦	٤,٨	٢٤٠,٥١	٩,٣	٤١,٦٨	١,٦	٤٨,٧٦	١,٩	٩١,٤٤	٣,٥	٥١٦,٢	٩-١٩
١٩٩٦	٣٠٤٣,٥٦	٧٦١,٨٢	٢٥,٠	٩٦٣,٦٣	٣١,٧	١٣٨,٤٣	٤,٥	٢٩٤,٩	٩,٧	٤٦,٧٢	١,٥	٥٢,٦٥	٢	١٢٦,٩٢	٤,٩	٥٩٤,٨٥	٢٢-٩
الوسط			٢١,٤		٣٤,٨		٦,٢		١١,٩		١,٤		١,١		٥,٧		١٥-٧

المصدر: البنك المركزي الأردني : النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٥) ص ٣٩ ./ النشرة الشهرية ، شباط ١٩٩٧، ص ٦٧ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكل متوسط مساهمتها خلال فترة الدراسة (١١,٩٪) من إجمالي المستوردات . وبإضافة المستوردات من الولايات المتحدة إلى المستوردات من الإتحاد الأوروبي فإن متوسط النسبتين تشكلان حوالي (٥٠٪) من إجمالي المستوردات الأردنية خلال الفترة أعلاه ، وهو مؤشر لمدى اعتماد أو تبعية الإقتصاد الأردني للإقتصاد الغربي .

كما يمكن ملاحظة انخفاض مستوراتنا من اليابان ، حيث كانت تشكل (٩,٣٪) من المستوردات الكلية عام ١٩٨٣ ثم تراجعت بشكل تدريجي لتصل (٢,٥٪) عام ١٩٩٣ ، وبمتوسط مركب بلغ (٥,٧٪) عبر فترة الدراسة .

ويمكن من خلال دراسة بند (البلدان الأخرى) ملاحظة المحاولات الجادة لتشتيت تركز مصادر المستوردات ابتداء من عام ١٩٩١، حيث شكلت حصة هذه البلدان (٢٣٪) من المستوردات الكلية في هذه السنة ، بعد أن كانت (١٤,٣٪) عام ١٩٩٠ ، واستمر هذا النهج في السنوات التي تلتها (١٩٩٢-١٩٩٦) ، حيث فاقت معدلات استيعابها خلال هذه السنوات متوسطها العام المركب الذي بلغ (١٥,٧٪) خلال فترة الدراسة .

وبالرغم من تغير هيكل مساهمة المصادر الجغرافية في تكوين إجمالي المستوردات الأردنية عبر فترة الدراسة ، إلا أن القيمة المطلقة للمستوردات الأردنية من هذه المصادر قد زادت بدون استثناء .

٢-١-٤ العجز التجاري

تعاني أغلب الدول النامية من عجز مزمن في موازينها التجارية ، فالأردن لم يحقق في تاريخ تعامله الخارجي- ضمن فترة الدراسة - وفرا في ميزانه التجاري ، جدول (٢-٧) . وترجع أسباب العجز بالدرجة الأولى إلى القاعدة الإنتاجية المحلية مما أدى إلى ضآلة عدد وقيمة الصادرات من السلع الأردنية ، مما دفع بالإقتصاد نحو الإستيراد لتعويض النقص في الإنتاج المحلي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (٢-٧)

النمو في عجز الميزان التجاري الأردني وتمويله(١٩٧٠-١٩٩٦)

(الأرقام بالمليون دينار)

رقم العمود	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
السنة	الضرائب الجمركية	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	العجز التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	٥/٤ (٪)	٤/١ (٪)	معدل النمو السنوي في الصادرات (٪)	معدل النمو السنوي في المستوردات (٪)	معدل النمو في العجز التجاري (٪)
١٩٧٠	٩,١	٩,٣٢	٦٥,٨٨	٥٦,٦-	٢٢٨,٤	٤٤,٨	١٦,١	-	-	-
١٩٧١	٧,٧	٨,٨٢	٧٦,٦٤	٦٧,٨-	٢٤٢,٢	٢٨,٠	١١,٣	٥,٤-	١٦,٣	١٩,٩
١٩٧٢	٩,٥	١٢,٦١	٩٥,٣١	٨٢,٧-	٢٨١,٦	٢٩,٣	١١,٥	٤٣	٢٤,٤	٢٢
١٩٧٣	١٢,٢	١٤,٠١	١٠٨,٢	٩٤,٢-	٣١٠,١	٣٠,٣	١٣	١١,١	١٣,٥	١٣,٩
١٩٧٤	١٦,٩	٣٩,٤٤	١٥٦,٥١	١١٧,١-	٣٨٥,٧	٣٤,٨	١٤,٤	١٨١,٥	٤٤,٦	٢٤,٣
١٩٧٥	٢٠,٩	٤٠,٠٧	٢٣٤,٠	١٩٣,٩-	٤٣٥,٩	٤٤,٥	١٠,٨	١,٦	٤٩,٥	٦٥,٧
١٩٧٦	٤٠	٤٩,٥٥	٣٣٩,٥٤	٢٩٠-	٥٤٧,٤	٥٢,٩	١٣,٨	٢٣,٦	٤٥	٤٩,٥
١٩٧٧	٦٤	٦٠,٢٥	٤٥٤,٤	٣٩٤,٢-	٦٧٦,٤	٥٨,٣	١٦,٢	٢١,٦	٣٣,٨	٣٥,٩
١٩٧٨	٦١,٤	٦٤,١٣	٤٥٨,٨٣	٣٩٤,٧-	٧٧٩,٣	٥٠,٦	١٥,٥	٦,٤	٠,١	٠,١
١٩٧٩	٧٢	٨٢,٥٦	٥٨٩,٥٢	٥٠٧,٠	٩٨١	٥١,٧	١٤,٢	٢٨,٧	٢٨,٥	٢٨,٤
١٩٨٠	٧٨	١٢٠,١١	٧١٥,٩٨	٥٩٥,٩-	١١٨٠,٣	٥٠,٤	١٣	٤٥,٥	٢١,٤	١٧,٥
١٩٨١	٩٤,١	١٦٩,٠٣	١٠٤٧,٥٥	٨٧٨,٥-	١٤٦,٣	٥٩,٨	١٠,٧	٤٠,٧	٤٦,٣	٤٧,٤
١٩٨٢	١٠٩,٧	١٨٥,٥٨	١١٤٢,٤٩	٩٥٩,٩-	١٧٠١,١	٥٦,٢	١١٠٤	٩,٨	٩	٨,٩
١٩٨٣	١٢٠,٦	١٦٠,٠٩	١١٠٣,٣١	٩٤٣,٢-	١٨٢٨,٧	٥١,٦	١٢,٧	١٣,٧-	٣,٤-	١,٤-
١٩٨٤	١١٨	٢٦١,٠٦	١٠٧١,٣٤	٨١٠,٣-	١٩٨١,٤	٤١	١٤,٦	٦٣,٠	٢,٩-	١٤,١-
١٩٨٥	١١٨	٢٥٥,٣٥	١٠٧٤,٤٥	٨١٩,١-	٢٠٢٠,٢	٤٠,٥	١٤,٤	٢,٢-	٠,٣	١,١
١٩٨٦	١١٢	٢٢٥,٦٢	٨٥٠,٢	٦٢٤,٦-	٢١٦٣,٦	٢٨,٨	١٧,٩	١١,٦-	٢٠,٩-	٢٣,٧-
١٩٨٧	١٠٨,٥	٢٤٨,٧٧	٩١٥,٥٥	٦٦٦,٨-	٢٢٠٨,٦	٣٠,٢	١٦,٣	١٠,٢	٧,٧	٦,٧
١٩٨٨	١١٧,٤	٣٢٤,٧٩	١٠٢٢,٤٧	٦٩٧,٧-	٢٢٦٤,٤	٣٠,٨	١٦,٨	٣٠,٥	١١,٧	٤,٦
١٩٨٩	١٠٣,٩	٥٣٤,١	١٢٣٠	٦٥٩,٩-	٢٣٧٢,١	٢٩,٣	١٥,٧	٦٤,٤	٢٠,٣	٠,٢-
١٩٩٠	١١٦,٧	٦١٢,٢٥	١٧٢٥,٨٣	١١١٣,٦-	٢٦٦٨,٣	٤١,٧	١٠,٥	١٤,٦	٤٠,٣	٦٠
١٩٩١	١٣٦,١	٥٩٨,٦٣	١٧١٠,٤٦	١١١١,٨-	٢٨٥٥,١	٣٨,٩	١٢,٢	٢,٢-	٠,٩-	٠,١-
١٩٩٢	٢٨٦,٤	٦٣٣,٧٦	٢٢١٤,٠	١٥٨٠,٢-	٣٤٩٣	٤٥,٢	١٨,١	٥,٨	٢٩,٤	٤٢,١
١٩٩٣	٢٣٧,٧	٦٩١,٢٨	٢٢٥٣,٦٢	١٧٦٢,٣-	٣٨٠١,٧	٤٦,٣	١٣,٥	٩	١٠,٨	١١,٥
١٩٩٤	٢٢٢,٤	٧٩٣,٩٢	٢٣٦٢,٥٨	١٥٦٨,٧-	٤٢٠١,٣	٣٧,٣	١٤,٢	١٤,٨	٣,٧-	١١-
١٩٩٥	٢١٠,٣	١٠٠٤,٥٣	٢٥٩٠,٢٥	١٥٨٥,٧-	٤٦٥٤,٦	٣٤,٠	١٣,٢	٢٦,٥	٩,٦	١,١
١٩٩٦	٢٣٢	١٠٣٩,٨	٣٠٤٣,٥٦	٢٠٠٣,٨-	٥١٤٦,٧	٣٨,٩	١١,٦	٣,٥	١٧,٥	٢٦,٤

المصدر : البنك المركزي الأردني، ، النشرة الخاصة، (١٩٦٤-١٩٩٥)، ص ٢٢، ٣٤، ٣٥، ، النشرة الشهرية، شباط، ١٩٩٧، ص٤٦ ، ٦٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلاحظ من الجدول أن فترة التشغيل العالية (١٩٧٣-١٩٨٥) ، هي أكثر الفترات تأثيرا على تطور العجز التجاري الأردني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كان لزيادة حوالات العاملين في هذه السنوات نتيجة الإرتفاع العالمي في أسعار النفط أكبر الأثر في زيادة نمو المستوردات . حيث وصلت هذه النسبة إلى(٥٩,٨٪) عام ١٩٨١ وهي الأعلى خلال فترة الدراسة . وقد استقرت هذه النسبة بين الأعوام ١٩٨٦ الى ١٩٨٩ ، ولكنها بدأت بالإرتفاع ثانية ابتداءً من العام ١٩٩٠؛ نتيجة الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة وأدت إلى رجوع مئات الآلاف من الأردنيين مما ترتب عليه تزايد في معدلات المستوردات.

٢-١-٥ شروط التبادل التجاري

يتم من خلال شروط التبادل التجاري إعطاء صورة واضحة عن القوة الشرائية لمنتجات الدولة من خلال التغيرات التي تحدث لأسعار وكميات الصادرات ، وتحظى الدول الصناعية بقوة شرائية عالية قياسا بالدول النامية التي تعاني من انخفاض متواصل في أسعار صادراتها (وخاصة المواد الأولية) وبالتالي في قوة شرائها ؛ الأمر الذي يؤدي إلى إحداث مبادلات غير متكافئة بين هذه الدول . وتقسم شروط التبادل التجاري إلى ثلاثة أقسام :

أ. شرط التبادل الصافي (*Net Term of Trade*)

ب. شرط التبادل الإجمالي (*Gross Term of Trade*)

ت. شرط التبادل الدخلي (*Income Term of Trade*)

أ. شرط التبادل الصافي (NTT)

يكون شرط التبادل مائة في سنة الأساس ولذلك فإن أي انخفاض عن المائة يسير في غير صالح الإقتصاد والعكس في حالة الإرتفاع ، ويمكن من خلال الجدول (٢-٨) ملاحظة أن شرط التبادل الصافي قد سار في غير صالح

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٨)

شروط التبادل التجاري في الأردن (١٩٧٠-١٩٩٦)

(١٩٨٥=٠)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الصادرات (XPI)	الرقم القياسي لأسعار المستوردات (MPI)	الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات (XQI)	الرقم القياسي لوحدة كمية المستوردات (MQI)	شرط التبادل الصافي (NTT)	شرط التبادل الإجمالي (GTT)	شرط التبادل الدخلي (ITT)
١٩٧٠	٣٠.٦	٣١.٨	١٥.٢	٢٠.٤	٩٦.٢	١٣٤.٢	١٤.٦
١٩٧١	٢٨.٤	٣٧.١	١٣.٨	١٩.٦	٧٦.٥	١٤٢.٠	١٠.٦
١٩٧٢	٣٤.٣	٤٠.٤	١٧.٢	٢٥.٠	٨٤.٩	١٤٥.٣	١٤.٦
١٩٧٣	٣٤.٥	٤٢.٣	١٨.٧	٢٤.٤	٨١.٦	١٣٠.٥	١٥.٢
١٩٧٤	٧٠.٣	٥٣.٨	٢٦.٥	٢٧.٣	١٣٠.٧	١٠٣.٠	٣٤.٦
١٩٧٥	٧٩.٧	٧٣.٨	٢٢.٨	٣٤.٦	١٠٨.٠	١٥١.٧	٢٤.٦
١٩٧٦	٧١.٧	٦٥.٦	٢٨.٩	٥١.٦	١٠٩.٣	١٧٨.٥	٣١.٦
١٩٧٧	٧١.٧	٦٧.٠	٣٤.٨	٦٠.٣	١٠٧.٠	١٧٣.٣	٣٧.٢
١٩٧٨	٦٩.٠	٦٥.١	٣٧.٥	٦٨.٦	١٠٦.٠	١٨٣.٥	٣٩.٧
١٩٧٩	٦٩.٥	٦٩.٧	٤٦.٣	٨٠.٨	٩٩.٧	١٧٤.٥	٤٦.٢
١٩٨٠	٨٢.٦	٨٦.٥	٥٧.٨	٧٩.٣	٩٥.٥	١٣٧.٢	٥٥.٢
١٩٨١	٩٤.٧	١٠٥.٣	٦٧.٤	٩٤.١	٨٩.٩	١٣٩.٦	٦٠.٦
١٩٨٢	١٠٣.٦	١٠٧.٠	٦٩.٠	١٠٣.٣	٩٦.٨	١٤٩.٧	٦٦.٨
١٩٨٣	٩٤.٦	٩٧.٨	٦٨.٤	١٠٤.٢	٩٦.٧	١٥٢.٣	٦٦.٢
١٩٨٤	١٠٣.١	١٠٢.٧	٩٦.٠	٩٧.٧	١٠٠.٤	١٠١.٨	٩٦.٤
١٩٨٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
١٩٨٦	٨٦.١	٧٥.٣	١٠٢.٦	١٠٥.١	١١٤.٣	١٠٢.٤	١١٧.٣
١٩٨٧	٧٩.٩	٧٨.٢	١٢١.٩	١٠٩.٠	١٠٢.٢	٨٩.٤	١٢٤.٦
١٩٨٨	٩٣.١	٨٢.٧	١٣٦.٦	١١٥.١	١١٢.٦	٨٤.٣	١٥٣.٨
١٩٨٩	١٤٥.٣	١٢٠.٠	١٤٤.٠	٩٥.٤	١٢١.١	٦٦.٢	١٧٤.٤
١٩٩٠	١٧٣.٠	١٦١.٥	١٣٨.٦	٩٩.٥	١٠٧.١	٧١.٨	١٤٨.٥
١٩٩١	١٩٢.٥	١٩١.٩	١٢١.٨	٩٨.٣	١١٨.٩	٨٠.٧	١٤٤.٨
١٩٩٢	١٨٥.٥	١٥٢.٩	١٣٣.٨	١٣٤.٨	١٢١.٣	١٠٠.٧	١٦٢.٣
١٩٩٣	١٨٧.٤	١٥٥.٤	١٤٤.٥	١٤٧.٠	١٢٠.٦	١٠٧.٧	١٧٤.٢
١٩٩٤	١٩٦.٣	١٥١.١	١٥٤.٧	١٤٣.٢	١٢٩.٩	٩٢.٦	٢٠٠.١
١٩٩٥	٢٠٢.٦	١٦٠.٤	١٩٠.٣	١٥١.٢	١٢٦.٣	٧٩.٤	٢٤٠.٤
١٩٩٦	٢١٨.١	١٧٧.٢	١٨٦.٧	١٦٩.٥	١٢٣.١	٩٠.٨	٢٢٩.٨

المصدر: البنك المركزي الأردني : النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٥) / النشرة الشهرية ، شباط ١٩٩٧.

NTT = (XPI / MPI) * 100

GTT = (MQI / XQI) * 100

ITT = (NTT * XQI) * 100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد الوطني بين الأعوام (١٩٧٠-١٩٧٣) وبين الأعوام (١٩٧٩-١٩٨٣)

أي أن الأردن كان يحصل من صادراته على حجم أقل من المستوردات نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات بمعدل يزيد عن ارتفاع أسعار الصادرات . ويمكن ملاحظة التحسن الحاصل على شرط التبادل الصافي نتيجة الارتفاع العالمي لأسعار الفوسفات حيث قفز هذا المعدل من (٨١,٥٪) عام ١٩٧٣ إلى ١٣٠,٦٪ عام ١٩٧٤، كما تحسن شرط التبادل الصافي بشكل مستمر بعد العام ١٩٨٣ حيث زاد عن سنة الأساس في كل السنوات بعد هذا العام .

ب. شرط التبادل الإجمالي (GTT)

لقد حافظ شرط التبادل الإجمالي على قيم كانت تفوق المائة حتى العام ١٩٨٦ جدول(٢-٨) أي أن الأردن كان يأخذ خلال الفترة كمية أكبر من المستوردات مقابل نفس الكمية من الصادرات . وذلك نتيجة أن الأرقام القياسية لكمية المستوردات كانت أكبر من الأرقام القياسية لكمية الصادرات مما سار لصالح الاقتصاد الأردني حتى ذلك العام . و قد شهدت الفترة (١٩٨٧-١٩٩١) تغيرا لغير صالح الإقتصاد الوطني ، حيث كان الأردن يعطي للخارج كمية اكبر من الصادرات مما كان يعطيها في سنة الأساس مقابل كميات ثابتة من المستوردات ، وينطبق ذلك تماما على الفترة(١٩٩٤-١٩٩٦).

جـ . شرط التبادل الدخلي (ITT)

يعمل شرط التبادل الدخلي على قياس القدرة الإستيرادية المتأتية من عوائد الصادرات . وهو الأكثر شمولا في التعبير عن التغيرات التي تحدث في المبادلات التجارية لأنه يأخذ بعين الإعتبار الأسعار والكميات في آن واحد . وتبين الأرقام في الجدول (٢-٨) أن القوة الشرائية لحصيلة الصادرات السلعية كانت تقل عن مستواها في سنة الأساس ١٩٨٥ ، وقد جعلت المعدلات العالية لنمو الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية للكميات المصدرة على إظهار شرط التبادل الدخلي للأردن ينمو بشكل متواصل ابتداءً من العام ١٩٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢-٢ التجارة الخارجية وتطور الإقتصاد الأردني

سنقوم من خلال هذا المبحث بقياس مدى أهمية المبادلات الخارجية- الصادرات والمستوردات السلعية- في النشاط الإقتصادي الوطني وسنستخدم لذلك مجموعتين من المؤشرات وهما درجة الإنكشاف الإقتصادي ومرونات المستوردات.

٢-٢-١ درجة الإنكشاف الاقتصادي (*Degree Of Economic Openness*)

يعتبر الإقتصاد منكشفاً حسب تعريف **هنريكس**[٥] إذا زادت فيه نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (٢٠٪) ، أو زادت فيه نسبة التجارة الخارجية بمجملها (صادرات ومستوردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (٤٠٪) .

وبالإطلاع على الجدول رقم (٢-٩) يعتبر الإقتصاد الأردني بالنسبة للمقياس الأول منكشفاً طيلة فترة الدراسة ، حيث شكل (٢٨,٩٪) عام ١٩٧٠ كأخفض درجة ، و (٧١,٢٪) في عام ١٩٨١ كأعلى درجة ، أي أن ما يقارب ثلاثة أرباع الطلب الكلي على السلع في عام ١٩٨١ قد تمت تلبيته من خلال الإستيراد . وهي من أعلى درجات الإنكشاف بين الدول العربية أنظر الملحق رقم (١) في نهاية هذه الدراسة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (٢-٩)

مؤشرات الإنكشاف الإقتصادي للإقتصاد الأردني (١٩٧٠-١٩٩٦)

(الأرقام بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	إجمالي التجارة الخارجية (صادرات و مستوردات)	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستوردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٠	٢٢٨,٤	٩,٣٢	٦٥,٨٨	٧٥,٢	٤	٢٨,٩	٣٢,٩
١٩٧١	٢٤٢,٢	٨,٨٢	٧٦,٦٤	٨٥,٤	٣,٦	٣١,٦	٣٥,٢
١٩٧٢	٢٨١,٦	١٢,٦١	٩٥,٣١	١٠٧,٩	٤,٥	٣٣,٨	٣٨,٣
١٩٧٣	٣١٠,١	١٤,٠١	١٠٨,٢	١٢٢,٢	٤,٥	٣٤,٨	٣٩,٤
١٩٧٤	٣٨٥,٧	٣٩,٤٤	١٥٦,٥١	١٩٥,٩	١٠,٢	٤٠,٥	٥٠,٧
١٩٧٥	٤٣٥,٩	٤٠,٠٧	٢٣٤,٠١	٢٧٤	٩,٢	٣٥,٧	٦٢,٨
١٩٧٦	٥٤٧,٤	٤٩,٥٥	٣٣٩,٥٤	٣٨٩	٩	٦٢,٠	٧١,٠
١٩٧٧	٦٧٦,٤	٦٠,٢٥	٤٥٤,٤٢	٥١٤,٦	٨,٩	٦٧,١	٧٦,٠
١٩٧٨	٧٧٩,٣	٦٤,١٣	٤٥٨,٨٣	٥٢٢,٩	٨,٢	٥٨,٨	٦٧,٠
١٩٧٩	٩٨١,٠	٨٢,٥٦	٥٨٩,٥٢	٦٧٢,١	٨,٤	٦٠,١	٦٨,٥
١٩٨٠	١١٨٠,٣	١٢٠,١١	٧١٥,٩٨	٨٣٦,١	١٠,٢	٦٠,٦	٧٠,٨
١٩٨١	١٤٦٩,٣	١٦٩,٠٣	١٠٤٧,٥	١٢١٦,٥	١١,٥	٧١,٢	٨٢,٧
١٩٨٢	١٧٠١,١	١٨٥,٥٨	١١٤٢,٤٩	١٣٢٨,١	١٠,٩	٦٧,١	٧٨,٠
١٩٨٣	١٨٢٨,٧	١٦٠,٠٩	١١٠٣٠,٣١	١٢٦٣,٣	٨,٧	٦٠,٣	٦٩,٠
١٩٨٤	١٩٨١,٤	٢٦١,٠٦	١٠٧١,٣٤	١٣٣٢,٤	١٣,٢	٥٤,١	٦٧,٢
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	٢٥٥,٣٥	١٠٧٤,٤٥	١٣٢٩,٨	١٢,٦	٥٣,٢	٦٥,٨
١٩٨٦	٢١٦٣,٦	٢٢٥,٦٢	٨٥٠,٢	١٠٧٥,٨	١٠,٤	٣٩,٣	٤٩,٧
١٩٨٧	٢٢٠٨,٦	٢٤٨,٧٧	٩١٥,٥٥	١١٦٤,٣	١١,٢	٤١,٤	٥٢,٧
١٩٨٨	٢٢٦٤,٤	٣٢٤,٧٩	١٠٢٢,٤٧	١٣٤٧,٣	١٤,٣	٤٥,١	٥٩,٤
١٩٨٩	٢٣٧٢,١	٥٣٤,١	١٢٣٠,٠١	١٧٦٤,١	٢٢,٥	٥١,٨	٧٤,٣
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٦١٢,٢٥	١٧٢٥,٨٣	٢٣٣٨,٠	٢٢,٩	٦٤,٦	٨٧,٥
١٩٩١	٢٨٥٥,١	٥٩٨,٦٣	١٧١٠,٤٦	٢٣٠٩,١	٢٠,٩	٥٩,٩	٨٠,٨
١٩٩٢	٣٤٩٣,٠	٦٣٣,٧٦	٢٢١٤,٠	٢٨٤٧,٧	١٨,١	٦٣,٤	٨١,٥
١٩٩٣	٣٨٠١,٧	٦٩١,٢٨	٢٤٥٣,٦٢	٣١٤٤,٩	١٨,٢	٦٤,٥	٨٢,٧
١٩٩٤	٤٢٠١,٣	٧٩٣,٩٢	٢٣٦٢,٥٨	٣١٥٦,٦	١٨,٩	٥٦,٢	٧٥,١
١٩٩٥	٤٦٥٤,٦	١٠٠٤,٥٣	٢٥٩٠,٢٥	٣٥٩٤,٧	٢١,٦	٥٥,٦	٧٧,٢
١٩٩٦	٥١٤٦,٧	١٠٣٩,٨	٣٠٤٣,٥٦	٤٠٨٣,٣	٢٠,٢	٥٩,١	٧٩,٣
المتوسط					١٢,٥	٥٣,٣	٦٥,٦

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٥) ص ٤٨ ، ٣٤ ، ٣٥ . / النشرة الشهرية, شباط, ١٩٩٧, ص ٦٠, ٧٨ .

ويعد المقياس الثاني (إجمالي التجارة/الناتج المحلي) مؤشراً للتبعية الإقتصادية للخارج[٦] . وتشير البيانات في الجدول (٢-٩) أن الإقتصاد الأردني بدأ يعد منكشفاً تبعا لهذا المقياس بعد عام ١٩٧٣. وتزايد مؤشر الإنكشاف بعد ذلك نتيجة تطور المستوردات قياساً بالصادرات ، فوصل إلى (٨٧,٥٪) عام ١٩٩٠، أي أن معظم النشاط الإقتصادي في ذلك العام توقف على عوامل خارجية من جانبين: الطلب الأجنبي على السلع المحلية والطلب المحلي على السلع الأجنبية ، مما ينتج عنه تأثر إجمالي النشاط الإقتصادي الأردني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بمؤثرات خاصة بجانبي التجارة الخارجية والتي قد تجعل منه تابعاً لنشاطات اقتصادات الدول الأخرى .

وفي دراسة (Pritchett,1996) [٦] والتي ضمت (٧٢) دولة نامية ، وقع الأردن في خانة العشر دول الأكثر انكشافاً بين الدول الأخرى محل المقارنة . كما يعتبر الأردن من أكثر الدول العربية انكشافاً حسب هذا المقياس أيضا ، وبالتالي فهو من أكثر الدول العربية تبعية من الناحية الإقتصادية ، أنظر الملحق رقم (١) في نهاية الدراسة .

٢-٢-٢: الميل الحدي للمستوردات والمرونة الدخلية للطلب على المستوردات

يمكن من خلال هذين المقياسين الوقوف على مدى أهمية المستوردات بالنسبة للإقتصاد الأردني ، أو بمعنى آخر مدى اعتماد الإقتصاد الأردني على المستوردات ، وقد استعان الباحث بالإضافة إلى تقديراته الخاصة بتقديرات أخرى [٧] لغايات المقارنة .

أ: الميل الحدي للإستيراد (*Marginal Propensity to Import*)

تقيس هذه النسبة مقدار الزيادة في الدخل التي تنفق على المستوردات ، ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$Mi = a + b\ GNP + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

Mi : المستوردات الإجمالية أو أي نوع من المستوردات (إستهلاكية وسيطة ورأسمالية) .

GNP : الناتج القومي الإجمالي .

b : الميل الحدي للإستيراد.

u : متغير الخطأ العشوائي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسيتم تقدير الميل الحدي للإستيراد(b) للمستوردات الإجمالية (M) وأقسام المستوردات الأخرى الإستهلاكية (MC) ، الوسيطة (MI) والرأسمالية (MK) وذلك للتحقق من الأهمية النسبية لكل قسم على حده . وسيتم تقدير المعادلات باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) - الموجود في نهاية هذه الدراسة - بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

وتشير نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (٢-١٠) أن الميل الحدي للإستيراد (b) قد بقي ثابتاً في كلتا الدراستين عند مستوى (٠,٦١) بالرغم من اختلاف الفترتين ، أي أن (٦١٪) من كل دينار زيادة في الدخل القومي ما زالت تنفق على المستوردات (M) .

جدول (٢-١٠)

نتائج تقدير الميل الحدي للإستيراد (١٩٧٠-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغيرات		تقديرات افتراضية (١٩٦٨-١٩٩٠)		تقديرات الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٦)			
	المتغير المستقل	المتغير المعتمد	معامل الثابت (a)	معامل المتغير المستقل (b)	معامل الثابت (a)	معامل المتغير المستقل (b)	قيمة معامل D.W	معامل التحديد R^2
1	GNP	M إجمالي المستوردات	-22.25	**0.61** (8.69)*	-44.37	**0.61** (13.6)*	1.6	0.98
2	GNP	MC مستوردات السلع الإستهلاكية	8.17	**0.2** (12.8)*	92	**0.12** (8.43)*	1.54	0.98
3	GNP	MI مستوردات السلع الوسيطة	-35	**0.23** (13.8)*	-167	**0.35** (9.23)*	1.7	0.96
4	GNP	MK مستوردات السلع الرأسمالية	6.27	**0.15** (4.74)*	10.3	**0.12** (5.5)*	1.57	0.90

- الأرقام بين الأقواس هي (T-Ratio) . * ذات أهمية إحصائية بمستوى (١٪) .

ولكن بالرغم من هذا الثبات إلا أن أقسام المستوردات قد شهدت تغيراً في الميل الحدي لاستيرادها ، فقد تراجع الميل الحدي لاستيراد السلع الإستهلاكية (MC) من (٠,٢٠) في دراسة الهزايمة إلى (٠,١٢) في الدراسة الحالية . مقابل ارتفاع في الميل الحدي لاستيراد السلع الوسيطة (MI) من (٠,٢٣) إلى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(٠,٣٥) وهو تطور ملحوظ لصالح العملية التنموية ، بينما بقي الميل الحدي لاستيراد السلع الرأسمالية (MK) ثابتاً تقريباً.

ب: المرونة الدخلية للطلب على المستوردات

يمكن قياس هذه المرونة من خلال المعادلة التالية:

$$Ln\ Mi = a + b\ LnGNP + u \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :

Mi : المستوردات الإجمالية أو أي نوع من المستوردات (إستهلاكية وسيطة ورأسمالية) .

GNP : الناتج القومي الإجمالي .

b : مرونة الدخل للطلب على المستوردات .

u : متغير الخطأ العشوائي

وسيتم تقدير مرونة الدخل للطلب على المستوردات (b) للمستوردات الإجمالية (M) وأقسام المستوردات الأخرى الإستهلاكية (MC) ، الوسيطة (MI) والرأسمالية (MK) كل على حده . وسيتم تقدير المعادلات باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) – الموجود في نهاية هذه الدراسة – بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) . وتظهر البيانات في الجدول رقم (٢-١١) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-١١)

نتائج تقدير مرونة الدخل للطلب على المستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغيرات		تقديرات الهزايمة (١٩٦٨-١٩٩٠)		تقديرات الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٦)			
	المتغير المستقل	المتغير المعتمد	معامل الثابت (a)	معامل المتغير المستقل (b)	معامل الثابت (a)	معامل المتغير المستقل (b)	قيمة معامل D.W	معامل التحديد R^2
1	*ln*GNP	*ln*M مستوردات إجمالية	-1.88	1.19 (14.1)*	0.78	1.03 (10.0)*	1.64	0.99
2	*ln*GNP	*ln*MC إستهلاكية	-1.78	1.04 (15.8)*	-0.66	0.86 (6.7)*	1.93	0.99
3	*ln*GNP	*ln*MI وسيطة	-4.7	1.42 (21.0)*	-5.4	1.51 (13.9)*	1.71	0.98
4	*ln*GNP	*ln*MK رأسمالية	-3.65	1.25 (7.8)*	-2.3	1.05 (3.7)*	1.6	0.94

- الأرقام بين الأقواس هي (T-Ratio) . * ذات أهمية إحصائية بمستوى (١٪) .

وتشير البيانات في الجدول (٢-١١) ، أن هذه المرونة كانت (١,١٩) في دراسة الهزايمة ، بمعنى أن زيادة الدخل القومي بنسبة (١٪) قد أدت إلى ارتفاع الطلب على المستوردات بمقدار (١,١٩٪) . أي أن نمو المستوردات قد تجاوز نمو الناتج القومي .

وبالرغم من انخفاض هذه المرونة في الدراسة الحالية (١,٠٣) فإن معدل نمو المستوردات ما زال يفوق النمو في الناتج القومي . مما يؤكد استمرار اعتماد الإقتصاد الوطني على المستوردات . ومن الجدير بالذكر حصول تراجع في المرونة الدخلية للطلب على المستوردات الإستهلاكية (MC) حيث تراجعت من (١,٠٤) في دراسة (الهزايمة) إلى (٠,٨٦) ، وزيادتها للمستوردات الوسيطة (MI) من (١,٤٢) إلى (١,٥١) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الهوامش :

١- المنتجات الصناعية تضم (المشروبات والتبغ، والوقود المعدني، مواد التشحيم، الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية، والمواد الكيماوية، البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة، الآت ومعدات النقل، المصنوعات المتنوعة).

٢-عبد الباسط العثامنة ، " النمو الصناعي في الأردن " **رسالة ماجستير**،جامعةاليرموك١٩٩٥ ص ٦٤-٧٤.

٣- محمد الهزايمة " اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن " . **رسالة ماجستير** ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٣، ص ١١٠.

٤- بسام الكساسبة " تجارة الأردن الخارجية ، تطورها و التحديات التي تواجهها وسبل مواجهتها " **مؤسسة تنمية الصادرات و المراكز التجارية الأردنية** ، ١٩٩٦ ص ٤٦.

٥-أنطونيوس كرم " التبعية الإقتصادية في دول الخليج " **مجلة التنمية والتعاون الإقتصادي في الخليج العربي**، الكويت ، منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩.

6- Lant, Pritchett, 1996 " Measuring Outward Orientation in LCD's: Can It Be Done? ", ***Journal of Development Economics***, Vol. 49, PP 307-335.

٧- محمد الهزايمة مرجع سابق ص١١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

تقييم أنظمة ومقومات قطاع التجارة الخارجية

الفصل الثالث

تقييم أنظمة ومقومات قطاع التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات التي تتداخل آلية عمله مع مختلف القطاعات وأجزاء القطاعات الإقتصادية ، وتتوقف كفاءته بالتالي على تكامل وانسجام أدائها . وتعد الكفاءة بالتجارة وخاصة في جانب الصادرات من أهم مقومات الإقتصاد الوطني ، وخصوصا بعد اعتماد استراتيجية النمو المعتمد على الصادرات (*Export-Led-Growth Strategy*) .

وفي ظل اعتماد الأردن لهذه الإستراتيجية ، وبسبب اتجاه المنطقة بأسرها نحو الإنفتاح التجاري المتمثل بتقديم طلبات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ؛ فإن التركيز على تحقيق المبدأين الأساسيين اللازمين لرفع تنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق الدولية : الأسعار المنخفضة والجودة العالية يصبح ضرورة اقتصادية . ولذلك يجب إعادة تقييم جميع العوامل الإقتصادية التي يقوم عليها هذا القطاع وإعادة هيكلتها بحيث تنسجم مع التوجهات الإقتصادية ، وتلبي شروط التعامل التجاري الدولي في نفس الوقت .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣-١ تقييم دور الضرائب الجمركية المفروضة على حركة التجارة

يترك فرض الضرائب بشكل عام آثاراً اقتصادية واجتماعية بارزة على الأفراد والمجتمعات ، وتختلف هذه الآثار تبعاً للنظم الإقتصادية والإجتماعية والأدوات التي يستخدمها ذلك النظام والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في فرض هذه الضرائب ، و تعتبر الضرائب إحدى الوسائل المالية الهامة للسياسة الإقتصادية .

وتتباين الأسباب التي تقدمها الدول النامية وتلك التي تقدمها الدول المتقدمة لتبرير فرض الضرائب على المستوردات . ففي حين تفرض الدول المتقدمة الضرائب الجمركية على المستوردات بحجة محاربة الإغراق – والذي يعني طرح المنتج في السوق بأقل من تكلفته الحقيقية بهدف اخراج الصناعات المنافسة من السوق – تفرض الدول النامية الضرائب الجمركية لعدد من الأسباب أهمها :

٣-١-١ حماية الصناعات الوطنية الناشئة (*Infant Industry*)

تعتبر هذه الحجة الأكثر شيوعاً في الدول النامية[١] وهي تستند إلى الإعتقاد بأن المنشآت حديثة العهد بالصناعة تواجه تكاليف عالية قياساً بالمنشآت القائمة ، نتيجة ضعف الخبرة في مجالات الإنتاج والتسويق بالدرجة الأولى . ولذلك يرى أنصار هذه الحجة إعطاء هذه المنشآت حماية مؤقتة حتى تصل إلى مرحلة النضوج[٢] ، بحيث تصبح قادرة على الوقوف أمام المنتجات المستوردة . ولذلك وضعت السياسات الجمركية في الأردن باتجاه رفع سقوف التعرفة على المستوردات **بحجة** حماية الصناعة الوطنية منذ عام ١٩٨٣ [٣] . حيث وصل معدل الحماية الإسمية على مستوردات (٨٨٦) سلعة من أصل (٢٤٦١) سلعة أكثر من (٤٠٪) عام ١٩٨٧ جدول (٣-١) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

لكن الواقع ان اسباب فرض التعرفة الجمركية في الاردن يرجع الى بدايات نشوء الدولة ، عندما احتاجت ولا زالت الى الايرادات العامة لتمويل النفقات الحكومية .

جدول (٣-١)

توزيع نسب التعرفة الجمركية والضرائب الإضافية (الحماية الإسمية) للمستوردات الأردنية (١٩٨٧ و ١٩٩٢)

البند/السنة	١٩٨٧			١٩٩٢		
فئة الضرائب الجمركية والضرائب الإضافية على المستوردات السلعية (٪)	عدد السلع المستوردة	نسبة السلع التي خضعت للحماية من مجموع المستوردات (٪)	نسبة التعرفة الإسمية	عدد السلع المستوردة	نسبة السلع التي خضعت للحماية من مجموع المستوردات (٪)	نسبة التعرفة الإسمية
٠-٥	١٢٠	٤,٩	٣	٥	٠,٢	٠,٢
٥,١-١٠	٦٧٨	٢٧,٥	٧,٢	٧٨٨	٣٣,٥	٧,٦
١٠,١-٢٠	٤٩	٢	١٨,١	٦	٠,٣	١٠,٣
٢٠,١-٣٠	٢٦٦	١٠,٨	٢٥,٤	١٦٤	٧	٢٣,٩
٣٠,١-٤٠	٦٦٢	٢٦,٩	٣٣,٨	٥٧١	٢٤,٣	٣٣,٩
٤٠,١-٥٠	٢٦٢	١٠,٧	٤٤,٧	٣١٠	١٣,٢	٤١,٥
أكبر من ٥٠	٤٢٤	١٧,٢	٨٣,١	٥٠٦	٢١,٥	٦٨,٨
المجموع	٢٤٦١	١٠٠		٢٣٦٠	١٠٠	

Source :The World Bank: Jordan Consolidating Economic Adjustment And Establishing The Base For Sustainable Growth, (Washington D. C., December 30, 1993) , P. 37.

و قد قررت الحكومة بعد عام (١٩٨٨) من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي الأول (١٩٨٩-١٩٩٢) ، إجراء تعديل هيكلي على جداول التعرفة الجمركية بهدف إضفاء نوع من المرونة على هذه التعرفات وإجراءات تحصيلها ، في نفس الوقت الذي عملت فيه على الحد من استيراد السلع الكمالية ، ووضعت إجراءات لإعفاء عدد من السلع الأساسية من رسوم التعرفات الجمركية [٤] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولدى مقارنة معدّلات الحماية الإسمية بين العامين (١٩٨٧ -١٩٩٢) جدول (٣-١) ، يمكن ملاحظة ملامح الإتجاه لتوحيد الرسوم الجمركية ، مع استمرار الإعتماد على العائدات منها ، حيث أصبحت (٨١٦) سلعة تشكل (٣٤,٧٪) من مجموع المستوردات - بدلاً من (٦٨٦) سلعة تشكل (٢٧٪) عام ١٩٨٧- تزيد فيها نسب التعرفات الجمركية عن (٤٠٪) مقابل تخفيض الحدود القصوى للتعرفة الجمركية ، ولذلك فالعملية هنا ليست إعادة تعريف بقدر ما تعني زيادة الإيرادات المطلقة حيث تم زيادة عدد السلع التي تخضع لضريبة مقدارها (٤٠٪) فأكثر من (٦٨٦) إلى (٨١٦) أي بزيادة قدرها ١٣٠ سلعة وهذا يعني زيادة مطلقة في حجم الإيرادات الجمركية . فقد كانت أغلب السلع التي تم نقلها الى فئة (٤٠٪) فأكثر تخضع أصلا لنسبة ضريبة أقل من (٤٠٪) ولذلك لا تعدو العملية عن كونها إعادة تعريف وليس تغيير .

وقد أكدت دراسة (البنك الدولي , ١٩٩٣) [٥] أن ارتفاع هيكل التعرفة الجمركية الأردني قد رفع مستوى الأسعار المحلي ، وولد نوعاً من السلوك الإحتكاري على حساب المستهلكين المحليين ، وشكل انحيازياً ضد المبيعات في الأسواق الدولية . كما أكدت الدراسة أن مستويات **الحماية الفعالة** [٦] للصناعات الأردنية تعتبر مرتفعة جداً ملحق (٣) وأن الكثير من الصناعات الأردنية يمكنها النجاح بدونها [٧].

وقد احتل الأردن في دراسة (Lant,1994) [٨] المرتبة الأولى بين (٧٢) دولة نامية من حيث ارتفاع التعرفة الجمركية (الحماية الإسمية) . أي أن ما يزال هناك تشويه وعدم اتساق في نظام التعرفة على مختلف أنواع السلع المستوردة . كما وقع الأردن في هذه الدراسة في خانة الدول الأكثر تشوها في مستويات الأسعار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما أكدت دراسة (حميدات والربيعي ,١٩٩٧) [٩] أن معظم النشاطات الإقتصادية الأردنية ما زالت تتميز بارتفاع جدار حمايتها الفعال ، نتيجة ارتفاع التعرفة الإسمية على السلع النهائية المستوردة وانخفاض تعريفة عوامل الإنتاج المستوردة مما جعلها تتخصص في توجيه مواردها نحو إشباع الحاجات الإستهلاكية المحلية لتحقيق فوائض على حساب مستويات المعيشة المحلية مما أثر سلباً على مستويات الإستهلاك وولد حالة من الركود الإقتصادي .

٣-١-٢ حجة العجز التجاري

تبين دراسة الفترة التي سبقت العام (١٩٨٢) أنّ تفاقم نمو العجز في الميزان التجاري يعد سببا مباشرا لرفع التعرفة الجمركية على المستوردات السلعية جدول (٢-٧) ، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوية في العجز التجاري في الفترة ما بين (١٩٧٠-١٩٨٢) (٢٧,٨٪) سنويا ، مما ولد ضغطاً كبيراً على احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة ، وتسبب في فرض سقوف عالية من التعرفة الجمركية لتمويل عجز الميزان التجاري بشكل مباشر ، والحد من استيراد السلع ذات الإحلال المحلي، وبالتالي حماية المنتج المحلي بشكل غير مباشر .

وقد نجحت هذه السياسة في إحداث تغير سلبي في حجم المستوردات حيث تراجعت بنسب مقدارها (-٣,٤٪) ، (-٢,٩٪) ، (-٢٠,٩٪) في الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤و١٩٨٦ على التوالي . كما تراجع متوسط العجز في الميزان التجاري في الفترة (١٩٨٣-١٩٩٦) إلى (٧,٣٪) سنويا ، نتيجة انخفاض مرونة المستوردات للتكاليف الإضافية التي تتحملها[١٠].

وقد لوحظ ثبات العائدات الجمركية كنسبة من العجز في الميزان التجاري على مدى سنوات الدراسة (١٣,٦٪) و(١٤,٣٪) في عقدي السبعينات والثمانينات ، و (١٣,٤٪) في حقبة التسعينات . وبالتالي يتبين أن الغاية من فرض الضرائب الجمركية مزدوجة الهدف باتجاه الحماية والتمويل في نفس

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقت . ويتبين من التحليل أعلاه أن السياسة المالية قد هدفت بالدرجة الأولى إلى زيادة سقف الضرائب الجمركية على المستوردات لغايات تمويل الإنفاق الحكومي دون النظر إلى آثارها السلبية على تطور حركة التجارة الخارجية المتمثلة في رفع تكاليف الإنتاج وتثبيط الصادرات .

٣-٢ تقييم دور الجهاز المصرفي ومؤسسات تمويل وضمان الصادرات

يؤدي الجهاز المصرفي دوراً مهماً في تحريك قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) ، حيث تعمل التشريعات المصرفية المتطورة على تسهيل التعامل الخارجي بين المصدرين والمستوردين ،وتيسير إجراءات حصول أطراف التجارة الخارجية على مستحقاتها . وبالتالي فإن درجة تطور أو تخلف هذا القطاع ينعكس بشكل مباشر على حجم ونوعية حركة التجارة الخارجية .

وقد طورت الدول الصناعية خلال مسيرة تقدمها نظما مصرفية تلبي حاجات قطاعاتها المختلفة ، وكانت رائدة في ابتكار الآليات والإجراءات اللازمة للنهوض بقطاعاتها الاقتصادية ، وخاصة قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر – خاصة في جانبه التصديري – من الركائز الأساسية لهذه الإقتصادات .

ونظراً لارتباط هذا القطاع بالتبادل التجاري بين الدول ، فقد قام العديد منها بإعطاءه أهمية خاصة ، لتسهيل المعاملات التجارية الخاصة بالصادرات والمستوردات ، حيث يساهم الجهاز المصرفي بالجزء الأكبر من هذه التسهيلات نظرًا لاحتواء العملية التجارية على الكثير من المستندات والإجراءات المصرفية .

ففي دراسة (بيت الحكمة ١٩٩٣) [١١] والتي أجريت للوقوف على مدى القدرة التنافسية للأقتصاد الأردني ، اعتبرت التشريعات المصرفية للبنوك الأردنية متصلبةً قياساً بدولٍ أخرى ، فالتحويل من فرع إلى آخر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لنفس المصرف التجاري تستغرق بالمتوسط ثلاثة أيام ، ويحتاج التحويل الخارجي ليدخل في الحساب المحلي فترة تتراوح بين أسبوعين وستة أسابيع ، كما كانت عمليات استبدال العملة المحلية بالعملة الصعبة تأخذ إجراءات طويلة . واعتبرت المصارف الأردنية في فئة المصارف الأكثر ممارسة للروتين المصرفي ، مما لا يجعلها مؤهلة لاستقبال المستثمر الأجنبي من جهة ، وغير قادرة على منافسة المصارف الأجنبية في حال تحرير تجارة الخدمات المضمنة في تعليمات منظمة التجارة العالمية (*WORLD TRADE ORGANIZATION*) من جهة أخرى .

٣-٢-١ تمويل التجارة الخارجية

يعتبر تمويل التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) من أهم الأعمال التي يخدم بها الجهاز المصرفي قطاع التجارة الخارجية . حيث يمكن بيان حجم هذا التمويل من خلال التسهيلات الائتمانية التي يمنحها الجهاز لهذا القطاع . وقد قدرت دراسة (شامية ١٩٨٩) [١٢] ، أن حصة قطاع التجارة الخارجية من هذه التسهيلات يعادل (٧٠٪) من التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات .

ولأن الأردن يعتبر من البلدان التي يفوق حجم مستورداته على حجم صادراته ، فان معظم التسهيلات الائتمانية كانت قد منحت لجانب المستوردات حيث تمنح هذه التسهيلات على شكل اعتمادات وضمانات لتمويل التبادل التجاري الدولي .

وتقوم المصارف التجارية الأردنية بدون استثناء بتمويل عمليات التجارة الخارجية . ونتيجة انخفاض حجم المخاطرة المصاحبة لتمويل المستوردات فأنها تركز على تمويل المستوردات بأكثر من تركيزها على تمويل الصادرات . حيث يتناسب حجم تغطية الإعتماد المفتوح مع وضع المستورد المالي وسمعته ونوع المادة المستوردة والدولة المستوردة منها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

أما تمويل الصادرات – الجزء الأصعب في تمويل التجارة الخارجية – فهو مجموعة التسهيلات التي يحتاجها المصدرون ، لتغطية تمويل الفترة الواقعة بين تجهيز البضاعة المصدرة للشحن ، وتسلم قيمة الصادرات من المستورد الأجنبي . حيث يقوم المصرف المحلي بدفع ثمن الصادرات للمصدر الأردني ثم يعمل – بعد خصم عمولته سلفاً – على تحصيل ثمنها من المستورد الأجنبي.

وتمويل الصادرات يعني أن يتحمل المصرف مخاطرة عدم وفاء المستورد الأجنبي – غير المعروف بالنسبة له –لالتزاماته المالية . حيث تنطوي المخاطرة على إعسار المستورد ، أو عدم مطابقة الصادرات الوطنية للشروط التي يطلبها عند وصولها ، أو حدوث التقلبات الإقتصادية والسياسية في بلد المستورد .

وفي ظل المخاطر الكثيرة التي ينطوي عليها تمويل الصادرات ، تحجم البنوك التجارية – التي تقوم أصلاً على أساس الربح – عن تحمل مخاطر هذه العملية . وقد أشارت دراسة (البنك الدولي ١٩٩٣) [١٣] إلى إحجام البنوك الأردنية عن تمويل الصادرات . ولذلك كانت عملية تمويل الصادرات تقع بنسبة كبيرة على عاتق البنك المركزي ، الذي يعمل على تقديم سلف للبنوك التجارية ، على أن تقدمها للمصدرين بأسعار فائدة تشجيعية ، أي أن عملية تمويل الصادرات تقع ضمن بنود الدعم الحكومي ، وتقع الخسارة على الحكومة بمقدار الفرق بين سعر الفائدة السوقية وسعر الفائدة التشجيعي .

وقد كان السعر التشجيعي حتى نهاية عام ١٩٩٣ يقل بمقدار (٥) نقاط عن سعر إعادة الخصم[١٤] أي (٣,٥٪) سنوياً ، ثم بمعدل نقطتين ونصف عن سعر إعادة الخصم حتى عام ١٩٩٤ أي (٦٪) سنوياً .

إلا أن توجه الحكومة لخفض الدعم على فوائد القروض المقدمة لبعض الأنشطة الإقتصادية ، خصوصاً في ظل التوجه نحو تحرير التجارة ؛ قد جعل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

سعر الفائدة التشجيعي يقل بنقطة واحدة عن سعر إعادة الخصم أي (٧,٥٪) سنوياً في عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٦ ، مما يزيد من صعوبة الحصول على تمويل الصادرات المحلية .

وقد يرجع صغر حجم التمويل المقدم من الحكومة لتمويل الصادرات ، بالإضافة لتدرج ارتفاع سعر الفائدة المفروض على تمويلها ، إلى زيادة المخاطر التي تنشأ عن عملية التصدير ، خصوصاً من المصدرين قليلي الخبرة ، مما يؤدي إلى تكبد الحكومة لأعباء مالية إضافية . ولذلك ألقيت مسئولية تمويل الصادرات الوطنية بمجملها على القطاع المصرفي الخاص .

و كانت العديد من الدراسات قد أوصت بضرورة وجود مؤسسة متخصصة تعني بتمويل الصادرات [١٥] ، لما للتخصص من دور في فهم الواقع التصديري ، وفهم الأسواق الخارجية من خلال شبكة للمعلومات تعمل على وضع المخاطر في حدها الأدنى . ورغم أن صندوق النقد العربي قد أنشاء برنامجاً لتمويل التجارة العربية عام (١٩٨٩) ، بهدف تعزيز وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية وتعزيز القدرات التنافسية للمصدر العربي .

إلا أن انخفاض مساهمة الحكومة والبنوك التجارية الأردنية في رأسمال البرنامج قد أدى إلى ضيق نطاق الإستفادة منه ، كما يشترط البرنامج أن لا تقل القيم المضافة في المنتجات المصدرة عن (٤٠٪) ، الأمر الذي لا تلبيه العديد من الصناعات الوطنية ، انظر الملحق رقم (٤) . ويضاف إلى ذلك ارتفاع كلفة التمويل من خلال هذا البرنامج التي تعادل سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (*LIBOR*)، مضافا إليه هامشاً بسيطاً يحدد على أساس فترة الائتمان وتقييم المخاطر المتصلة به .

وسعيا لإيجاد مؤسسات متخصصة تعنى بتمويل الصادرات الوطنية ، فقد قرر البنك المركزي عام ١٩٩٥، الموافقة على إنشاء بنك الصادرات والتمويل ، حيث باشر أعماله في الأول من تموز عام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩٩٦ كشركة مساهمة عامة ، على أن يمنح هذا البنك (٥٠٪) من الأموال المتاحة له لغايات تمويل الصادرات الأردنية ، بالإضافة إلى ممارسته لكافة الأعمال المصرفية [١٦] .

ويتضح من النسبة الأخيرة ، أن الصادرات هي جزء من عمل البنك وليست كل عمله ، حيث كان يفترض أن يتخصص البنك من أجل خدمة الصادرات الوطنية بالدرجة الأولى ، بحيث يكون بنك تمويل الصادرات .

وقد أصبح بنك الصادرات والتمويل معتمداً من قبل برنامج تمويل التجارة العربية ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، البنك الدولي والبنك المركزي الأردني لتقديم القروض اللازمة لتمويل الصادرات ، لكن هذا البنك يتبنى سياسة انتقائية ومتحفضة لعملاءه ، وبشكل يلبي متطلبات السلامة المصرفية [١٧] . ولهذا فإن التمويل سيقدم لمصدرين ومصنعين لا يعانون أساساً من أي صعوبة في الحصول على الائتمان اللازم لصادراتهم من أية مصارف أخرى ، بينما تستمر مشكلة المصدرين قليلي الخبرة في الحصول على التمويل ، بل أن مشكلة هؤلاء المصدرين يمكن أن تزداد ، خصوصاً بعد أن اصبح هذا البنك محتكراً لقروض تمويل الصادرات الإقليمية والدولية ، حيث سيخضع هذه القروض أيضاً لمتطلبات السلامة المصرفية الصارمة . وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على التسهيلات الائتمانية تعتبر المشكلة الأكثر أهمية بين المشاكل التي تواجه المنشآت الصناعية الأردنية ذات النشاط التصديري ، وخاصة المنشآت الصغيرة الحجم ، بينما لا تعتبر مشكلة بالنسبة للشركات الكبيرة [١٨] . ولهذا يتوقع أن تحيد هذه المؤسسة عن الغاية التي أنشأت من أجلها ، وهي تشجيع الصادرات الوطنية للوصول إلى الأسواق الدولية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

٣-٢-٢ ضمـان الصـادرات

تتعلـق عمليـة ضمـان الصـادرات بالتـأمين ، وإعـادة التـأمين علـى المخـاطر المتعلقـة باسـتيفاء أثمـان الصـادرات سـواء كـانت مخـاطر تجاريـة (متعلقـة بالمشـتري) أو غـير تجاريـة . وقـد قـام البنـك الإسـلامي للتنميـة عـام ١٩٩٤، بإنشـاء برنـامج لضمـان ائتمـان الصـادرات .حيـث أنهـى الأردن إجـراءات العضويـة فيـه فـي شـهر أيـار ١٩٩٥ . لكـن مسـاهمة الحكومـة الأردنيـة فيـه لا تتجـاوز (١٪) مـن حجـم رأسـماله المدفـوع ، والبـالغ (١٤٥) مليـون دولار ، ممـا يعطـي مؤشـراً لحجـم الإسـتفادة التـي يمكـن أن يحصـل عليـه الأردن مـن هـذه المشـاركة [١٩] .

وقد باشـرت المؤسسـة الأردنيـة لضمـان القـروض ببرنـامج ضمـان ائتمـان الصـادرات ضـد المخـاطر التجاريـة وغـير التجاريـة . ولكـن قـرارات منـح الضمانـات إنتقائيـة بحيـث تضمـن مـا هـو مضمـون مـن المخـاطر المصاحبـة لعمليـة التصدير ، ممـا يحـرم شـريحة المصدريـن الذيـن يفتقـرون للخـبرة مـن تسـهيلات هـذا البرنـامج[٢٠] . ولذلـك تظهـر مؤشـرات قصـور هـذا البرنـامج فـي رفـع سـوية الصـادرات مقارنـة بـبرامج مماثلـة فـي دول عربيـة مجـاوره[٢١] . وسـوف يحجـم المصـدرون الأردنيـون عـن التصديـر إلـى بعـض الأسـواق ، نتيجـة تعـرض صـادراتهم فيهـا إلـى المخـاطر التجاريـة وغـير التجاريـة . كمـا أثبتـت دراسـة (الضمـور ، ١٩٩٥) ، أن أهـم متطلبـات قطاعـات الصناعـة التصديريـة هـو توفـير ضمـان للصـادرات ضـد مخـاطر عـدم الدفـع فـي الأسـواق الخارجيـة ، ممـا يؤكـد أهميـة إيجـاد مؤسسـة أردنيـة متخصصـة لهـذا الغـرض .

٣-٣ تقييـم دور المنـاطق الحـرة [٢٢]

تعـرف المنـاطق الحـرة علـى أنهـا منـاطق معزولـة داخـل حـدود الدولـة ، تتحـرر فيهـا البضـائع والخدمـات مـن الرسـوم الجمركيـة وقيـود المسـتوردات ، ممـا يهيـئ مناخـاً جاذبـاً للإسـتثمار ، مشـجعاً للصـادارت ، نـاقلاً

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

للتكنولوجيا ، ومشجعاً على نشاطات أهمها تجارة الترانزيت ، التخزين والتوزيع .

ويغلب على المناطق الحرة الموجودة في الدول العربية – باستثناء جبل علي في دبي– طابع المناطق الحرة الموجهة نحو الخدمات التجارية (تخزين شحن و ترانزيت ....) ، وليست الصناعية ، كما هو موجود في دول أخرى من العالم .

ولا تستطيع المناطق الحرة التجارية أن تخلق الكثير من فرص العمل ، كما لا تساعد في نقل التكنولوجيا والمهارات إليها ، بعكس المناطق الصناعية الحرة ، التي يمكنها من خلال تشجيع الصناعات المخصصة للتصدير ، أن تحقق ما تعجز عنه المناطق التجارية من منافع للبلد المضيف .

وفي ظل التوجه الدولي نحو عولمة الإقتصاد وتحرير التجارة الدولية يجب النظر إلى الإقليم كاملاً أو العالم بأسره كوحدات تجارية واحدة . فدراسة أداء المناطق الحرة الموجودة في الإقليم ، وتحديد أماكن القصور أو التفوق في أدائها ضروري لتطوير المناطق الحرة الأردنية .

وهناك العديد من الأسباب التي تدفع بالدول لإنشاء المناطق الحرة – تجارية ، صناعية – تختلف تبعاً لموقع الدولة وطبيعة المشاكل الإقتصادية التي تواجهها . وتعد أهم الأسباب التي دفعت بالأردن لإنشاء المناطق الحرة [٢٣] :

- جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية .
- محاولة نقل التكنولوجيا للمملكة .
- تنشيط قطاع الخدمات وخاصة قطاع النقل .
- توفير فرص عمل للأردنيين .
- محاولة بناء صناعات موجهة نحو التصدير.
- تدعيم الإحتياطي من العملة الصعبة من عوائد الصادرات .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣-٣-١ الإمتيـازات والإعفـــاءات

تعتمد الإمتيازات والإعفاءات المقدمة في المنطقة الحرة للمستثمرين في أي دولة بشكل مباشر على موقعها الإستراتيجي . فالدولة التي تمتلك موقعاً إستراتيجياً ، يمكنها أن تخفف من حجم الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين ، بعد أن تكون قد أسست قاعدة صناعية متكاملة ، أما الدول التي لا تمتلك مثل هذه المؤهلات لمناطقها الحرة ، فيفترض أن يكون قانون مناطقها الحرة أكثر مرونة في منح الإمتيازات والإعفاءات ، لتتمكن من جذب الإستثمارات إليها .

وبمقارنة الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة في المنطقة للمستثمرين ، فإننا نجد أن القوانين التي تحكم المناطق الحرة في الأردن من حيث الإعفاءات مقيدة قياساً ببعض الدول المجاورة ، أنظر الملحق رقم (٥) . فالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة (١٢ سنة) غير كافية أو مشجعة إذا ما قيست بالإعفاء في سوريا ومصر والتي لا تطالب بضرائب الدخل ، ولا في جبل علي الذي يعفى من الضريبة لمدة (١٥ سنة) قابلة للتمديد لمدة (١٥ سنة) أخرى .

أما حركة انتقال الأرباح ورؤوس الأموال ، فهي مسموحة ضمن قوانين خاصة ، بينما هي حرة تماماً في سوريا والإمارات التي لا تضع أي قيود على حركتها ، والأهم من ذلك كله ، أن شهادة المنشأ لا تمنح للصناعات المنتجة في المناطق الأردنية الحرة إلا بشروط صعبة [٢٤]، في حين أنها تمنح بسهولة في جبل علي وفي المناطق الحرة بسوريا .

كما يوجد قيود على حجم العمالة غير الأردنية العاملة في المنشآت الصناعية[٢٥] ، بالإضافة لقيود على نسبة تملك المشاريع لغير الأردنيين .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

٣-٣-٢ تكاليف إشغال الأراضي والمنشآت في المناطق الحرة

تصل التكلفة السنوية لإشغال الأرض في المناطق الحرة الأردنية بالمتوسط إلى (٢,٥) دولار لكل متر مربع جدول (٣-٢) ، وهي في حدود التكاليف في المناطق الحرة في الدول المجاورة . أما تكاليف إشغال المصانع والمخازن في المناطق الحرة الأردنية ، فقد بلغ (٣٥,٧) دولار لكل متر مربع وهي الأعلى بين مثيلاتها في الدول المجاورة . أما درجة الأمان التي يحصل عليها المستثمر داخل المناطق الحرة الأردنية و التي يمكن ملاحظتها من مدة العقود الإيجارية ، فإن المستثمر في المناطق الحرة الأردنية يعتبر أكثر المستثمرين تعرضاً للخطر التعاقدي ، حيث أن مدة العقد الإيجاري سواء بالنسبة للأرض أو المصنع هي سنة واحدة قابلة للتجديد ، بينما هي (١٥) سنة في جبل علي و (١٠) في سوريا و (٢٥) في مصر. مما يعمل على إضعاف القدرة التنافسية للمناطق الحرة الأردنية على جذب المستثمر العربي والأجنبي ، في ضوء التسهيلات التي تقدمها الدول المجاورة.

جدول (٣-٢)

" تكاليف إشغال الأراضي والمنشآت في المناطق الحرة عام ١٩٩٤"

البلد / الدولة	مدة عقد الإيجار	تكاليف إشغال المصانع أو المخازن(دولار / م٢)	تكاليف إشغال الأرض (دولار/م٢)
الأردن	سنة واحدة قابلة للتجزئة	٣٧,٧	٢,٥
مصر	(٢٥) سنة للأرض و (١٠) للمخازن	٧	٣,٥
سوريا	١٠ سنوات	١٥-٢٠	٣
الإمارات العربية المتحدة	١٥ سنة قابل للتجديد	٢٨,٦	٢,٧

المصدر : Development of Free Zones in Escwa Region E/ ESCWA / TCD / 1994 / 12

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولم تستطع المناطق الحرة الأردنية حتى عام (١٩٩٤) أن تجذب أكثر من (٢٩) مشروعاً باستثمار إجمالي لا يزيد على (٥٠) مليون دينار[٢٦]. بينما استطاعت المناطق الحرة في المصرية أن تجذب حتى العام نفسه ما يزيد على مليار دولار أمريكي من خلال (٤٤٢) مشروعاً صناعيا [٢٧].

كما لم تنجح المناطق الحرة الأردنية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها ، حيث شكل الإستثمار الأردني الخاص في المناطق الحرة ما يزيد على (٨٠٪) من حجم الإستثمارات الكلية عام ١٩٩٤، مقابل (٢٠٪) للاستثمارات العربية والأجنبية [٢٨] مما يضعف قدرة هذه المناطق على جذب العملات الصعبة قياساً بالمناطق الحرة المصرية ، التي بلغ مجموع استثمارات غير المصريين فيها أكثر من (٤٠٪) من حجم الإستثمار الكلي[٢٩] .

٣-٣-٣ إدارة المناطق الحرة

تعد الإدارة الحديثة للمناطق الحرة أحد المتطلبات الرئيسية لنجاحها نظراً لتزايد أعداد المناطق الحرة في المنطقة من جهة ، وتزايد أهمية الدور الذي تلعبه هذه المناطق في تخفيض التكاليف الإنتاجية من جهة أخرى . ويعد القصور المؤسسي والإداري في المناطق الحرة أحد العقبات الأساسية التي تعترض تطوير الأنشطة الصناعية وسائر العمليات التي تجري فيها .

وقد أشارت دراسة (البنك الدولي ، ١٩٩٣) إلى وجود قصور في إدارة المناطق الحرة ، وارتفاع التكاليف فيها حيث تفتقر هذه المناطق إلى العناصر الرئيسية اللازمة لقيام صناعات منافسة [٣٠] . ويعد نقص المرافق والخدمات والأراضي والمنشآت السبب الرئيسي في تراجع المناطق الحرة الأردنية حسب ما جاء في دراسة (الإسكوا,١٩٩٥) [٣١] ، بالإضافة إلى الإجراءات الطويلة و المعقدة للحصول على أذون التصدير، والشهادات والتصديقات بسبب عدم وجود جهة واحدة لجميع الطلبات ، والتراخيص والموافقات وغير ذلك من طلبات المستثمرين . ويمكن تفسير عوامل قصور المناطق الحرة الأردنية – الفنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإدارية – في اجتذاب الصناعات ، وخاصة الموجهة نحو التصدير بالأسباب التالية :

١- المواقع غير المنافسة .
٢- ضعف التشريعات التي تخدم تنشيط الصناعة
٣- تعارض تشريعات المناطق الحرة مع تشريعات الجمارك [٣٢]
٤- عدم إعطاء الصناعات في المناطق الحرة شهادات المنشأ الأردنية
٥- عدم كفاءة الموانئ والتأخيرات التي تواجهها السفن الحاملة لمواد المستثمرين ومنتجاتهم الصناعية إلى الأسواق الخارجية
٦-الإجراءات الجمركية غير الضرورية داخل المناطق الحرة وإجراءات "بيان الشحن"

٣-٣-٤ تطوير إقليم العقبة

يبشر تطوير العقبة الى منطقة او مدينة حرة بالكثير من الاحتمالات بالنهوض لهذه المدينة ، وخصوصاً في ظل الميزانية الكبيرة المخصصة لتطويرها . حيث يبرز احتمال جذب الغاز القطري اليها وتسويقه منها ، كما يبرز احتمال جذب النفط من السعودية او العراق اليها لإنشاء الصناعات البتروكيماوية فيها . كما يحتمل – ولغاية تخفيف تكلفة النقل البري – إعادة ربط السكك الحديدية الواصلة بين المدينة وبين البلدان العربية المجاورة (سوريا ، العراق ، السعودية وغيرها من الدول الخليجية) مما يساعد على تكامل الصناعات المحلية مع الصناعات العربية في الاقليم وخارجه . كما يمكن تطوير هذه المنطقة لتصبح مركزاً سياحياً ومالياً مهماً . ولذلك يجب الإستفادة من أخطائنا السابقة والإستفادة من تجارب الدول المحيطة عند البدء بتحويل العقبة كلياً أو جزئياً إلى منطقة أو مدينة حرة ، لجعلها منافسةً للمناطق الصناعية الحرة الكبيرة في جبل علي وبور سعيد ، كما يجب إمدادها بإدارة حديثة وتشريعات مرنة والعمل على تحسين خدمات الميناء ، وزيادة الإستثمارات في البنية التحتية للنهوض بها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣-٤ تقييم دور قطاع النقل :

لقد حمل التوسع في التجارة الدولية المجتمعات على استطلاع سبل إنشاء آليات تكفل سلاسة تشغيل مختلف وسائط النقل على المستويين الإقليمي والدولي . ويعتبر إنشاء شبكات نقل متكاملة ومتعددة الوسائط ، خطوة نحو النهوض بالكفاءة في التجارة الخارجية . ولا يقل دور قطاع النقل في التجارة الخارجية أهمية عن دور أي عنصر آخر في تعزيز التنافس التجاري ، حيث تضاف تكاليف النقل مباشرة إلى سعر السلع المشحونة و تستهلك نسبة كبيرة من إيرادات التصدير في معظم الإقتصادات .

وتتميز شبكات النقل في البلدان النامية بشكل عام بارتفاع تكاليفها ، بسبب طبيعتها المجزأة التي تتطلب عدة عمليات مناولة[٣٣] ، فالبضائع التي تصل إلى الموانئ ، يجب إزالة أغلفتها وتفريغها من أجل التفتيش الجمركي ، ويتعين على المتسلمين أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتحميلها ونقلها إلى وجهتها النهائية داخل البلد أو خارجه .

ويتكون قطاع النقل من ثلاث قطاعات رئيسة هي :

- قطاع النقل البحري
- قطاع النقل البري
- قطاع النقل الجوي

٣-٤-١ النقل البحري :

يتميز قطاع النقل البحري بميزة الإتصال المباشر مع العالم الخارجي وبقدرته على تخفيض كلفة نقل البضائع ، مما يحقق وفورات قياساً بالسلع المنقولة بالوسائط الأخرى ، ويتم نقل ما يزيد على (٧٥٪) من تجارة العالم الخارجية بوساطة النقل البحري[٣٤] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعتبر ميناء العقبة المنفذ الرئيسي لصادرات الأردن ومستورداته بالإضافة لبضائع الترانزيت المارة بالمملكة ، و يمكن من خلال الجدول (٣-٣) ملاحظة نقل القسم الأكبر من تجارة الأردن الخارجية عن طريق البحر ، حيث شكلت الصادرات الأردنية المنقولة بحراً (٨٧٪) من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٥، بينما شكلت المستوردات المنقولة بحراً في نفس العام (٨٥٪) من إجمالي المستوردات .

جدول(٣-٣)

نسبة التجارة الخارجية الأردنية المنقولة بالبحر(١٩٩٠-١٩٩٥)

(الأرقام بالمليون دينار)

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
إجمالي الصادرات	٦١٢,٢٥	٥٩٨,٦٣	٦٣٣,٧٦	٦٩١,٢٨	٧٩٣,٩٢	١٠٠٤,٥٣
نسبة المنقول منها بحرا (٪)	٨٧	٨٥	٧٩	٨١	٨٨	٨٧
إجمالي المستوردات	١٧٢٥,٨٣	١٧١٠,٤٦	٢٢١٤	٢٤٥٣,٦٢	٢٣٦٢,٥٨	٢٥٩٠,٢٥
نسبة المنقول منها بحرا (٪)	٨١	٨٥	٨٧	٨٨	٨٦	٨٥

المصدر: -البنك المركزي الأردني ،، النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٥) ، أيار ١٩٩٦.

-مؤسسة الموانئ ، التقارير السنوية (١٩٩٠-١٩٩٥).

٣-٤-٢-١ حجم الأسطول و تكاليف الشحن :

لا يتناسب حجم أسطول الشحن البحري الأردني المملوك مع أهمية الميناء بالنسبة للتجارة الخارجية قياساً بالأساطيل التجارية المملوكة لدول مجاورة جدول (٣-٤) . فالأردن أقل الدول العربية على الإطلاق امتلاكاً لسفن الشحن حتى عام ١٩٩٥ ، مما يحتم اللجوء إلى الأساطيل العربية والدولية لغايات تعزيز الأسطول المحلي ، ويعمل على رفع تكلفة نقل البضائع الأردنية من الميناء واليه ، كما يضع التجارة الخارجية الأردنية تحت سيطرة شركات الشحن البحري العالمية ، والتي تقوم بزيادة رسوم الشحن البحري باستمرار بحجة ارتفاع نفقات التشغيل [٣٥] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣-٤)

أساطيل النقل البحري المملوكة في الدول العربية(١٩٩٣-١٩٩٥)

	السنة	الدولة										
		البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	عمان	قطر	السعودية	سوريا	الإمارات	اليمن
عدد السفن	١٩٩٣	٩١	٣٨٧	١٢١	٥	٢٠٧	١٣٧	٢١	٥٩	٢٦٧	١٤٠	٢٨٦	٤٠
	١٩٩٤	٩٠	٣٩٣	١١٧	٤	٢١٢	١٣٩	٢٠	٦١	٢٦٢	١٦٨	٢٩٧	٤٠
	١٩٩٥	٨٨	٣٨٥	١١٤	٤	٢١٣	١٢٨	٢١	٥٥	٢٨٠	١٩٠	٢٩٩	٤٣

Source :- Wold Fleet Statistics ,1995,Lloyds Register.

وقد أكد تقرير (الأونكتاد,١٩٩٢) [٣٦] أن شركات الشحن العالمية تمارس تمييزا واضحا ضد مصلحة الدول النامية ، حيث تعمل على رفع (تعريفة الشحن/طن) عند نقل البضائع بين الدول النامية أو من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . بينما تعتدل التكاليف في حالة الشحن بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض أو من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ؛ مما يعمل على رفع قيمة البضاعة في تجارة الدول النامية بمقدار التكاليف الإضافية .

وقد أضافت هذه التعريفة أكثر من (٥٠٪) إلى قيمة البضائع المشحونة لبعض الدول ، أي أن تكاليف الشحن رفعت سعر البضائع المشحونة بمقدار النصف ، وقد وصلت إلى (٢٥٪) في الأردن عام ١٩٨٨، مما يساهم في إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في أسواقها الأجنبية .

وتعتبر أسعار الشحن من العقبة إلى الخارج مرتفعة قياساً بالأسعار الدولية [٣٧]جدول رقم (٣-٥) . فالشحن من ميناء شنغهاي في الصين إلى ميناء مرسيليا في فرنسا[٣٨] ، يكلف (٤٨) دولار للطن الواحد ، بينما يكلف (٤٠) دولار من العقبة إلى مرسيليا . علما بأن شنغهاي تبعد عن مرسيليا خمسة أضعاف ما تبعده عن العقبة . كما أن تكاليف الشحن من العقبة تعادل تقريبا تكاليف الشحن من موانئ جنوب شرق آسيا ، بالرغم أن الأخيرة تبعد أربعة أضعاف المسافة تقريبا عن مرسيليا قياسا بالعقبة . و لذلك يمكن الاستنتاج أن الشحن من العقبة هو الأكثر تكلفة بين دول المقارنة بالنسبة للبعد البحري بين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المرافئ . ويعزى هذا الإرتفاع إلى تواضع أسطول النقل البحري الأردني من جهة ، وتحكم الشركات الدولية بأسعار الشحن من جهة أخرى .

جدول(٣-٥)

"تكاليف شحن الطن الواحد إلى ميناء مرسيليا بفرنسا ١٩٩٣"

الدولة (الميناء)	الأردن (العقبة)	الإمارات (دبي)	الصين (شنغهاي)	ماليزيا (بنانج)	تايلاند (بانكوك)	سنغافورة (سنغافورة)	هونغ كونغ (من هونغ كونغ)	تايوان (كاوشوشنغ)	أسبانيا (برشلونه)	بريطانيا (لندن)	فرنسا (مرسيليا)	ألمانيا (هامبورغ)	أميركا (نيويورك)
البعد عن ميناء مرسيليا	١٩٠٠	٤٢٠٠	٨٧١٠	٦٢٤٥	٧٣٩٥	٦٥٢٩	٧٩٥٢	٨١٤٠	١٨٥	٢٠١٠	-	٢٣٠٠	٣٨٨٠
سعر شحن الطن إلى مرسيليا($)	٤٠	٣٢	٤٨	٤٥	٤٥	٤٢	٤٥	٤٥	١٥	٥٢	-	٣٢	٨٥
صعوبة إجراءات الشحن(من عشر نقاط)	٤,٥	٢	٨	٢,٥	٢	١,٥	١,٥	٣,٥	٤	٣,٥	٤	٢,٥	٢,٥

المصدر:-دراسة بيت الحكمة "قياس القدرة التنافسية في العوامل الأساسية للنجاح التجاري"، ١٩٩٣ .

وقد وصلت تكاليف شحن البضائع من وإلى ميناء العقبة إلى (١,٥٩) مليار دولار عام (١٩٩٥)[٣٩] ، أي ما يعادل ربع الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام ، مما يدل على حجم العبء الذي يقع على الإقتصاد الأردني ، من حيث استنزاف العملة الصعبة من جهة ، كما أنه مؤشر كافي للتكاليف التي يمكن توفيرها باتباع استراتيجية جديدة للشحن البحري من جهة أخرى .

٣-٤-٣-٢ تكاليف الخدمات :

في ظل الإتجاه العام لتحرير التجارة الخارجية ، والعمل على إبراز ميناء العقبة كمرفأ تجاري متطور ، يجب النظر إلى هيكل التكاليف المفروضة على الخدمات في ميناء العقبة من المنظور الشامل ، الذي يأخذ بعين الإعتبار هياكل التكاليف المفروضة في دول المنطقة ودول العالم الأخرى .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (٣-٦)

تكاليف خدمات الموانئ لبعض الدول ١٩٩٥

(الأرقام بالدولار الأمريكي)

نوع الخدمة	العقبة	الإسكندرية	برمانج	بومبي	دبي الهاب	الشعيبة	جبل علي	نيويورك	روتردام	سدني	طوكيو
	الأردن	مصر	كوريا	الهند	عمان	الكويت	الإمارات	أمريكا	هولندا	استراليا	اليابان
التحميل و التفريغ	٣٧٣٢	٨٨	١٥٣٥	١٣٦٨	١١٦	٥٣٧٢	٤١٠	٧٣٧	١٤٢٦	٢٠٩	١٣٩٦
الإرصاف	٤١٢٧	-	٢٠٣٩	١٥١٥	-	-	١٦٣	٣٠٨٩	١٢٥٢	٢٧١	٥٥٣
الإرشاد	٤٨٦	٢٢٨	١٠٣	١٢٥	١٣١	٦٧٧٨	١٦٥	٢٥٠	٢٩٠	١٣٤٤	٢٧٨
السحب	١٤٨٨	١٨	٣٦٦	١١٨	٢٣٢	٢٢٢٥	٢٥٠	٨٥	٥٠١	٣٧٢	٢٠٣
متوسط التكلفة لكل زيارة	١٧٥٧٤	٧١٦	٤٧١٤	٣١٢٥	١٣٢	٩٣٥٣	٢٦٩٠	٤٣١١	٢٩٦٧	٤٦٣٥	٢٨٤٢

Source : Wold Fleet Statistics ,1995,Lloyds Register.

ويبين الجدول رقم (٣-٦) ، أن خدمات ميناء العقبة تتصدر قائمة كبيرة من دول المنطقة العربية و غير العربية من حيث التكاليف المفروضة على كل سفينة تزور الميناء . فقد وصل متوسط التكلفة التي تدفعها كل سفينة تزور ميناء العقبة عام ١٩٩٥ ما يزيد على (١٧) ألف دولار ، وهذا الرقم يزيد (١٣٣) مرة عن الكلفة في عُمان ، و (٢٤) مرة عنها في مصر و (٦) مرات عنها في الإمارات وهولندا واليابان ، و (٤) مرات في أمريكا واستراليا وكوريا . ويقوم المستورد بإضافة هذه التكاليف مباشرة إلى أسعار البضائع المنقولة ويحملها للمستهلك بشكل كلي أو جزئي ، مما يعمل على تشويه مستوى الأسعار المحلي .

ويعزى سبب هذا الحجم في التكاليف الإضافية ، إلى استمرار النظر إلى عائدات مؤسسة الموانئ الأردنية كمورد مهم من موارد الحكومة المركزية[٤٠] .

٣-٤-٤-٣ تكلفة التعامل التجاري (التكلفة التعاقدية) *Transaction costs*

تعرف الكلفة التعاقدية في دراسة التجارة الخارجية ، بأنها التكلفة الناتجة من حصول التأخير في العمليات المصاحبة للتجارة الخارجية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(نقل ، تفريغ ، إعادة شحن) ، قياساً بالآجال المتفق عليها في العقود المبرمة . وهي ليست تكلفة الوقت (الفرصة الضائعة) فحسب ، ولكنها تشمل الخسارة الحاصلة من عدم وصول السلع إلى أماكن تصنيعها ، ودخولها في عملية الإنتاج . بمعنى أن يكون لدينا في نفس الوقت رأسمال ومورد إنتاجي معطلان ، مما يترتب عليه تعطل في أحد الفروع الإنتاجية .

وترتفع تكلفة التعامل التجاري في الأردن نتيجة الهاجس الأمني بالدرجة الأولى ، والذي تمثله صعوبة إجراءات الجمارك والتفتيش . بالإضافة لتراجع مستوى الخدمات الإدارية وتخلفها ، و تراجع المستوى الفني للتفريغ والشحن في الموانئ و مراكز الحدود والمطارات.

وقد أشارت دراسة (البنك الدولي) إلى ارتفاع هذه التكلفة في الأردن بشكل كبير[٤١] . حيث يؤدي ارتفاع تكلفة التعامل التجاري ، إلى إحجام المستوردين والمصدرين المحليين عن إبرام العقود و الصفقات الخارجية ، مما يترتب عليه جمود في حركة التجارة . ويمكن تصور حجم هذه التكلفة التي يتحملها مستورد أردني ، عندما بقيت البضائع في ميناء العقبة ، في مطلع الثمانينات ، ما يقارب (٥٠) يوماً على متن السفن ، تنتظر دورها في التفريغ [٤٢] .

أما من حيث إجراءات الشحن وكفاءتها في ميناء العقبة ، فقد تبين أن الأردن من أكثر الدول التي تتميز بصعوبة إجراءات الشحن من و إلى موانئها جدول (٣-٥) ، حيث جاء الأردن مباشرة بعد الصين في صعوبة إجراءات الشحن وروتينه ، والتي تتمثل في إجراءات الإستقبال ، الإنتظار التفتيش والتخليص .

وقد أكدت دراسة (الضمور, ١٩٩٦) [٤٣] أن من أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع التصدير خاصة الذي لا يملك الخبرة في هذا المجال ، هي صعوبة القيام بإجراءات التخليص و الشحن في ميناء العقبة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويمكن ملاحظة سهولة روتين الشحن في الدول التي تنتهج الأساليب الحديثة في إدارة الموانئ (سنغافورة ، هونغ كونغ ، دبي ، تايلند واليابان) . وترجع صعوبة الروتين والإجراءات بشكل خاص إلى الهاجس الأمني الذي يسيطر على القائمين على إدارة الميناء .

٣-٤-٢ قطاع النقل البري :

يعتبر أسطول النقل البري الأردني من الأساطيل القديمة التي يعود استعمالها إلى خمسة عشر إلى عشرين سنة مضت مقارنة بالأساطيل الموجودة في المنطقة وخاصة أساطيل دول الخليج العربي[٤٤].

وقد كان هذا الأسطول كافياً لنقل ما يقارب (٢٣ مليون طن) سنوياً حتى عام (١٩٩٤) حيث كان الحمل المحوري يعادل (١٨ طناً) ولكن بعد تطبيق قانون الحمولات المحورية القاضي بأن تكون الحمولة المحورية (١٣ طناً) ابتداءاً من عام ١٩٩٥ ، فإن هذا الأسطول لن يعود قادراً على نقل الكمية نفسها [٤٥] ، ولذلك سيعاني الأسطول من قصور وعجز في أدائه وخاصة في حال عودة الأوضاع الطبيعية لميناء العقبة ، وعودة أحجام البضائع إلى ما كانت عليه سابقاً أو زيادتها في ظل الاتجاه نحو تطوير الميناء وتحويل العقبة إلى مدينة حرة.

وبالرغم من اعتدال تكاليف النقل البري الداخلية في الأردن قياساً بدول أخرى واستقراره النسبي عند (٢٩) دولاراً للطن الواحد بما يعادل (٢٠) دينار للنقل بين مدينتين عام (١٩٩٣) [٤٦] إلا أن هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الكلفة عند تحرك قطاع النقل البري عبر الحدود .

ففي دراسة للجدوى الاقتصادية لنقل البضائع الأردنية والسورية عبر موانئ البلدين [٤٧] تبين أن مقدار التوفير المتحقق في أجور الشحن البحري نتيجة تحويل بضائع كل بلد إلى مرفأ البلد الآخر ونقل البضائع إلى جهاتها الأخيرة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالأسطول البري يقل عن مقدار الزيادة في مصاريف إيصال البضاعة إلى مقاصدها النهائية.

وهذا يدل على أن تكاليف النقل مرتفعة للدرجة التي لا يمكن فيها إجراء صفقات إقليمية رابحة ، ويرجع ذلك إلى وجود تشوه هيكلي في تركيب هذا القطاع ، بسبب ارتفاع تكلفة شراء وتشغيل الشاحنات الذي يعدم الجدوى الاقتصادية للاستثمار فيها ما لم ترفع التعريفة على أسعار النقل[٤٨] أو تضاف مزيد من الشاحنات القديمة للأسطول القديم أصلا كمحاولة لخفض كلفة الاستثمار ، والذي من شأنه أن يعيق حركة مرور هذه الشاحنات ، وخاصةً إلى الأسواق الخليجية التي تطالب باستمرار بفحوصات فنية قياسية للمركبات قبل أن تدخل حدودها .

ويمكن إجمال أهم أسباب عدم كفاءة أسطول النقل البري الأردني بما يلي:

١- تطبيق قانون الحمولات المحورية على الطرق
٢- تقادم أسطول النقل البري
٣- ارتفاع تكلفة الاستثمار فيه نتيجة ارتفاع أسعارها العالمية
٤- ارتفاع الكلفة التشغيلية للاستثمار
٥- انخفاض تعريفة النقل الرسمية عن التكلفة الحقيقية

٣-٤-٣ قطاع النقل الجوي

يؤدي قطاع النقل الجوي دوراً ثانوياً في حركة التجارة الخارجية ، نتيجة لارتفاع كلفة الشحن على أسطول هذا القطاع ، قياساً بأسعار الشحن على أساطيل القطاعات الأخرى . حيث تقتصر السلع المنقولة جواً على السلع صغيرة الحجم قليلة الوزن غالية الثمن ، أو السلع غالية الثمن سريعة العطب ، والتي تتطلب عملية نقلها اختزالاً للوقت . ويمكن من خلال الجدول(٣-٧) ملاحظة ، أن الأردن وقياساً لحجم تجارته الخارجية مع بعض الدول محل المقارنة ، يعتبر من أفضل الدول التي تضع أسطولها الجوي في خدمة تجارتها الخارجية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

فالشحن الجوي الأردني يتفوق على الشحن الجوي المصري ، علما بأن حجم التجارة الخارجية المصرية تفوق أضعافا على تجارة الأردن الخارجية ، كما يتفوق الشحن الجوي الأردني على الشحن الجوي اللبناني ،بالرغم من امتلاك لبنان – خلافاً للدول العربية – لأسطول شحن جوي متخصص بالإضافة لتفوقنا في هذا القطاع على الكويت واليمن .

وبالرغم من حاجة قطاع التجارة الخارجية الأردنية لقطاع الشحن الجوي ، إلا أنه لا يوجد شركة شحن جوي متخصصة في الأردن ، حيث يعتمد هذا القطاع على ثلاثة طائرات خصصتها الملكية الأردنية لهذه الغاية [٤٩] .

جدول(٣-٧)

مقارنة حجم البضائع المنقولة جواً مع بعض الدول (١٩٩٠- ١٩٩٢)

(الأرقام بالطن)

السنة الدولة	الأردن	مصر	الكويت	لبنان	اليمن	السعودية
١٩٩٠	٦٧,٤	٤٧,٣	–	١٢	٣,٥	١٩١,٨
١٩٩١	٦١,٤	٤٣,٤	٢٩,٥	١٣,٣	٢,٢	١٥٠,٤
١٩٩٢	٦٢,٢	٣٨,٦	٦١,٧	١٦	٢,٥	١٨٧,٠

المصدر: -الاسكوا ، نشرة النقل ، ١٩٩٦.

٣-٥ تقييم أنظمة المعلومات عن أسواق التصدير الحالية والمحتملة

يعتبر توفر المعلومات الموثوقة حول المتعاملين بالتجارة في الأسواق المختلفة – بصورة منتظمة وآنية – أحد العوامل الرئيسية التي يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات التجارية . وتلعب المعلومات في كثير من الأحيان الدور الحاسم في إنجاح الصفقات التجارية . وفي ظل الإتجاه نحو تحرير التجارة الدولية ، فإن حدة التنافس سوف ترتفع ، وستكون الجهة أو الشخص الذي يمتلك المعلومات عن الأسواق الدولية ، أكثر قدرة على تحليل التجارة الدولية والاستفادة منها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونظراً لبروز أهمية هذا الموضوع ، فقد قامت مؤسسة تنمية الصادرات منذ بداية عام ١٩٩٥ ، بالارتباط المباشر مع مركز المعلومات الأوروبي ، حيث أصبح يلبي احتياطات المصدرين الأردنيين من كافة أنواع المعلومات حول الأنظمة والتشريعات ، التي تحكم عمليات التبادل التجاري في الأسواق التصديرية المستهدفة ، كما وقعت المؤسسة في نفس العام اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي ، أصبحت المؤسسة بموجبها عضواً في شبكة مركز التعاون التجاري (*BRE*) و (*BC-NET*) و (*VANS*) ، التي تضم في عضويتها مؤسسات من أكثر من (٥٢) دولة في آسيا وأوروبا وأمريكا .

وقد أظهرت إحصائيات مركز المعلومات الأوروبي في بلجيكا أن مركز المعلومات في المؤسسة قد احتل المركز الرابع من حيث الإنتاجية خلال الربع الأول من عام (١٩٩٦) ، كما تسعى المؤسسة إلى القيام بمشروع للإرتباط مع الشبكة الدولية (*INTER-NET*) بالإضافة لارتباطها بشبكة معلومات التجارة الإسلامية . كما عمد برنامج تمويل التجارة العربية [٥٠] ، إلى إنشاء شبكة معلومات متخصصة ، تهدف لربط الدول العربية بقاعدة بيانات تجارية حديثة ، تشمل معلومات حول المصدرين والمستوردين ، ومعلومات عن الأسواق ، في بعض البلدان العربية .

وقد تم تشغيل هذه الشبكة بشكل استثنائي عاجل في عام (١٩٩٥) ، وتم اعتماد مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية ، كمركز وطني لتشغيل هذه الشبكة لتعجيل الإستفادة من خدماتها . حيث أصبح بإمكان التاجر الأردني الإستفادة من خدمات هذه الشبكة على مستوى بعض الدول العربية [٥١].

ولكن الإستفادة من هذه الشبكة ما زال محدوداً ، بسبب عدم اشتراك جميع الدول العربية فيها ، كما أن عملها مقتصر على الدول العربية ، مما لا ينسجم مع طموحات الإقتصاد الأردني الرامية إلى كسب أسواق دولية جديدة وإلغاء التركز الإقليمي لتجارته الخارجية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويشجع هذا الكم من المعلومات ، على إنشاء بنك معلومات وطني خاص بالصادرات ، ترتبط فيها أجهزة المؤسسات الصناعية الوطنية مع المركز الرئيسي ، لتبادل المعلومات والاستشارات . قياساً على بنك معلومات التصدير الموجود في جمهورية مصر العربية ، و يعتبر الوحيد في المنطقة العربية ، الذي يوفر خدمات ومعلومات إضافية متخصصة للتاجر المصري لا يمكن الحصول عليها من الشبكة العربية ، مثل دراسة السوق ، تحليل المخاطر واختيار انسب الطرق للنقل والتغليف والتعبئة .وقد الحق هذا البنك ببنك تمويل الصادرات المصري بسبب تكامل عملهما . اعتبرت هذه التجربة من أنجح التجارب على مستوى المنطقة العربية في مجال تمويل وإرشاد التجارة الخارجية (٥٢).

وقد حاول الأردن الإستفادة من التجربة المصرية ، حيث اشترط على ضرورة وجود دائرة للمعلومات والدراسات في شروط تأسيس بنك الصادرات والتمويل الأردني ، الذي بدأ أعماله عام (١٩٩٦) . ولكن انخفاض نسبة التسهيلات التي يشترط عليه إقراضها للقطاع التصديري – حسب عقد تأسيس هذا البنك– لا يعطي الانطباع بقدرة هذا البنك على ربط المصدرين الأردنيين بالأسواق الدولية .

٣ –٦ تقييم دور مؤسسة المواصفات والمقاييس (٥٣)

أصبح الإلتزام بالمواصفات والمقاييس مفتاحاً للأسواق الدولية ، حيث تتطلب هذا الأسواق أن تكون المنتجات متطابقة مع المواصفات والمقاييس المعتمدة فيها ، عن طريق فحص هذه المنتجات وتقديم الشهادات التصديقية بوساطة جهات فاحصة رسمية أو مستقلة معتمدة ، وأدراكاً لأهمية المواصفات والمقاييس في تنمية الصادرات الوطنية ، قامت وزارة الصناعة والتجارة بإنشاء دائرة خاصة بالمواصفات والمقاييس واستصدرت قانون المواصفات والمقاييس رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩. والذي يهدف إلى:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- توفير الحماية الصحية والإقتصادية للمستهلك من خلال توفير السلع بمواصفتها المعتمدة .

٢- دعم الصادرات الوطنية من خلال ضمان جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية.

وتعود أهمية التقييس في أنه يدعم الصناعة المحلية والتجارة الخارجية ، ويؤدي إلى وجود عنصر الثقة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة ، بحيث يكون كل طرف من هذه الأطراف واثقاً أن البضائع التي يبادلها مع الطرف الآخر ، مطابقة لرغباته واحتياجاته عند تطبيق نظام المواصفات والمقاييس عليها.

وتتطلب الأسواق الدولية أن تكون المنتجات متطابقة مع نظام عالمي للمواصفات والمقاييس ، حيث يتم تقديم الشهادات التصديقية بخصوص البضائع إلى جهات فاحصة مستقلة أو حكومية . كما تتطلب هذه الأسواق تطبيق معايير الجودة الشاملة على البضائع التي تدخل فيها.

وبالرغم أن مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية -التي أعيد هيكلتها مؤخراً- مسئولة عن تطبيق البرنامج الوطني في التصويت على نتائج المختبرات، ومساندة القطاع الخاص لرفع سوية المنتجات الوطنية لمرتبة المواصفات الدولية ، إلا أن النظام الأردني للمواصفات والمقاييس غير متطورة بالشكل الكافي للقيام بهذه المهمة حيث لا تمتلك هذه المؤسسة القدرة الفنية اللازمة لإنجاز البرامج الخاصة بموضوع الجودة ، فضلاً عن عدم وجود التنسيق والتعاون بين مختلف المراكز الحكومية الخاصة ، مما سيظهر قصور هذه المؤسسة بشكل واضح بعد الإنضمام لمنظمة التجارة الدولية (*WTO*) حيث ستكون الصادرات الأردنية مجبرة على الإلتزام بتطبيق محتويات الفقرة الخاصة بالعوائق الفنية في التجارة الدولية *(Agreement on technical Barriers to trade)* .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسة في تطبيق المواصفات القياسية إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تعترض هذا التطبيق ، ومثل هذه الصعوبات أدت إلى ضعف القدرة التنافسية لصادراتنا في الأسواق الدولية . واهم هذه الصعوبات :

١- عدم إدراك العديد من المؤسسات الصناعية لأهمية المواصفات ودورها في تحسين تنافسية الإنتاج المحلي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

٢- إفتقار العديد من المصانع إلى المختبرات والجهاز الفني المتخصص، ومن ثم إنعدام مراقبة جودة الإنتاج أثناء عملية التصنيع .

٣- عدم المشاركة الفعّالة من قبل المؤسسات الصناعية في اللجان الفنية لإعداد المواصفات الوطنية ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تطبيق المواصفات عند صدورها بالشكل النهائي .

٣-٧ دور الغرف التجارية[٥٤]

تعد الغرف التجارية نتيجة لمهامها المختلفة ، من أهم مقومات عملية التجارة الخارجية . حيث تلعب الغرف دور الوسيط بين التاجر (أو المصنع) والجهاز الحكومي ، وبينه وبين العالم الخارجي . وللغرف التجارية نوعين من الوظائف:

أ- الوظيفة التقليدية (التجارية) : و تشمل على إصدار شهادات العضوية و إصدار شهادة المنشأ التجاري و تسجيل التجار و المصادقة على صحة تواقيع التجار و إعطاء كتب التوصية و تزويد التجار والمهتمين بأسماء وعناوين التجار المسجلين لدى الغرفة (مسوح السوق) و تحديد ملاءة الكفلاء و إصدار شهادات المنشأ الصناعي في المناطق التي لا يوجد فيها غرف صناعية والتحكيم التجاري .

ب - الوظيفة الإقتصادية : وتشمل على تقديم المقترحات المتعلقة بالقوانين والأنظمة التي لها صفة اقتصادية للدوائر والمؤسسات الحكومية وغيرالحكومية ، وتحليل المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالعمل التجاري وتزويدها للجهات التي تطلبها .

ويعول على الوظيفة الإقتصادية تنشيط الحركة التجارية ، التي تمثلها دائرة الأبحاث والدراسات في غرفة تجارة عمان ، وهي دائرة صغيرة من حيث الكادر والمخصصات ، بحيث لا يمكنها أن تؤدي الدور المطلوب منها خصوصاً في المرحلة الإنتقالية التي يعيشها الاقتصاد الأردني .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتواجه الغرف التجارية مشاكل مختلفة أهمها :

١- ما زالت انتخابات الغرف التجارية الأردنية ، لا تقوم على أساس الوعي الإقتصادي والتجاري لرئيس الغرفة ، بقدر ما تقوم على المصالح الخاصة.

٢- ضعف التنسيق بين الغرف والدوائر الرسمية الأخرى ، مما يعمل على فتح الكثير من الثغرات لاستغلال تسهيلات الغرفة .

٣- جمود قانون الغرف التجارية ، الذي لا يحد من صلاحيات الغرف حيث يشدد القائمون على هذه الغرف ، بتخويلهم بعض صلاحيات دوائر رسمية أخرى ، لتقليص الروتين التجاري وتشجيع الحركة التجارية . وقد تقدمت الغرف التجارية للحكومة بمشروع لتحسين قانون الغرف التجارية عام ١٩٩٣ ، لم ينظر به حتى الآن .

٤- بطء البت بقضايا التحكيم التجاري . نتيجة استخدام الأساليب البطيئة في الإتصال الخارجي (البريد) ، وهي المشكلة الأهم لتعلقها بالتجارة الخارجية ، وتأثيرها على علاقاتنا التجارية مع الدول الأخرى.

٥- عدم قيام الغرف التجارية بواجبها الإقتصادي الذي يسعى إلى دعم الصادرات الأردنية والتأكيد على جودتها وترويجها من خلال الزيادات الرسمية ، العقود المؤتمرات ، المعارض والمراكز التجارية .

٣-٨ تقييم حزمة القوانين المعدلة والقوانين الجديدة

يؤكد الباحث على أهمية حزمة القوانين التي أعدتها الحكومة لتحفيز وتطوير الإستثمارات المحلية والأجنبية ، فبعد دراسة المناخ الإستثماري المحلي عملت الحكومة على تطوير القوانين القديمة وطرح مجموعة من القوانين الجديدة ، لتحفيز المنشآت الحالية على النمو والتطور من جهة وتحفيز الإستثمارات المحلية والأجنبية من جهة أخرى .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد قام الباحث **بدراسة مقارنة** بين القوانين القديمة والمعدلة إضافة لدراسة القوانين الجديدة ، وميز ملامح التجديد والقصور من خلال الكثير من التشريعات .

أولاً : قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ المعدل لقانون تشجيع الإستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ .

تميزت مواد هذا القانون بالمرونة في التعامل مع المستثمر الأجنبي بما يخدم الإقتصاد الوطني وحركة التجارة الخارجية . ومن أهم ملامح التعديل.

١- إضافة تعريف "المستثمر" ، والذي لا يفرق بين المستثمر العربي والأجنبي ، كما ألغيت كلمة "المستثمر العربي" ، واستبدلت "بالمستثمر الأجنبي" لتدل على كليهما .

٢- تسهيل حصول المشاريع الاستثمارية على "التصديق" ، وبالتالي الحصول على الإعفاءات والتسهيلات . حيث يمكن إدراج أي قطاع يوافق عليه مجلس الوزراء . وقد أوصى البنك الدولي بإلغاء التفريق بين المشروع المصدق و غير المصدق بشكل كامل .

٣- أعفيت قطع الغيار للمشاريع بنسبة (١٥٪) من الرسوم الجمركية بدلاً من (١٠٪) في القانون القديم ، وأعطى مجال استيراد هذه القطع مع الإعفاء مدة ١٠ سنوات في الجديد بدلاً من ٥ سنوات في القديم ، بالإضافة إلى إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لغايات التوسع إعفاءاً كاملاً .

٤- زيادة حجم الإعفاء حسب المناطق التنموية بما يخدم عملية التنمية الشاملة .

٥- السماح للأجانب بشراء أسهم في الشركات المحلية .

٦- عدم اشتراط موافقة الوزير والبنك المركزي ، على إذن إخراج رؤوس الأموال .

٧- استحداث مواد جديدة تحفظ حقوق المستثمرين الأجانب وهو من أهم عناصر برنامج تحفيز الاستثمار الذي اقترحه البنك الدولي.

* ويؤخذ على هذا القانون استمراره في عدم التمييز بين المشروع المصدر وغير المصدر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: قانون الجمارك الجديد المعدل لقانون الجمارك رقم(١٦) لسنة ١٩٨٣ .

وقد قام الباحث بدراسة مقارنة بين القانون القديم و المعدل ، وأستنتج العديد من المواد والبنود في القانون المعدل والتي تدعم الإتجاه نحو النهوض بقطاع التجارة الخارجية بشكل خاص والإقتصاد بشكل عام ، ومن أهم ملامح التعديل:

١- تسهيل إجراءات التجارة الخارجية .

٢- إيضاح وسد بعض الثغرات القانونية في القانون القديم ، وإزالة اللبس من بعض نصوصه .

٣- استحداث بعض الأحكام القانونية لمواكبة التطورات الإقتصادية العالمية واستخدام التكنولوجيا في المجال الجمركي.

٤- تبسيط الإجراءات الجمركية .

٥- تفويض الصلاحيات تمشياً مع مبدأ اللامركزية الإدارية ، حيث فوضت جزء من صلاحيات رئيس الوزراء للوزير ، وجزء من صلاحيات الوزير للمدير .

٦- توفير الفرص للصناعات المحلية وتحقيق معدلات حماية معقولة لها .

٧- الفصل بين المخالفات الجمركية وتمييزها عن جرائم التهريب وتخفيض الغرامات الجمركية على بعض المخالفات البسيطة .

ثالثاً : مشروع قانون الشركات لعام ١٩٩٦ المعدل لقانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ .

وقد طرح هذا المشروع لإعطاء مرونة أكبر في التعامل مع الشركات ، وتقليص حجم التدخل في أنظمتها الداخلية ، ومحاولة تحفيزها على التطور والتوسع بما يخدم مصلحة العملية التجارية . ويعتبر أبرز ما يخدم المصلحة التجارية في القانون الجديد ما يلي :

١- التركيز على تفويض الصلاحيات من رئيس الوزراء إلى الوزير، ومن الوزير إلى المراقب . مما يسهل الإجراءات على الشركات في نموها وتطورها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢- إلزام شركات التضامن التي يبلغ رأسمالها (١٠٠) ألف دينار وأكثر ، بتعيين مدقق حسابات قانوني وذلك لتسهيل التعامل معها .

٣- إلغاء المادة (٥٦) من القانون القديم ، التي كانت لا تسمح للشركة ذات المسئولية المحدودة بطرح اسهم للاكتتاب العام ، أو الإقتراض بواسطة السندات .

٤- إلغاء (المادة ٥٨) من القانون القديم ، التي كانت تنص على ضرورة إيداع رأسمال الشركة في إحدى البنوك العاملة في المملكة .

٥- استثناء طلب دراسة جدوى اقتصادية عند تسجيل "شركة التوصية بالأسهم .

٦-وضوح وتفصيل الشروط الخاصة برأسمال الشركة المساهمة العامة وأسهمها .

٧- لم يعد ممنوعاً على المستثمر الأردني ، المساهمة في "الشركة المعفاة " (التي تسجل في المملكة و تمارس أعمالها خارجها) . كما خفض الحد الأدنى لرأسمال هذه الشركة من (٥) ملايين دينار إلى مليون دينار إذا كانت في مجال التأمين أو إعادة التأمين أو البنوك .

* سوف يظهر تعارض بين مبدأ "الإندماج" في مشروع القانون المعدل الشركات مع قانون تشجيع ومنع الإحتكار الجديد .

رابعاً : مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني الجديد لعام ١٩٩٦ .

طور مشروع هذا القانون ، لتوفير وضع حمائي إضافي- ولمدة محدودة - لبعض المنشآت الوطنية ، والتي تثبت لوزارة الصناعة والتجارة ، أن إنتاجها يعاني من منافسة حادة من الإنتاج المستورد.

حيث تقوم الوزارة بتخفيض استيراد السلع المنافسة جزئيا لفترة محدودة . وتكون الحماية على شكل قيود جمركية سعرية أو قيود جمركية كمية . بحيث لا تكون مانعة . حيث يسمح بدخول المادة المستوردة بما يساوي المتوسط الحسابي لآخر (٣) سنوات ، مقابل أن تعمل المنشأة ضمن الفترة المحددة على زيادة قدرتها التنافسية باتباع سياسات جديدة في التسعير والجودة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

* وبالرغم من تتعارض بنود هذا القانون مع شروط منظمة التجارة العالمية (WTO) ، إلاّ أنه لا بد من استغلال الفترة الفاصلة بين التوقيع عليها ، لدعم و تطوير الصناعة المحلية وخاصة التصديرية .

خامساً : مشروع قانون تشجيع المنافسة ومنع الإحتكار الجديد لعام ١٩٩٦

طور مشروع هذا القانون لمحاولة توفير الحد الأدنى من المنافسة ، للإستفادة من مزاياها في رفع مستوى جودة الإنتاج ، وتخفيض مستوى الأسعار ، ومحاولة التخلص من الظواهر والنوايا الإحتكارية . وستنشأ لهذه الغاية هيئة تسمى(هيئة تشجيع المنافسة ومنع الإحتكار) ومحكمة تسمى (محكمة منع الإحتكار) وتطلع كلتاهما بمهمة مراقبة الأنشطة الإقتصادية ، ومحاولة القضاء على جميع أشكال الإحتكار والهيمنة ، من خلال نظام داخلي معد لهذه الغاية .

*وقد عرض هذا القانون على هيئات القطاع الخاص حيث طالبت هذه الفعاليات بالكثير من التعديلات عليه ، ليتناسب مع أوضاع الإقتصاد الوطني . حيث ستشكل لجنة تضم فعاليات القطاع الخاص ، للتشاور مع الحكومة في إيجاد صيغة نهائية لهذا القانون .

سادساً: مشروع قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٩٦ المعدل لقانون سوق عمان المالي رقم (١١) لسنة ١٩٩٠

جاء تعديل هذا القانون رغبة في إيجاد إطار متكامل ، للتعامل في الأوراق المالية في المملكة . بحيث يأخذ بعين الإعتبار تطلع الحكومة نحو جذب الاستثمارات الأجنبية و تحفيز الاستثمارات المحلية . وأهم ما يميز القانون:

١- إنشاء هيئة تسمى " هيئة الأوراق المالية " ، وهي المسمى الجديد لسوق عمان المالي ، حيث ألغي المسمى الأخير ، وأصبحت الهيئة هي الإطار الشامل للتعامل بالأوراق المالية . وهدفها توفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية .

٢- إنشاء مجلس يسمى " مجلس المفوضين " ليعمل على تحقيق أهداف الهيئة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣- إيجاد مرونة في إدراج الأوراق المالية في السوق .

٤- إنشاء مركز إيداع وتسوية الأوراق المالية . حيث سيصبح هذا المركز الجهة الوحيدة في المملكة ، المخول بمزاولة العمل كمركز لإيداع الأوراق المالية، وتسوية أثمانها في المملكة . ويكون تحت إشراف ومراقبة الهيئة .

٥- إلغاء شرط الجنسية الأردنية للشخص الطبيعي أو المعنوي فيمن يقبلون كوسطاء في السوق وهو ما يثير بعض الجدل على هذا القانون .

٦- وضع إطار عمل " لشركات الإستثمار " في الأوراق المالية وعدم اشتراط الجنسية في مزاولة عملها .

٧- وضع إطار عمل " لصناديق الاستثمار في الأوراق المالية ولم تشترط الجنسية .

٨- وضع مواد تجبر المتعاملين في السوق المالي ، على إبلاغ الهيئة بنتائج تعاملهم في الأوراق المالية في السوق وغير السوق ، من (بيع ، شراء ، إهداء) . حتى يتسنى للهيئة مراقبة اتجاه الإستثمار في السوق ، وكشف أية نية للسيطرة أو الإحتكاري .

٩- وضع آليات للتحقق من الخداع والغش في السوق .

١٠- وضع إطار جديد لمتابعة المخالفات وتطبيق العقوبات .

١١- إنشاء معهد متخصص ، يهدف إلى الإرتقاء بالمستوى العلمي والمهني في مجال سوق رأس المال ، (تبعا لتوصية البنك الدولي في تقريره عام ١٩٩٤) .

سابعاً : مشروع قانون ضمان التمويل الجديد لعام ١٩٩٦ .

حيث يقضي هذا القانون ، بالسماح باستخدام الأموال المنقولة كرهون مقابل الحصول على التمويل اللازم للقيام بالمشاريع الإقتصادية المختلفة ، حيث سيؤدي هذا القانون ، إلى تشجيع أصحاب الصناعات الصغيرة على التوسع في صناعاتهم ، وزيادة الصادرات الوطنية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثامناً : قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٦ المعدل لقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ .

عدلت الحكومة بعض البنود في القانون القديم بما يخدم عملية التجارة الخارجية ، عن طريق تخفيف العبء الضريبي الذي يتحمله المنتج الأردني ، وبالتالي رفع هامش الربح لديه وتحفيزه على الإنتاج والتوسع . وقد تم تعديل القانون على النحو التالي:

١- أخضعت أرباح الأسهم الموزعة لضريبة توزيع بنسبة (١٠٪) بغية حفز الشركات على تدوير أرباحها لغايات التوسع .

٢- أعفي من الضريبة ، دخل المستثمر غير الأردني المتحقق له خارج المملكة من استثمار رأسماله الأجنبي ، والعوائد والأرباح وحصيلة تصفية استثماره ، أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه . وذلك لحفز عودة رؤوس الأموال إلى البلد .

٣- أصبحت أرباح سندات المقارضة الموزعة معفاة كلياً من الضريبة ، في حين كانت تعفى بنسبة (٩٪) من المال المستثمر فيها .

٤- أعفيت الأرباح المتحققة في خارج المملكة الناشئة عن ودائع غير المقيمين بالعملة الأجنبية ، حيث كان الإعفاء فقط للفوائد والعمولات ، ولغايات جذب هذه الأموال اعتبرت المبالغ المودعة لدى البنك المركزي من تلك الأموال على أنها مودعة .

٥- السماح بتنزيل كامل نفقات التسويق والأبحاث والتدريب والتطوير من الدخل الخاضع للضريبة .

٦- تعديل شرائح الضريبة على أرباح القطاعات الإنتاجية ، لغاية تشجيع الإستثمار وتطويره فيها . حيث أصبحت نسب الضريبة على الشركات كالتالي :

١- بنسبة (١٥٪) من الدخل المتأتي في قطاعات التعدين ، الصناعة ، الفنادق المستشفيات والنقل . حيث كانت تتراوح ما بين (٣٥٪) ، (٣٨٪) في القانون القديم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢- بنسبة (٣٥٪) من دخل البنوك ، الشركات المالية ، شركات التأمين ، الصرافة والوساطة .حيث كانت تتراوح ما بين (٥٠٪) و (٥٥٪) في القانون القديم .

٣- بنسبة (٢٥٪) من الدخل الخاضع للضريبة للشركات الأخرى .

تاسعاً : مشروع قانون معدل لقانون المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤

تعمل الحكومة على دراسة قانون معدل لقانون المناطق الحرة ليتماشى مع ومتطلبات المرحلة الجديدة .

*ويعتقد أن أهم ما في بنوده أن يضاف إلى مهام مؤسسة المناطق الحرة تملك الأراضي واستئجارها واستثمارها . و إيجاد آليات جديدة لتنظيم أعمال دائرة الجمارك ودائرة الضريبة العامة على المبيعات في مداخل ومخارج المناطق الحرة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الهوامـــش :

1 -Tanzi V , (1978) . " Import Taxes and Economic Development" ***Economica Internazionale*** " , Vol . xxxI , No. 1 - 2 , PP.252 - 269 .

٢ – لا يوجد معيار موضوعي يمكن من خلاله تحديد وقت وصول المنشآت إلى مرحلة النضوج بشكل دقيق وبالتالي يصعب تحديد الوقت المناسب لرفع الحماية .

٣ – البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ١٩٨٥ ، ص (٤٣) .

٤ – البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ١٩٩١ .

5- The World bank : "Jordan Consolidating Economics Adjustments and Establishing the Base for Sustainable Growth" (WASHINGTON.D.C. December ,30,1993)P42.

٦ – يقيس معدل الحماية الفعال مقدار الضريبة الجمركية مقارنة مع القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني بدلاً من مقارنتها مع القيمة الإجمالية للإنتاج . بمعنى أنه يأخذ بعين الإعتبار الضرائب الإسمية على كل من المنتج النهائي وعلى المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في صناعة المنتج .

7 - The World bank, Op.cit., P.46.

8 - Lant Pritchett ,(1994) . " Measuring outward orientation in LCD's: Can it be Done?", ***Journal of development Economics***,Vol .49, PP.320.

٩ – وليد حميدات ونزار الربيعي " الحماية والقيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي الأردني (دراسة قياسية) دراسة قبلت للنشر في مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، آذار، ١٩٩٧.

١٠ – حسين الطلافحة ، "الميزان التجاري الأردني" ، **مجلة أبحاث اليرموك** ، مج٥ ع١، ١٩٨٩، ص٢٨.

١١ – بيت الحكمة للإدارة والاستشارات الصناعية "قياس القدرة التنافسية الأردنية في العوامل الأساسية للنجاح التجاري الدولي" ١٩٩٣، دراسة مقدمة لوزارة التخطيط .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٢ – عبد الله شامية " إنتاجية الإقتصاد الأردني (١٩٦٨ – ١٩٨٦) " ، **مجلة أبحاث اليرموك** مج ٥ ع٣، ١٩٨٩، ص ١٨٨ .

13 -The World bank, Op.cit., P.51.

١٤ – سعر إعادة الخصم = (٨,٥٪) سنويا

١٥ – أديب حداد ، "تمويل و ضمان الصادرات الوطنية في الأردن " ندوة متخصصة لتمويل و ضمان الصادرات الأردنية ، طموحات و فرص، غرفة صناعة عمان ، ١٩ آذار ١٩٨٩.

١٦ – بنك الصادرات والتمويل ، التقرير السنوي ١٩٩٦، ص١٢.

١٧ – بنك الصادرات و التمويل ، مرجع سابق ، ص ١٤.

١٨ – هاني الضمور ومحمد الحنيطي ،"المشكلات والاحتياجات التصديرية ومدى الرضا عن السياسات والمساعدات الحكومية التصديرية " **دراسات الجامعة الأردنية** ، مج ٢٣ ، ع١ ، ١٩٩٦، ص١٦.

١٩ – البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ١٩٩٥.

٢٠ – مقابلة شخصية أجراها الباحث مع أحد مسئولي بنك الصادرات والتمويل ١٩٩٧.

٢١ – قامت جمهورية مصر العربية بإنشاء بنك متخصص في تمويل الصادرات يسمى "البنك المصري لتمويل الصادرات" بمعنى أن تمويل الصادرات هي القرض الرئيسي من إنشاء هذا البنك .

٢٢ – منظمة الإسكوا " تطوير المناطق الحرة في منطقة الإسكوا "، الأمم المتحدة ١٩٩٥.

٢٣ – منظمة الإسكوا ، مرجع سابق ، ص ٤، ٥ .

٢٤ – يجب أن لا تقل القيمة المضافة المحلية في السلع المنتجة في المنطقة الحرة الأردنية عن(٤٠٪) حتى تعطى شهادة المنشأ المحلية وهو ما لا تطلبه المنطقة الحرة في جبل علي ولا في سوريا .

٢٥ – لا يجوز –حسب قانون المناطق الحرة – أن تزيد نسبة غير الأردنيين العاملين في منشآت المناطق الحرة على (٢٥٪) من مجموع العمال الكلي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢٦ – بلال عكاشة ، تقييم تجربة المناطق الحرة في الأردن , رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٧ ص ٩٩.

٢٧ – منظمة الإسكوا ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٢٨ – فوزي العارضة ، ومهند سهاونة : المناطق الحرة في الأردن ، واقع وتطلعات الجمعية العلمية الملكية ، أيار ١٩٩٤ .

٢٩ – منظمة الإسكوا ، مرجع سابق ، ص ،٣٠ .

30 - The World bank, Op.cit.,P.51 .

٣١ – منظمة الإسكوا ، مرجع سابق ، ص٣٤ .

٣٢ – فوزي العارضة ، ومهند سهاونة، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

٣٣ – الإسكوا "إستراتيجية الإسكوا الإقليمية لتطوير النقل المتعدد الوسائط " الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٦، ص ٥ .

٣٤ – التجارة العربية البينية " مشاكل ومعوقات النقل بين الأقطار العربية " ، دراسة مقدمة من الأمانة العامة للغرف العربية إلى الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الدوحة(٥ – ٧) نيسان ١٩٩٤ . مجلة أوراق اقتصادية (١٩٩٤) ص٩٥ .

٣٥ – التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

36 - UNICTAD, The Role of Transport in Trade Between Developing Countries , UNICTAD/SHIP/640,3Augest '1992,P.2.

٣٧ – بيت الحكمة ، مرجع سابق .

٣٨ – اختير ميناء مرسيليا في فرنسا لكونه ميناءاً صناعيا يتوسط القارات .

٣٩ – أحمد الريموني ونزار الربيعي" تكاليف ومنافع خدمات ميناء العقبة "دراسة مقبولة للنشر في مجلة أبحاث اليرموك ، تشرين الأول ١٩٩٧ .

٤٠ – محمود الحبر " الموانىء البحرية لدول غربي آسيا التحديات والمستقبل "، ١٩٩٦ نشرة النقل (الإسكوا) ١٩٩٦ ، ص ١٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

41 - The World bank, Op.cit.,P.50 .

٤٢- سفيان المحيسن " الندوة الوطنية حول قطاع النقل البري في خدمة الإقتصاد الوطني : مشكلات وحلول " ورقة عمل حول واقع قطاع النقل البري في الأردن " نشرة النقل (الإسكوا) ١٩٩٥ ، ص ١٩ .

٤٣- هاني الضمور ومحمد الحنيطي ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

٤٤- التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص٨٠ .

٤٥- سفيان المحيسن ، مرجع سابق ، ١٩ .

٤٦- بيت الحكمة ، مرجع سابق .

٤٧- دراسة أعدتها اللجنة الفنية التي تمثل الجهات المختصة للنقل البحري والموانيء في الأردن وسوريا الإسكوا نشرة النقل ١٩٩٢.

٤٨- سفيان المحيسن ، مرجع سابق ، ص٢٤ .

٤٩- وزارة النقل ، مديرية الأبحاث والدراسات ، قطاع النقل في الأردن ١٩٩٦ ، ص١٦.

٥٠- أنشأ برنامج تمويل التجارة العربية بمبادرة من صندوق النقد العربي عام ١٩٨٩ وباشرأعماله منذ مطلع عام ١٩٩١ .

٥١ - وهي الدول المشتركة في خدمات هذه الشبكة (الإمارات - تونس - مصر) .

٥٢ - بنك تمويل الصادرات المصري ، التقرير السنوي ١٩٩٠ .

٥٣ -مقابلة شخصية مع أحد مسئولي دائرة المواصفات والمقاييس ١٩٩٧ .

٥٤ - مقابلة شخصية مع أحد مسئولي دائرة الدراسات والأبحاث في غرفة تجارة عمان ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع

التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية الأردنية

(تحليل قياسي)

الفصل الرابع

التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية الأردنية

(تحليل قياسي)

ينصب التركيز في دراسة قطاع التجارة الخارجية على جانب الصادرات ، حيث أنها تشكل الجانب الإيجابي من الميزان التجاري ، كما يعول على نموها إحداث تغيرات شاملة في بنية الإقتصاد وزيادة التنمية[١] . ومع ذلك فلا يجب إهمال التغيرات الحادثة في جانب المستوردات ، حيث أن تأثيرها في البلدان النامية قد يفوق تأثير الصادرات وخاصة أن معظم هذه الدول يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري.

٤-١ المعلومات المستخدمة في التقدير

قام الباحث في هذا الفصل باعتماد البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) – والموجود في نهاية هذه الدراسة – والمستمدة من المنشورات الرسمية المحلية بالدرجة الأولى ، كما قام باعتماد منشورات (IMF) لأخذ بعض المؤشرات .

٤-٢ التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية

بينت دراسة (*Riedel,1984*)[٢] أن الدول النامية قد مرت منذ منتصف هذا القرن بتحولات كبيرة أدت إلى تغيير في هيكل إنتاجها من الزراعي إلى الصناعي مع بقاء اعتماد بعض هذه الدول على مادة أولية واحدة أو أكثر . كذلك أوردت دراسة (الطلافحة ، ١٩٩٣)[٣] ، أن الإقتصاد الأردني قد مر بهذا التحول " حيث أنه نتيجة للنمو الإقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد والنمو السكاني ، فقد تناقصت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، كما تناقصت العمالة الزراعية أيضاً ، انسجاماً مع نمط التنمية الإقتصادية الأردني ، وهو النمط غير المتوازن ، باعتماد القطاع الصناعي كقطاع رائد " .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وكنتيجة للتغير الذي حدث في هيكل الإنتاج فقد بدأ التحول بالظهور في هيكل الصادرات الأردنية ، عندما تراجعت مساهمة الصادرات الزراعية وتزايدت مساهمة الصادرات الصناعية [٤] ، بينما بقيت مساهمة الصادرات الأخرى على حالها . أنظر جدول (٤-١) .

جدول رقم (٤-١)

التغير في هيكل الصادرات الوطنية (١٩٧٠-١٩٩٦)

١٩٩٦	الصادرات	١٩٧٠
٥٧,١٪	الصناعية	٢٣,١٪
٢٧,٥٪	المواد الخام والأولية	٢٦,٤٪
١٥,٤٪	المواد الغذائية و الزراعية	٥٠,٥٪

المصدر:-البنك المركزي الأردني ، النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٦)،ص ٣٦

-البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية ، شباط ،١٩٩٧، ص ٦٢

وشكلت الصادرات الزراعية (٥٠٪) من الصادرات الكلية عام ١٩٧٠ إلا أنها تراجعت إلى (١٥,٤٪) عام ١٩٩٦ ، بينما ازدادت الصادرات الصناعية من (٢٣,١٪) عام ١٩٧٠ إلى (٥٧,١٪) عام ١٩٩٦. كما نلاحظ ثبات اعتماد الإقتصاد الأردني على صادرات المواد الأولية ، خلال العامين ١٩٧٠ و ١٩٩٦ ، إذ لم تزد نسبة التغير في مساهمتها على (١٪) .

ويشكل تراجع مساهمة مستوردات المواد الغذائية و الزراعية – السلع الإستهلاكية – في المستوردات الكلية وزيادة مساهمة المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة في الدول النامية ، السمة الرئيسة لعملية التحول الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجية ، حسب نظرية التحول الاقتصادي ، بينما تكون المستوردات الصناعية بطيئة التأثر بهذه العملية [٥] .

لكن هذا التحول لم يؤثر كثيرا في هيكل المستوردات الأردنية جدول (٤-٢) فقد انخفضت مساهمة المستوردات الغذائية من (٢٨,٤٪) من المستوردات الكلية عام ١٩٧٠ إلى (٢٢,٥٪) عام ١٩٩٦ نتيجة زيادة الإنتاج المحلي من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

المواد الغذائية ، بينما ازدادت مساهمة مستوردات المواد الخام في المستوردات الكلية إلى (١٥,٣٪) ، ولا تعتبر هذه التغيرات كبيرة عبر فترة الدراسة الطويلة وقياساً بدول نامية أخرى [٦]. أما المستوردات الصناعية فإننا نجد أنها قد ازدادت بمعدل (٩,٢٪) بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٦. ويعكس ذلك مدى ارتباط تكوين رأس المال الثابت بتلك المستوردات طالما بقي قطاع إنتاج وسائل الإنتاج المحلي يتسم بالتخلف وعدم القدرة على توفير مستلزمات دعم التكوين الرأسمالي ورفع مستواه في الإقتصاد الوطني[٧] .

جدول رقم (٤-٢)

التغير في هيكل المستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)

١٩٩٦	المستوردات	١٩٧٠
٪٦١,٦	الصناعية	٪٥٢,٤
٪١٥,٣	المواد الخام	٪٩,٢
٪٢٢,٥	المواد الغذائية والزراعية	٪٢٨,٤
٪ ,٦	أخرى	٪١٠

المصدر: -البنك المركزي الأردني ، النشرة الخاصة (١٩٦٤-١٩٩٦) ، ص ٣٧ . -البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية ، شباط ،١٩٩٧، ص ٦٣

وبالرغم أن الجدولين (٤-١) و(٤-٢) يبينان التغير الرئيسي في هيكل التجارة الخارجية منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٦ إلا أنهما لا يوضحان شكل التفاعل بين أنواع الصادرات والمستوردات حتى وصلت لهذا التركيب .

٤-٣ العلاقة الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية :

يمكن باستخدام المعادلات الهيكلية [٨] (***Structural Equations***) - والتي تم استخدامها في عدة دراساتٍ سابقة على القطاعات الإقتصادية المختلفة [٩] - بيان شكل التفاعل بين أنواع الصادرات وأنواع المستوردات خلال فترة الدراسة . حيث تأخذ هذه المعادلات الشكل التالي :

$$\mathbf{T}manu = \alpha 0 + \alpha 1\ \mathbf{T}food + \alpha 2\ \mathbf{T}crud + u1 \quad \ldots\ldots(1)$$

$$\mathbf{T}crud = \beta 0 + \beta 1\ \mathbf{T}manu + \beta 2\ \mathbf{T}food + u2 \quad \ldots\ldots(2)$$

$$\mathbf{T}food = \delta 0 + \delta 1\ \mathbf{T}crud + \delta 3\ \mathbf{T}manu + u3 \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

T*food* : مساهمة الصادرات (المستوردات) من المواد الغذائية والزراعية في الصادرات (المستوردات) الكلية.

T*manu* : مساهمة الصادرات (المستوردات) الصناعية في الصادرات (المستوردات) الكلية.

T*crud* : مساهمة الصادرات (المستوردات) المواد الخام في الصادرات (المستوردات) الكلية.

(*u1,2,3*): متغيرات الخطأ العشوائي.

وقد تم التقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية (**OLS**) للفترة (١٩٧٠ -١٩٩٦) .

أ - الصادرات

كانت نتائج التقدير للصادرات (الصناعية *Xmanu* ، المواد الخام *Xcrud* والمواد الغذائية والزراعية *Xfood*) كما تظهر في الجدول (٤-٣) .

جدول رقم (٤-٣)

العلاقة الهيكلية بين الصادرات الوطنية (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	معامل الثابت	معامل *Xmanu*	معامل *Xcrud*	معامل *Xfood*	معامل $\bar{R}^2$	معامل D.w	نسبة F
1	***Xmanu***	101 (26.6)*	-	-0.99 (-11)*	-1.27 (-19.4)	0.97	1.83	292
2	***Xcrud***	93.5 (20.18)*	-0.87 (-12.7)*	-	-1.14 (-11.6)*	0.90	1.89	82.4
3	***Xfood***	76.3 (19.65)*	-0.74 (-16.9)*	-0.75 (-9.7)*	-	0.97	1.93	299

- الأرقام بين الأقواس هي (T - Ratio) * ذات أهمية إحصائية بمستوى (١٪)

والذي يبين ما يلي:

١- أن جميع المعلمات المقدرة ذات قيمة سالبة ، ذلك أن مجموع المتغيرات في كل معادلة يساوي تقريباً الصادرات الكلية ، ولذلك فإن نمو أي قطاع لابد أن يكون على حساب القطاعات الأخرى.

٢- احتاجت زيادة مساهمة صادرات المواد الغذائية والزراعية بنسبة (١٪) في الصادرات الكلية إلى تخفيض مساهمة صادرات المواد الخام بمقدار (١,١٤٪)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

والصادرات الصناعية بمقدار (١,٢٧٪) . بينما لم تتطلب زيادة (١٪) في نسبة مساهمة الصادرات الصناعية وصادرات المواد الخام في الصادرات الكلية تخفيض أكثر من (٠,٧٥٪) في مساهمة الصادرات من المواد الغذائية والزراعية ، مما يدل على انخفاض كفاءة الموارد الإنتاجية في قطاعات الإنتاج الغذائية و الزراعية على زيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي قياسا بالقطاعات الصناعية والأولية ، وهو مؤشر على عدم جدوى نقل موارد إنتاجية إضافية إليه .

٣- كانت زيادة صادرات المواد الخام بنسبة (١٪) تحتاج إلى تخفيض الصادرات الصناعية بمقدار (١٪) والصادرات من المواد الغذائية والزراعية بمقدار (٠,٧٥٪).

٤- لم تتطلب زيادة الصادرات الصناعية بنسبة (١٪) أكثر من تخفيض صادرات المواد الغذائية والزراعية بنسبة (٠,٧٤٪) و (٠,٨٧٪) بالنسبة لصادرات المواد الخام . وهو مؤشر على كفاءة القطاع الصناعي التصديري نسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى.

ب - المستوردات

تظهر نتائج التقدير للمستوردات (الصناعية *Mmanu* ، الخام *Mcrud* والغذائية والزراعية *Mfood*) ، - باستخدام البيانات الواردة الواردة في الملحق رقم (٢) - في الجدول (٤-٤) .

جدول (٤-٤)

العلاقة الهيكلية بين المستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	معامل الثابت	معامل *Mmanu*	معامل *Mcrud*	معامل *Mfood*	$\overline{R}^2$	D.W	F
1	***Mmanu***	90.1 (14.5)*	—	-0.64 (-2.9)*	-1.06 (-5.5)*	0.8	1.42	34
2	***Mcrud***	54 (4.6)*	- 0.43 (-2.9)*	—	- 0.17 (-3.7)*	0.83	1.96	43
3	***Mfood***	53.4 (10.6)*	- 0.43 (-5.1)*	- 0.58 (-6.2)*	—	0.84	1.77	46

- الأرقام بين الأقواس هي (T - Ratio) - * ذات أهمية إحصائية بمستوى (١٪)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث يمكن من خلال الجدول استنتاج ما يلي :

١- كانت زيادة مساهمة المستوردات من المواد الغذائية والزراعية - والتي يعتبر جزء منها مواد أولية - بنسبة (١٪) تؤدي إلى خفض المستوردات من المواد الخام بنسبة (٠,١٧٪) ، وهو مؤشر على انخفاض استجابة المستوردات من المواد الخام - والتي يشكل النفط أغلبها - لتغير هيكل المستوردات الأخرى ، كما تؤدي إلى خفض المستوردات الصناعية بنسبة (١,٠٦٪) فقط ، مما لا يتوافق مع الطموح الإقتصادي الذي يرمي إلى خفض المستوردات الصناعية وإحلال المنتجات الصناعية المحلية مكانها .

٢- كانت زيادة المستوردات النفطية بمقدار (١٪) تؤدي إلى انخفاض المستوردات الإستهلاكية والصناعية بنسبة (٠,٥٨٪) و (٠,٦٤٪) على التوالي ، أي أن المستوردات النفطية - والتي تعتبر من أهم مدخلات الإنتاج - لم تؤثر بشكل واضح في قيام صناعات بديلة للمستوردات .

٣- كانت زيادة المستوردات الصناعية بمقدار (١٪) تؤدي إلى انخفاض مساهمة المستوردات الأخرى بنسبة (٠,٤٣ ٪) فقط ، وذلك لأن أغلب هذه المستوردات هي سلع نهائية ، وبالتالي لم تساعد على بناء قاعدة إنتاج بديلة للمستوردات الأخرى .

٤-٤ مرونات التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية

في كتابهما أنماط التنمية ، قام (*Syrquin & Chenery,1975*) [١٠] بدراسة التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية التنمية الإقتصادية وذلك بالتركيز على دور عملية إعادة توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الإقتصادية في إحداث التنمية . وقد قاما بوضع نموذج موحد لقياس أثر عملية إعادة توزيع هذه الموارد ، عن طريق فحص مرونات كل قطاع - أو أي جزء من القطاع - لبعض متغيرات الإقتصاد الكلي . وقد قام الباحث باستخدام هذا النموذج لقياس التغيرات في قطاع التجارة الخارجية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ – الصادرات

يتخذ نموذج تقدير الصادرات الشكل التالي :

$$LnXDG = \alpha o + \alpha 1\ LnRIPC + \alpha 2\ LnPOP + \alpha 3\ LnF + u \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث :

***Ln*XDG** : (*Exports Divided by GDP*)معدل نمو مساهمة الصادرات في الناتج المحلي (هيكل الصادرات).

***Ln*RIPC**: (*Real Income Per Capita*) معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي.

***Ln*POP** : (*Population*) معدل النمو السكاني .

***Ln*F** : (*Flow of Production Factores*) تدفق الموارد الإنتاجية (المستوردات – الصادرات)

***Ln*lF** : معدل النمو في القوى العاملة الكلية

u : متغير الخطأ العشوائي

وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معاملات هذا النموذج ، باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) ، وتظهر نتائج التقدير في الجدول رقم (٤–٥).

جدول رقم (٤–٥)

مرونات التغيرات الهيكلية في الصادرات الوطنية (١٩٧٠–١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	معامل الثابت	معامل *Ln*RIPC	معامل *Ln*POP	معامل *Ln*F	معامل *Ln*LF	معامل $\overline{R}^2$	معامل D.W
4a	*Ln*XDG	6.7 (2.9)*	-1.02 (2.7)*	0.22 (0.58)	0.39 (3.26)*	–	0.86	1.46
4b	*Ln*XDG	2.75 (0.72)	-0.93 (-3)*	–	0.27 (2.09)*	0.7 (1.76)***	0.87	1.49

– الارقام بين الاقواس هي (T-Ratio) . *** : ذات أهمية إحصائية بمستوى ١٠٪ . * : ذات أهمية إحصائية بمستوى١ ٪ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويمكن بناءً على نتائج التقدير استنتاج ما يلي :

١- أن مرونة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمعدل الدخل الفردي الحقيقي (***∂Ln*XDG / *∂Ln*RIPC**) في المعادلة (4*a*) كانت (-١) تقريباً وذات دلالة إحصائية عالية ، أي ان زيادة الدخل الفردي الحقيقي بمقدار (١٪) كانت تؤدي إلى انخفاض مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي بنفس النسبة ذلك أن الزيادة في الدخل الفردي تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الصناعية والزراعية الوطنية ، مما يعمل على خفض النسبة المعدة للتصدير من هذه المنتجات.

٢- أن مرونة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لصافي تدفق الموارد الإنتاجية (***∂Ln*XDG/*∂Ln*F**) كانت موجبة وذات دلالة إحصائية عالية وتساوي (٠,٣٩) أي أن زيادة الموارد الإنتاجية بنسبة (١٪) قد عملت على زيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٣٩٪) ، حيث أن جزءاً من هذه الموارد تستخدمه القطاعات المصدرة (خاصة الصناعية) عن طريق استثمارها في مجالات انتاجية متعددة .

٣- أن مرونة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة لمعدل النمو السكاني (***∂Ln*XDG / *∂Ln*POP**) لم تكن ذات دلالة إحصائية . ذلك أن النمو السكاني ليس له تأثير مباشر على الصادرات ، لكن تأثيره يكون بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة القوى العاملة (**LF**)، حيث قام الباحث بدراسة الأثر المباشر لنمو القوى العاملة على مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي في المعادلة (4*b*) ، حيث وجد أن نمو القوى العاملة بمقدار (١٪) قد أدى الى زيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٧ ٪) وكان المعامل المقدر ذا دلالة إحصائية عند مستوى (١٠٪) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب – المستوردات

يمكن استخدام هذه الآلية لقياس التغير الهيكلي في المستوردات على النحو التالي :

$$LnMDG = \alpha o + \alpha 1\ LnRIPC + \alpha 2\ LnPOP + \alpha 3\ T + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث:

***Ln*MDG** : معدل نمو مساهمة المستوردات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي.

RIPC, POP : كما عرفت سابقاً.

T : عنصر الزمن (١، ٢، ٣،.....).

ولم يستخدم الباحث هنا صافي التدفق للمواد الخارجية (F) كما في معادلة الصادرات لأنها لا تؤثر نظرياً على المستوردات . واستخدم بدلاً منها عنصر الزمن لامتصاص أثر المتغيرات الأخرى . كما استخدام الباحث طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باعتماد البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) في التقدير وكانت النتائج كما تظهر في الجدول (٤-٦) .

جدول رقم (٤-٦)

مرونات التغيرات الهيكلية في المستوردات (١٩٧٠-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	معامل الثابت	معامل *Ln*RIPC	معامل *Ln*POP	معامل T	معامل $\overline{R}^2$	معامل D.W
5	*Ln*MDG	3.7 (1.3)	0.019 (0.05)	3.4 (1.76)***	- 0.15 (-1.7)***	0.8	1.64

– الأرقام بين الأقواس هي (T-Ratio) *** : ذات أهمية إحصائية بمستوى ١٠٪.

تبين النتائج أن النمو السكاني فقط هو الذي يؤثر بشكل واضح في معدل مساهمة المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أدت زيادة السكان بنسبة (١٪) إلى زيادة مساهمة المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٣,٤٪). وقد تميزت المعلمة المقدرة بمعنوية إحصائية بمستوى (١٠٪) . كما ظهر أن تأثير الدخل الفردي الحقيقي على مساهمة المستوردات موجب ، إلا أن المعلمة المقدرة كانت صغيرة ولا تتمتع بالمعنوية الإحصائية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤-٥ قياس التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية

لقد قامت العديد من الدراسات السابقة في حقل التجارة الخارجية الأردنية بالإشارة لوجود تغير في هيكل التجارة الخارجية عبر الزمن [١١] إلا أن أي منها لم يقم بإعمال القياس الإقتصادي للتحقق من التغير بالرغم من وجود العديد من الأساليب القياسية للتأكد من حدوثه ، وسيقوم الباحث من خلال هذا المبحث باستخدام اثنين من الأساليب القياسية المختلفة لوصف شكل هذا التغير وحجمه .

٤-٥-١ طريقة المتغيرات الوهمية (*Dummy Variable Approach*) [١٢]

يمكن استخدام المتغير الوهمي (DV) للكشف عن الإختلالات الحاصلة في معادلة أو منظومة معادلات . حيث يتم إعطاء الرقم {١} للسنوات التي يعتقد أنها أحدثت خللاً في نمط النمو ، و{صفر} للسنوات التي يعتقد أنها لم تشهد أي اختلالات . وقد اعتبر الباحث السنوات { ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ } أكثر السنوات تأثيراً على هيكل التجارة الخارجية الأردنية منذ عام (١٩٧٠ – ١٩٩٦) [١٣] .

أ – الصادرات :

لقد قام الباحث باستخدام معادلة (Branson,1979) [١٤] – و التي استخدمت في عدة دراسات سابقة[١٥] – بعد تطويرها لتقدير دالة عرض الصادرات الوطنية ، وإظهار أثر السنوات ضمن المتغير (DV) عليها . والتي تأخذ الشكل التالي :

$$LnXs = \alpha 0 + \alpha 1\ Ln\mathrm{WPI} + \alpha 2\ Ln\mathrm{MKG} + \alpha 3\ Ln\mathrm{EX} + u \ldots\ldots\ldots (6s)$$

حيث:

Xs : (*Supply Of Export*) عرض الصادرات الكلية أو أي نوع من الصادرات (الصناعية ، المواد الخام أو الغذائية والزراعية)

WPI : (*World Price Index*) مؤشر الأسعار العالمية

MKG : (*Imports Of capital Goods*) قيمة مستوردات السلع الرأسمالية

EX : سعر صرف العملة المحلية (دولار/دينار)

u : متغيرات الخطأ العشوائي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويهمل تقدير دالة الصادرات من جانب العرض وحده ، العوامل الخارجية المؤثرة في الطلب على الصادرات ، ويفترض أن الطلب على الصادرات يساوي دائما العرض منها ؛ ولذلك فقد تم تقدير هذه المعادلات بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) للتخلص من هذه المشكلة ، والأخذ بعين الإعتبار دالة الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية والتي تأخذ الشكل التالي :

$$LnXd = \alpha 0 + \alpha 1\ LnWPI + \alpha 2\ LnWII + \alpha 3\ LnEX + + u \ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث:

Xd : (*Demand For Export*) الطلب على الصادرات الوطنية أو أي نوع من الصادرات

WII : (*World Income Index*) مؤشر الدخل العالمي

(EX,WPI) : كما عرفت سابقا

u : متغير الخطأ العشوائي

وقد أدخل المتغير الوهمي (*DV*) ضمن مجموعة(***Instruments***) وكانت نتائج التقدير باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) كما تظهر في الجدول (٤ –٧) . وتبين نتائج التقدير أن نمو الصادرات الكلية (***LnX***) لم يكن طبيعياً خلال فترة الدراسة بسبب الإختلالات التي حدثت في السنوات ضمن المتغير الوهمي (**DV**) والذي تبينه المعنوية العالية لمعلمة هذا المعامل . أي أن التغيرات – الاقتصادية والسياسية – التي حدثت خلال سنوات المتغير الوهمي والتي أثرت على هيكل الإقتصاد الأردني بشكل عام كان لها تأثير واضح على هيكل الصادرات الأردنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٤-٧)

قياس التغيرات الهيكلية في الصادرات الوطنية باستخدام المتغيرات الوهمية (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	الثابت	معامل *Ln*WPI	معامل *Ln*MKG	معامل *Ln*EX	معامل DV	معامل D.W
6	***Ln*X** الصادرات الكلية	-3.2 (1.34)	0.74 (3.36)*	0.41 (2.84)*	0.46 (0.95)	0.17 (2.26)*	1.62
6a	***Ln*XFood** الصادرات الغذائية والزراعية	-2.36 (1.17)	0.448 (2.9)*	0.47 (5.35)*	0.21 (0.56)	0.06 (0.8)	1.59
6b	***Ln*Xcrud** صادرات المواد الخام	-3.04 (0.87)	0.707 (2.25)**	0.47 (2.17)**	0.22 (0.32)	0.24 (2.25)*	1.31
6c	***Ln*Xmanu** الصادرات الصناعية	-4.21 (-1.4)	0.97 (3.63)*	0.42 (2.44)*	0.3 (0.5)	0.12 (1.21)	1.68

الأرقام بين الأقواس هي (T-Ratio) * ذات أهمية إحصائية بمستوى (١٪) ** ذات أهمية إحصائية بمستوى ٥٪

ولبيان أكثر أنواع الصادرات الوطنية تأثراً بهذه السنوات ، قام الباحث بفحص أثر هذه السنوات على أنواع الصادرات الرئيسية (صادرات المواد الغذائية ، صادرات المواد الأولية، الصادرات الصناعية) ، حيث تبين أن الإختلال في نمو الصادرات الأولية (***Ln*XCrud**) كان المصدر الرئيسي لاختلال الصادرات الكلية (***Ln*X**) . والتي يمكن ملاحظتها من خلال المعنوية العالية لمعامل (**DV**) لهذا النوع من الصادرات بينما لم تتأثر الصادرات الأخرى بهذه السنوات بنفس القدر خلال فترة الدراسة .

وقد يوحي ثبات نسبة مساهمة صادرات المواد الأولية في الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة - (٢٦,٤٪) عام ١٩٧٠ و (٢٧,٥٪) عام ١٩٩٦ جدول (٣-١) - أن هذه الصادرات لا يمكن أن تكون مصدر التغير ؛ لكن هذه الصادرات شهدت الكثير من الإختلالات خلال فترة الدراسة حتى استقرت بهذا الشكل ، فقد بلغ معدل مساهمتها في إجمالي الصادرات عام ١٩٧٤ (٥١٪) وبلغ أكثر من (٤٥٪) عام ١٩٨٨. انظر الجدول (٢-٣) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب – المستوردات :

أما بالنسبة للمستوردات فقد قام الباحث باستخدم دالة *(Khan,1974)* [١٦] الخاصة بتقدير الطلب على المستوردات – والتي استخدمت لتقدير الطلب على المستوردات الأردنية في دراسة (النقرش) [١٧] – للكشف عن التغيرات الهيكلية فيها ، حيث تظهر الدالة بالشكل التالي:

$$LnMd = \alpha o + \alpha 1 LnWPI + \alpha 2 LnIC + \alpha 3 LnEX + \alpha 4 LnGDP + u \qquad (7d)$$

حيث:

M : المستوردات الكلية أو أي نوع من المستوردات .

WPI: مؤشر الأسعار العالمية.

IC : القدرة الإستيرادية[١٨].

EX : سعر الصرف (دولار/دينار) بالفلسات.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تحقق الباحث من تأثير ذات السنوات على هيكل المستوردات ، وتم تقدير المعادلات بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين *(2SLS)* ، بأخذ دالة عرض المستوردات العالمية بعين الإعتبار والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Ms = \beta 0 + \beta 1\ WPI + \beta 2\ EX + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7s)$$

حيث:

Ms : عرض المستوردات العالمية

WPI, EX : كما عرفت سابقا

u : متغير الخطأ العشوائي

حيث أضيف المتغير الوهمي *(DV)* في مجموعة (*Instruments*) وكانت النتائج – باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) – كما هي مبينة في الجدول (٤–٨) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٨)

قياس التغيرات الهيكلية في المستوردات باستخدام المتغيرات الوهمية (١٩٧٠-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	معامل الثابت	معامل *Ln*WPI	معامل *Ln*IC	معامل *Ln*EX	معامل *Ln*GDP	معامل DV	معامل D.W
7	*Ln*M	-2.26 (-1.32)	- 0.15 (- 0.77)	0.51 (3.67)*	0.24 (1.23)	0.6 (1.9)***	0.05 (- 1.91)***	1.79
7a	*Ln*M*manu*	-1.85 (- 0.92)	- 0.1 (- 0.41)	- 0.6 (3.94)*	0.01 (0.03)	0.5 (1.36)	-0.05 (-1.7)***	1.49
7b	*Ln*M*crud*	-6 (-1.5)	- 0.45 (-1.05)	1.1 (4.02)*	0.16 (0.32)	0.58 (0.88)	- 0.1 (-1.54)	1.66
7c	*Ln*M*food*	-3.3 (1.78)***	0.04 (0.22)	0.78 (6.7)*	0.6 (2.5)**	- 0.15 (-0.52)	- 0.08 (-1.56)	2.00

- الأرقام بين الأقواس هي (T-Ratio).

• : ذات أهمية إحصائية بمستوى ١٪ ، **: ذات أهمية إحصائية بمستوى ٥٪ ، *** : ذات أهمية إحصائية بمستوى ١٠٪.

يمكن من خلال الجدول ملاحظة أن المستوردات الكلية (M) قد تأثرت بمجملها نتيجة الظروف والأحداث التي حدثت ضمن سنوات المتغير الوهمي . حيث كان معامل *DV* في المعادلة رقم (٧) ذا دلالة إحصائية . أما تأثير المتغير الوهمي على أنواع المستوردات الأخرى (7a,7b,7c) كل على حده ، فلم يكن ذا دلالة إلاّ على المستوردات الصناعية ؛ أي أن المصدر الأساسي لتأثر المستوردات الكلية بالسنوات ضمن المتغير الوهمي هو التغير في هيكل المستوردات الصناعية .

٤-٥-٢ طريقة فحص تشاو (*CHOW Test Approach*) [١٩]

يمكن من خلال هذه الطريقة فحص التباين عند تقدير الإنحدار بين فترتين مختلفتين لنفس المتغيرات . وتساعدنا هذه الطريقة في الكشف عن حصول التغير الهيكلي بين هاتين الفترتين ، والتي لا يشترط أن تكونا متساويتين [٢٠] .

وقد استعان الباحث بهذه الطريقة لمحاولة التحقق من إمكانية حدوث تغير في هيكل نمو التجارة الخارجية بعد مرحلة التصحيح الإقتصادي والتي بدأت عام ١٩٨٩ حيث قسم الباحث فترة الدراسة إلى فترتين ؛ (*n1*) فترة ما قبل التصحيح الإقتصادي (١٩٧٠-١٩٨٨) ، و (*n2*) فترة التصحيح (١٩٨٩-١٩٩٦) والتي كان أبرز ملامحها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تخفيض قيمة العملة المحلية وتخفيض نسب التعريفة الجمركية على المستوردات . وتعتبر هذه الطريقة نوع من اختبارات قيمة " ف " المحسوبة (Fcalculated) ومقارنتها مع قيم " ف " الجدولية (Ftabulated)، ولكن الفرق هنا أن قيمة (F) تحسب باستخدام قيم المتبقيات (*Residuals*) .

و تقوم آلية هذه الطريقة على تقدير دوال الصادرات و المستوردات ودوال أقسامها المختلفة لكل فترة من الفترات المختارة على حده ، بالإضافة إلى تقدير الفترة الكلية (*n*) . حيث تحسب قيمة (Fc) بالطريقة التالية :

$$\mathbf{Fc} = [(RSS5/k) / ((RSS4) /(n1 + n2\text{-}2k))]$$

حيث :

Fc : قيمة (F) المحسوبة

RSS5 : *(RSS1 - RSS4)*

RSS4 : *(RSS2 + RSS3)*

RSS1 : مجموع مربعات المتبقيات عند تقدير الإنحدار للفترة n (١٩٧٠-١٩٩٦).

RSS2 : مجموع مربعات المتبقيات عند تقدير الإنحدار للفترة n1 (١٩٧٠-١٩٨٨).

RSS3 : مجموع مربعات المتبقيات عند تقدير الإنحدار للفترة n2 (١٩٨٩-١٩٩٦).

k : عدد المتغيرات المستقلة المقدرة بما فيها الثابت.

أ - الصادرات :

ويمكن قياس التغير الهيكلي في الصادرات الوطنية باستخدام هذا الطريقة على النحو التالي :

إذا كان لدينا مجموعة المعادلات التالية :

$$\mathbf{Xi}\,(n) = \alpha 0 + \alpha 1\, \mathbf{ln WPI} + \alpha 2\, \mathbf{ln MKG} + \alpha 3\, \mathbf{ln EX} + u \quad \ldots\ldots \text{8a}$$

$$\mathbf{Xi}\,(n1) = \beta 0 + \beta 1\, \mathbf{ln WPI} + \beta 2\, \mathbf{ln MKG} + \beta 3\, \mathbf{ln EX} + u1 \quad \ldots\ldots \text{8b}$$

$$\mathbf{Xi}\,(n2) = \delta 0 + \delta 1\, \mathbf{ln WPI} + \delta 2\, \mathbf{ln MKG} + \delta 3\, \mathbf{ln EX} + u2 \quad \ldots\ldots \text{8c}$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث :

Xi(n): الصادرات الكلية أوالصادرات (الزراعية، الأولية أوالصناعية) في الفترة (*n*)

Xi(n1): الصادرات الكلية أوالصادرات (الزراعية، الأولية أوالصناعية) في الفترة (*n1*)

Xi(n2): الصادرات الكلية أوالصادرات (الزراعية، الأولية أوالصناعية) في الفترة (*n1*)

(WPI,MKG,EX): كما عرفت سابقا.

فإنه يمكننا اختبار الفرضيات التالية [٢١] :

$$\text{Ho (فرض الإستقرار)} : \beta 0 = \delta 0 = \beta 1 = \delta 1 = \beta 2 = \delta 2 = \beta 3 = \delta 3 = 0$$

$$\text{H1 (فرض التغير الهيكلي)} : \beta 0 = \delta 0 = \beta 1 = \delta 1 = \beta 2 = \delta 2 = \beta 3 = \delta 3 \neq 0$$

فإذا كانت قيمة (Fc) المحسوبة أكبر من قيمة (Ft) المجدولة ، فإننا نرفض فرض العدم (Ho) ونقبل بحصول تغير في هيكل المنظومة المقدرة . وقد استخدم الباحث أسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين (*2SLS*) في التقدير – باعتماد البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) – وتظهر نتائج التقدير في الجدول رقم (٤-٩) .

جدول رقم (٤-٩)

قياس التغيرات الهيكلية في الصادرات الوطنية بأسلوب **CHOW Test** (١٩٧٠-١٩٩٦)

المتغير التابع		*n*	*n1*	*n2*					
		1970-1996 *RSS1*	1970-1988 *RSS2*	1989-1996 *RSS3*	RSS1+ RSS2= *RSS4*	*RSS1- RSS4* *RSS5*	Fc	Ft (5%)	النتائج
8	*LnX*	1.28	0.62	0.04	0.66	0.16	4.4	2.9	يوجد تغير هيكلي
8a	*LnXfood*	0.89	0.55	0.18	0.73	0.17	1.1	2.9	لا يوجد تغير هيكلي
8b	*LnXcrud*	2.8	1.65	.07	1.72	1.1	3	2.9	يوجد تغير هيكلي
8c	*lnXmanu*	2	0.72	0.05	0.77	1.2	7.4	2.9	يوجد تغير هيكلي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فبالنسبة لتقدير منظومة المعادلات المتعلقة بنمو الصادرات الكلية (*LnX*) ، فقد كانت قيمة (Fc) المحسوبة (٤,٤) أكبر من القيمة المجدولة (٢,٩) عند مستوى (٥٪) مما يدل على اختلاف شكل الإنحدار بين الفترتين (*n1* , *n2*) . بمعنى أنه لا يمكن استخدام شكل الإنحدار قبل فترة التصحيح الإقتصادي (*n1*) لتعكس نمط النمو في الصادرات الكلية بعد عملية التصحيح ، أي أن هناك تغير هيكلي في معدّل نمو الصادرات بين الفترتين ، ولا يمكن بالتالي استخدام أي من المقاطع أو المرونات من فترة ما قبل التصحيح لوصف النمو لمرحلة ما بعد التصحيح .

أما نتائج تحليل المكونات الجزئية للصادرات ، فبالنسبة لمعدل نمو الصادرات الغذائية والزراعية (*Ln*Xfood) فقد بينت النتائج أن معدلات النمو فيها لم تتأثر بعملية التصحيح الإقتصادي ، مما يعني عدم حصول تطور في نمو هذه الصادرات حيث كانت قيمة (Fc) المحسوبة (١,١) وهي أقل من القيمة المجدولة (٢,٩) عند مستوى(٥٪) . أما بالنسبة لمعدل نمو الصادرات من المواد الخام (*ln*Xcrud) ومعدل نمو الصادرات الصناعية (*ln*Xmanu) فقد دلت النتائج على حصول تغير في هيكل نموهما بين الفترتين . حيث كانت قيمة (Fc) المحسوبة لهما (٣,٠) و (٧,٤) على التوالي وهي أكبر من القيمة المجدولة (٢,٩) عند نفس المستوى . وبذلك يكون هذان النوعان من الصادرات هما المسؤلان عن إحداث التغير في هيكل نمو الصادرات الكلية .

ب – المستوردات :

بنفس الأسلوب الذي استخدمت فيه هذه الطريقة للصادرات ، يمكن استخدامها لقياس التغيرات الهيكلية في المستوردات قبل مرحلة التصحيح الاقتصادي وبعدها .

فإذا كان لدينا مجموعة المعادلات التالية:

$$Mi(n) = \alpha 0 + \alpha 1\ ln\mathrm{WPI} + \alpha 2\ ln\mathrm{IC} + \alpha 3\ ln\mathrm{EX} + \alpha 4\ ln\mathrm{GDP} + u1 \quad \text{.....(9a)}$$

$$Mi\ (n1) = \beta 0 + \beta 1\ ln\mathrm{WPI} + \beta 2\ ln\mathrm{IC} + \beta 3\ ln\mathrm{EX} + \beta 4\ ln\mathrm{GDP} + u2 \quad \text{.....(9b)}$$

$$Mi\ (n2) = \delta 0 + \delta 1\ ln\mathrm{WPI} + \delta 2\ ln\mathrm{IC} + \delta 3\ ln\mathrm{EX} + \delta 4\ ln\mathrm{GDP} + u3 \quad \text{.....(9c)}$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث:

$Mi(n)$: المستوردات الكلية أو أي نوع من المستوردات في الفترة (n)

$Mi(n1)$: المستوردات الكلية أو أي نوع من المستوردات في الفترة$(n1)$

$Mi(n2)$: المستوردات الكلية أو أي نوع من المستوردات في الفترة$(n2)$

(WPI,IC,EX): كما عرفت سابقاً

$(u1,2,3)$: متغير الخطأ العشوائي

فإنه يمكننا اختبار الفرضيات التالية:

Ho (فـرض الإستقـرار) $:\beta0=\delta0=\beta1=\delta1=\beta2=\delta2=\beta3=\delta3=\beta4=\delta4=0$

H1 (فرض التغير الهيكلي) $:\beta0=\delta0=\beta1=\delta1=\beta2=\delta2=\beta3=\delta3=\beta4\,\delta=\delta4\neq0$

حيث تظهر نتائج التقدير – باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) في الجدول (٤-١٠) .

جدول رقم (٤-١٠)

قياس التغيرات الهيكلية في المستوردات الأردنية بطريقة *CHOW-Test* (١٩٧٠-١٩٩٦)

المتغير التابع		*n*	*n1*	*n2*					
		1970-1996 *RSS1*	1970-1988 *RSS2*	1989-1996 *RSS3*	RSS2+RSS3= *RSS4*	RSS1-RSS4= *RSS5*	Fc	Ft	النتائج
9	*Ln*M	0.168	0.065	0.011	0.076	0.093	4.15	2.81	يوجد تغير هيكلي
9a	*Ln* Mmanu	0.25	0.126	0.023	0.15	0.105	2.4	2.81	لا يوجد تغيرهيكلي
9b	*Ln*Mcrud	0.673	0.603	0.023	0.626	0.044	0.25	2.81	لا يوجد تغير هيكلي
9c	*Ln*Mfood	0.394	0.112	0.098	0.21	0.184	2.98	2.81	يوجد تغير هيكلي

يمكن من خلال النتائج ملاحظة حدوث تغير في هيكل المستوردات الكلية (M) . حيث كانت قيمة (Fc) المحسوبة (٤,١٥) أكبر من قيمتها الجدولية (٢,١٨) عند مستوى (٥٪) . مما يدل على حدوث تغير في تركيبة المستوردات بعد عملية التصحيح الاقتصادي . أما عند دراسة أثر التصحيح على أنواع المستوردات كل على حده ، فقد تبين أن المستوردات من المواد الغذائية (السلع الإستهلاكية) وحدها التي تأثرت بعد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

برنامج التصحيح الإقتصادي حيث كانت قيمة (Fc) المحسوبة (٢,٩٨) أكبر من القيمة المجدولة ، بينما لم تشر النتائج الإحصائية إلى حدوث أي تغير في هيكل المستوردات الصناعية أو المستوردات من المواد الخام بعد عملية التصحيح الاقتصادي حيث كانت قيمة (Fc) المحسوبة أقل من المجدولة (٢,٤) و (٠,٢٥) على التوالي .

٤-٦ العلاقة بين التغيرات الهيكلية في الإقتصاد الأردني والنمو في الصادرات :

لقد أشار الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى أن الدول النامية تعمل - للخروج من تخلفها الاقتصادي - على تبني استراتيجيات مختلفة للتنمية الإقتصادية ، حيث تعتبر استراتيجية إحلال المستوردات (*Import-Substitution Strategy*) ، واستراتيجية النمو المعتمد على الصادرات (*Export-Led-Growth Strategy*) أهم هذه الإستراتيجيات .

وقد اعتمد الأردن على الإستراتيجية الأولى - استراتيجية إحلال المستوردات(*Import-Substitution Strategy*) - منذ فترة طويلة امتدت من بداية مراحل التخطيط الإقتصادي ولغاية الآن ، ولكن دراسة (الشريف,١٩٩٥) [٢٢] بينت أن تأثيرها على الإقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) كان عكسياً على النمو الإقتصادي ، فبالرغم من ارتفاع التعريفة الجمركية على غالبية المستوردات ، وارتفاع معدل الحماية الفعلية لمعظم المنتجين المحليين ، إلا أن ذلك لم يؤد إلى انخفاض المستوردات ، كما لم يعمل على تنشيط الإنتاج المحلي الذي يحل محلها . مما يثبت أن الحماية الجمركية لم تهدف بشكل منظم إلى تنشيط الإنتاج المحلي بقدر ما هدفت إلى تحصيل الإيرادات المالية ؛ مما أدى انخفاض نوعية الإنتاج الأردني ؛ واتجاه المستهلك إلى الإنتاج المستورد بالرغم من ارتفاع سعره .

ورغم أن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي ما زالت مصدر جدل بين الكتاب الإقتصاديين ، إلا أن معظم الدراسات تجمع على وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي [٢٣] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستناداً على هذه الدراسات اعتمد البنك الدولي استراتيجية النمو المعتمد على الصادرات (*Export-Led-Growth Strategy*) كوصفة للتنمية الإقتصادية للبلدان النامية [٢٤] ، ووصفت هذه الإستراتيجية بأنها أفضل وسيلة للتنمية لأنها تعطي المرونة الكافية للمدخلات الإنتاجية للتحرك وتحديد نمط الميزة النسبية للبلد الذي يتبناها[٢٥] .

وتعتمد هذه الإستراتيجية على افتراض وجود علاقة سببية إيجابية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي ، إلا أن اختبار (*Granger*) على (٣٧) دولة نامية في دراسة (Woo and Marshal,1985)[٢٦] أثبت عدم وضوح العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي إلا في أربعة دول مرتفعة الدخل نسبياً ، كما وجدت دراستي (Kavoussi,1984) [٢٧] و (RAM,1985) [٢٨] أن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي غير واضحة في الدول متدنية الدخل ، ويمكن أن يفسر ذلك سبب انعكاس إشارة النمو في الصادرات الوطنية وعدم معنويتها في تأثيرها على النمو الإقتصادي في دراسة (شامية والروابدة،١٩٨٩) [٢٩] ودراسة (فضل،١٩٩٥) [٣٠] والتي بقيت بدون تفسير .

ولأن الغاية الرئيسية من طرح هذه الإستراتيجية هو إعطاء المدخلات الإنتاجية مرونة كافية للتحرك إلى حيث الإنتاجية الأعلى من جهة ، وبسبب عدم وضوح العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، فقد قام بعض الإقتصاديون بوضع طرح مفاده أن نمو الصادرات والنمو الإقتصادي تسبقهما وتسببهما عملية تغير في هيكل الإنتاج (*Structural Change*) [٣١]. وقد طور هؤلاء الإقتصاديون أسلوباً لقياس أثر التغير في هيكل الإنتاج على نمو الصادرات والنمو الإقتصادي بإدخال متغيرات سميت بالمتغيرات الهيكلية (*Structural Variabls*) والتي تقيس أثر إعادة توزيع الموارد الإقتصادية (التغير الهيكلي) على النمو الإقتصادي ونمو الصادرات . وسنقوم بداية بدراسة الأثر المباشر لنمو الصادرات على النمو الإقتصادي من خلال المعادلة التالية :

$$GRG = \alpha 0 + \alpha 1\ IDG + \alpha 2\ GL + \alpha 3\ GX + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث :

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

GRG : (*Average Annual Growth Rate of GDP*)نسبة معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

IDG : (*Investment Divided by GDP*) مساهمة الإستثمارات في الناتج المحلي (مؤشر رأس المال)

GL : (*Average Annual Growth Rate OF Labor Force*) نسبة معدل النمو السنوي في العمالة الكلية

GX : (*Average Annual Growth Rate Of Export*) نسبة معدل النمو السنوي في الصادرات الكلية

u : متغير الخطأ العشوائي

وقد استخدمت نسبة معدلات النمو السنوية (*Average annual growth rates*) [٣٢] واستخدمت طريقة المربعات الصغرى (**OLS**) في التحليل – باعتماد البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) – وكانت النتائج كما تظهر في الجدول (٤-١١) .

جدول (٤-١١)

أثر نمو الصادرات على النمو الإقتصادي (١٩٧٦-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	الثابت	معامل IDY	معامل GL	معامل GX	نسبة $\overline{R}^2$	معامل D.W
7	GRY	-9.9 (-.36)	0.24 (2.83)*	0.95 (1.76)***	0.01 (0.49)	0.56	1.9

– الأرقام بين الأقواس هي(T-Ratio)

* ذات أهمية إحصائية بمستوى ١٪ ***: ذات أهمية إحصائية بمستوى ١٠٪

تبين نتائج التقدير عدم وجود أثر مباشر لنمو الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي وذلك لانخفاض قيمة المعلمة المقدرة(٠,٠١) وعدم ثبات معنويتها الإحصائية عند أي مستوى . بينما كانت المعلمات الأخرى موجبة وذات دلالة . مما يدفعنا للتأكد من أسلوب الطرح الجديد ، بقياس أثر التغير في هيكل الإنتاج الوطني لصالح الإنتاج الصناعي على نمو الصادرات والنمو الاقتصادي . وذلك من خلال المعادلات التالية :

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$GRG = \alpha 0 + \alpha 1\ IDG + \alpha 2\ GL + \alpha 3\ (GIP \cdot IP/Y) + u \qquad (8)$$

$$GRX = \beta 0 + \beta 1\ IDG + \beta 2\ (GIP \cdot IP/Y) + \beta 2\ (GIL \cdot IL/L) + u \qquad (9)$$

حيث :

GL, GRG, IDG : كما عرفت سابقاً

GRX : (*Average Annual Growth Rate Of Real Export*)

نسبة معدل النمو السنوي للصادرات بأسعار ١٩٩٠.

(GIP. IP/Y) : مؤشر التغير الهيكلي في قطاع الصناعة حيث:

GIP : (*Average Annual Growth Rate Of Industrial Production*) نسبة معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي.

IP : (*Industrial Production*) الناتج الصناعي بالأسعار الحقيقية (١٩٩٠) .

Y : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية (١٩٩٠) .

(GIL.IL/L) : مؤشر التغير الهيكلي في العمالة الصناعية حيث:

GIL : (*Average Annual Growth Rate Of Industrial Labor*)

نسبة معدل النمو السنوي في العمالة الصناعية .

IL : *Industrial Labor* العمالة الصناعية.

L : *Labor Force* العمالة الكلية.

وقد تم إجراء التقدير بطريقة (OLS) وكانت النتائج – باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) – كما في الجدول (٤-١٢) .

جدول رقم (٤-١٢)

أثر التغيرات الهيكلية على نمو الصادرات والنمو الإقتصادي(١٩٧٦-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	معامل الثابت	معامل IDG	معامل GL	معامل (GIP .IP/Y)	معامل (GLF.LF/L)	$\overline{R}^2$	D.W
8	GRG	-47.8 (-1.28)	0.31 (3.5)*	1.7 (3.3)*	0.007 (3.3)*	----	0.66	2.00
9	GRX	21 (2.16)**	0.05 (7.83)*	----	0.022 (2.48)**	0.3 (0.21)	0.76	2.0

– الأرقام بين الأقواس هي (T-Ratio) *: ذات أهمية إحصائية بمستوى ١٪ **: ذات أهمية إحصائية بمستوى ٥٪ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حيث يمكن ملاحظة ما يلي :

١- بالنسبة للنمو الاقتصادي معادلة (٨) كان للتغير في هيكل مشاركة القطاع الصناعي في الإقتصاد الكلي أثراً مباشراً وموجباً في النمو الاقتصادي ، وبالرغم من انخفاض قيمة المعلمة المقدرة (٠,٠٠٧) إلا أنها كانت ثابتة إحصائياً عند مستوى (١٪) .

٢- بالنسبة للنمو في الصادرات المعادلة (٩) كان للمتغيرات الهيكلية تأثيراً موجباً على النمو في الصادرات وقد كان معامل التغير الهيكلي في الإنتاج الصناعي ذا دلالة إحصائية عالية وكانت قيمته (٠,٠٢٢)، بينما لم يكن هنالك مستوىً مهماً من الناحية الإحصائية بالنسبة لمعامل متغير العمالة . وبالتالي لم يكن نمو الصادرات سبباً رئيسياً للنموالاقتصادي ، بل قد يرجع للتغير الهيكلي في الإقتصاد باتجاه الإنتاج الصناعي، ولذلك فإن سياسة تشجيع الصادرات التي ينتهجها الأردن يجب أن تكون مصحوبة بإصلاح في هيكل الإنتاج ضمن برنامج تنموي متكامل .

ونتيجة لانخفاض قيم المعاملات الخاصة بالمتغيرات الهيكلية ، قام الباحث بفحص فاعلية انتقال الموارد الإقتصادية إلى القطاع التصديري باستخدام معادلة (Feder/1982)[٣٣] على النحو التالي :

$$\mathbf{GRG} = \alpha 0 + \alpha 1\ \mathbf{IDG} + \alpha 2\ \mathbf{GL} + \alpha 3\ \mathbf{GX} + \alpha 4\ (\mathbf{GX.XDG}) + u \qquad (10)$$

حيث :

GRG : كما عرفت سابقاً.

GL : (*Growth Rate Of Labor*)النمو السنوي في العمالة الكلية.

GX: (*Growth Rate Of Exports*) النمو السنوي في الصادرات.

XDG : (*Exports Divided by GDP*) مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي.

ويعمل المعامل ($\alpha 4$) على قياس أثر الزيادة في معدل مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي على نمو الناتج المحلي ، فإذا كانت معلمة هذا المعامل موجبة وذات دلالة إحصائية ؛ فإن ذلك مؤشر على ارتفاع الإنتاجية في قطاع التصدير ، وأن إعادة توزيع الموارد الإقتصادية لصالح هذا القطاع سوف تكون مجدية والعكس إذا كانت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعلمة المقدرة سالبة . وقد تم تقدير المعادلة بأسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) وكانت النتائج – باستخدام البيانات الواردة في الملحق رقم (٢) – كما تظهر في الجدول رقم (٤-١٣) .

جدول رقم (٤-١٣)

فاعلية انتقال الموارد الإقتصادية إلى القطاع التصديري (١٩٧٦-١٩٩٦)

رقم المعادلة	المتغير التابع	معامل الثابت	معامل IDY	معامل GLF	معامل GX	معامل (GX.XDY)	$\overline{R}^2$	D.W
10	GRY	23 (1.3)	0.34 (2.79)*	0.53 (2.1)**	0.032 (0.64)	-0.0007 (0.21)	0.45	2.48

- الأرقام بين الأقواس هي نسبة (T-Ratio)

*: ثابتة إحصائيا عند مستوى ١٪ ، **: ثابتة إحصائيا عند مستوى ٥٪ .

فبالرغم من سلبية معامل (*GX.XDY*) إلا أننا لا نستطيع الجزم بعدم جدوى نقل الموارد الإنتاجية إلى القطاعات التصديرية نتيجة انخفاض قيمة المعلمة (٠,٠٠٠٥) من جهة وعدم ثبات معنويتها الإحصائية عند أي مستوى من جهة أخرى. ويعزى ذلك إلى أن الأردن في بداية مرحلة تطبيق استراتيجية تشجيع الصادرات وبالتالي لم يتضح أثر اعادة توزيع الموارد حتى الآن .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الهوامـــش

1-Moshe Syrquin (1989) . Patterns of Structural Change hand book of Developing economics, North Holland P.11

2-James Riedel (1984) ." Trade as The Engine of Growth In Developing Countries, Revisited ", ***The Economic Journal***, Vol. 94, March, P60.

٣ – حسين الطلافحة " التغيرات الهيكلية في قطاع الزراعة وعلاقته الهيكليـة مـع القطاعـات الأخـرى" ***مؤتة للبحوث والدراسات***، المجلد الثامن، العدد الخامس ١٩٩٣، ص ٩٠ . .

٤- الصـادرات الصناعيـة تضـم (المشـروبات والتبـغ، الزيـوت والشـحوم الحيوانيـة والنباتيـة، والمـواد الكيماويـة، البضـائع المصنوعـة والمصنفـة حسـب المـادة، آلات ومعـدات النقـل، المصنوعـات المتنوعة).

5-Moshe syrquin(1986) "Growth and Structural Change in Latin America since 1960 : a comparative analysis ", ***Economic Development and Cultural Change***, Vol.34, No.3, April, PP 442-443.

6-James Riedel,Op.Cit.,p64.

٧ – فائق النقرش، مرجع سابق ص١١٣.

8-Benjamin Higgins and Jean Higgins, Economic Development in a Small Planet PP. 155-159.

٩ – أنظر في ذلك:

- حسين طلافحة ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .
- عبد الباسط عثامنة "النمو الصناعي في الأردن" **رسالة ماجستير**، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ ، ص ٩٤-٩٥.

1 - Chenery Hollis and Moshe Syrquin (1975). Patterns of Development 1950-1970, Oxford University Press.

١١- أنظر في ذلك:

- فائق النقرش " ، محددات الطلب على الإستيراد وفعالية استخدام القدرة الإستيرادية في الأردن "، **رسالة ماجستير**، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤، ص٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

– محمد الهزايمة "أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، **رسالة ماجستير** ، جامعة اليرموك ،١٩٩٣، ص ١٢٠ .

12-Damodar Gujarati, Basic Econometrics, third edition, McGRAW-Hill, 1995,PP. 499-537.

١٢– [(شهد عام ١٩٧٠ الأحداث المؤسفة)،(١٩٧٤ انسحاب تأثير ارتفاع أسعار الطاقة أزمة النفط الأولى وارتفاع أسعار الفوسفات العالمي)،(١٩٧٩ و ١٩٨٠ تأثير أزمة النفط الثانية)،(١٩٨٤ مؤشر لسنوات الكساد في العقد)، (١٩٨٨و١٩٨٩ تأثير تخفيض سعر الصرف)،(١٩٩١و ١٩٩٢ تأثير أزمة الخليج الثانية)] .

14-William Branson, Macroeconomics Theory and Policy (2nd Edition) Harber and Row,NY1979,P.314.

١٥ – أنظر في ذلك:

– حسين طلافحة ، " الميزان التجاري الأردني " **مجلة أبحاث اليرموك** ، المجلد ٥، العدد ٢،١٩٨٩، ص ٢٠ .

– عبد الباسط عثامنة "النمو الصناعي في الأردن" **رسالة ماجستير**، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ ، ص ٨٤.

16-Moshins Khan.(1974),"Import and Export Demand in Developing Countries",***IMF Staff Papers***,Vol,21,P678.

١١–فائق النقرش، مرجع سابق ص٩٨.

١٨– تضم القدرة الإستيرادية عوائد الصادرات السلعية والخدمية و الحوالات بدون مقابل و تدفقات رأس المال الأجنبي

19 -Gregory Chow (1960) ." Test of Equality Between Sets of Coefficients in Two Linear Regressions", ***Economitrica***, Vol. 28, No.3, PP591-605.

20 -Damodar Gujarati, Op.Cit., P. 263.

21- Ramu Ramanathan (1992) Introductory Econometrics with Applications, second edition , the Dryden press , P.276.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢٢- بدر الشريف، استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن ، رسالة ماجستير ١٩٩٥، ص ٦٦ .

23 - **a**- Bela Balassa (1978). " Export and Economic Growth" ***Journal of Development Economics***, June, , Vol.5, No.2, PP. 181-189.
b-Rati Ram (1987). " Export and Economic Growth in Developing Countries", ***Economic Development and Cultural Change***, Vol.53, No. 2, PP. 51-72.
c- Rostam Kavossi, (1984). " Export Expansion and Economic Growth "***Journal of Development Economics***, Vol.14, No. 1-2,PP.241-250.
d- Gerson Feder (1982) . " On Export and Economic Growth" ***Journal of Development Economics***, Vol.12, No.1-2, PP. 59-73.

24- World Bank (1987). World Development Report 1987, New York, P 92.

25-Ibid.

26-Jung Woo, and Peyton Marshall (1985) . "Export Growth and Causality in Developing Countries". ***Journal of Development Economics***, Vol.14, No. 1-2, P 1-12.

27-Rostam Kavossi (1984), "Export Expansion and Economic Growth ", ***Journal of Development Economics***, Vol. 14, No . 1-2, PP. 241-50.

28-Rati Ram (1985) . "Export and Economic Growth In Developing Countries", ***Economic Development and Cultural Change*** , Vol.53 , No. 2 , PP.51-72.

٢-شامية، عبدالله وموسى الروابدة " تجارة الأردن الخارجية أثرها على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)"، ***أبحاث اليرموك***، مج ١٦، ع١، ١٩٨٩، ص ٧٨ .

٣٠ - فضل، محمد خليل " سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية" ، رسالة ماجستير جامعة اليرموك ١٩٩٦.

31-Yaghamaian et.al.(1995) . " Export Performance and Economic Development : an empirical analysis " , ***The American Economist*** , fall, Vol. 39, P43.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٢ – تحسب نسبة معدل النمو السنوي بالطريقة التالية:

Average, annual growth rate = [{ $e^{(logx-log(x-1))}$}-1]* 100

33 -Gerson Feder (1982), "On Export and Economic Growth", ***Journal of Development Economics***,Vol.12,No.1-2,PP.59-73

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الخامس

التصحيح الاقتصادي والتحرير التجاري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

التصحيح الاقتصادي والتحرير التجاري

أصبحت منظمة التجارة العالمية (WTO) – التي كانت تعرف بالإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT) ، قبل جولة الأوروغوي (١٩٩٤) – إلى جانب البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) ، الأعمدة الثلاث للنظام العالمي الجديد . ولذلك بدأت برامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الإقتصادي في الدول النامية ، وشروط الحصول على القروض من الصندوق والبنك الدوليين ، تتفق مع شروط الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية .

وتستند برامج إصلاح التجارة الخارجية التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين للدول النامية ، على النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية ، بالتأكيد على مفهوم حرية التجارة والتخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية ، كمبدأ أساسي في التجارة الدولية ، والتي تتوافق مع شروط الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية . أي أن هذه البرامج ليست موجهة لحل المشاكل الآنية للدول النامية ، بل تتعداها إلى تجهيز الدول هذه الدول – من خلال سياسة تحرير التجارة – لدخول منظمة التجارة العالمية بعد إنهاء الإصلاحات.

٥-١ برامج التصحيح الإقتصادي وعلاقتها بالتحرير التجاري

لقد أشارت الدراسات الإقتصادية منذ مطلع السبعينات ، إلى وجودعلاقة إيجابية بين الحرية التجارية والتقدم الإقتصادي ، وأكدت في الثمانينات على علاقة الحرية التجارية بالنمو الإقتصادي بشرط التخصص وفق مبدأ الميزة النسبية[١] . واعتبرت هذه الدراسات أن تحرير التجارة الخارجية هو الأداة الفعالة في تطوير التنافس الدولي للدول النامية ، كما اعتقدت أن تباطؤ الدول النامية في تحرير التجارة ، سيؤخرها عن اللحاق بالدول المتقدمة ! [٢]. وقد أكد صندوق النقد الدولي في تقريره لعام ١٩٩٢ ، أن الدول النامية التي طبقت برامج التصحيح الإقتصادي وتحرير

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التجارة ، قد بدأت بقطف ثمار هذا التحرير[٣] . حيث اعتُبر انخفاض معدّل الحماية الجمركية هو المقياس الرئيسي للحرية التجارية .

واستنادا إلى ذلك ، قدمت برامج التصحيح الإقتصادي – الذي يتبناها صندوق النقد الدولي– التوجيهات للبلدان النامية للتخفيف من معدّلات الحماية الجمركية ، والعمل على تحرير تجارتها الخارجية[٤]. وقد دعا البنك الدولي في تقريره عن الأردن عام ١٩٩٤ ، إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجية الأردنية في نهاية برامج التصحيح الإقتصادي ، وأعتبر التحرير التجاري المحرك الرئيسي لفترة ما بعد التصحيح [٥].

٥-٢ مراحل تحرير التجارة الخارجية :

اتبعت السياسات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أسلوباً متسلسلاً لحفز الدول النامية على تحرير تجارتها الخارجية ، وقد كانت السياسات الإصلاحية توصل الدول النامية بداية إلى مرحلة الإستقرار الإقتصادي (*Economic-Stabilization*) والتي تستمر من سنة واحدة إلى خمس سنوات على الأكثر لتتمكن من البدء بمرحلة الإصلاح الإقتصادي (*Economic-Reform*) والتي تستمر من ثلاث إلى عشرة سنوات[٦]، ثم بعد نجاح سياسات الإصلاح في تحقيق أهدافها يتم الإتجاه إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية (*Trade Liberalization*) .

وتعتبر سياسات الإستقرار الإقتصادي للدول النامية غاية بحد ذاتها ، وهي الأهم بين سياسات الإصلاح والتحرير[٧]. ولكن الاقتصاديون الغربيون دعوا إلى دمج سياسات الإستقرار الإقتصادي ضمن برامج الإصلاح نفسها [٨]، ولذلك توحّدت الوصفة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية ، وأصبح الإصلاح الإقتصادي الطريق المباشر للتحرير التجارة الخارجية[٩]. وسيقوم الباحث باستعراض لهذه السياسات ومدى انطباقها على الوضع الإقتصادي في الأردن .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥-٢-١ مرحلة (الإستقرار/التصحيح) الإقتصادي(Stabilization/Reform Stage)

يعرف الإستقرار الإقتصادي بأنه التوازن بين توفر الموارد (العرض) ، والقدرة على الإمتصاص (الطلب) . أما الإصلاح الإقتصادي فهو إعادة تنظيم هيكل الإنتاج والطلب بهدف تحقيق نمو دائم .

وقد أكدت دراسة(UNDP,1989) [١٠] – *United Nations Development Program* – على ضرورة أن تسبق مرحلة التصحيح مرحلة طويلة من الإستقرار ، لضمان نتائج تطبيق الإصلاحات الإقتصادية . وقد أشارت الدراسات[١١] إلى ضرورة أن تكون سياسات ونتائج الإستقرار الإقتصادي مستدامة قبل البدء بعملية التصحيح الهيكلي لضمان نتائج عملية التصحيح ؛ بسبب تعارض سياسات الإستقرار الإقتصادي مع سياسات التصحيح الإقتصادي .

وقد باشر صندوق النقد الدولي بتطبيق برامجه الإصلاحية للتحرير التجاري بالرغم من الإختلالات التي تعيشها الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص ، مما عكس تأثير هذه البرامج سلباً على العديد من الدول النامية[١٢]. فقد فشلت سياسات التصحيح الإقتصادي وتحرير التجارة الخارجية في دول أميركا الجنوبية [١٣] نتيجة عدم وجود عامل الإستقرار الإقتصادي ، مما يؤكد ضرورة أن يتم التخلص من الإختلالات التي تعاني منها الدول النامية قبل البدء ببرامج التصحيح الإقتصادي[١٤].

وقد مر الإقتصاد الأردني بالكثير من الأزمات وحالات عدم استقرار، وكان أشدها خلال الفترة ما بين (١٩٨٦-١٩٨٨) . مما دفع بالحكومة لتبني برنامج التصحيح الاقتصادي الأول (١٩٨٩-١٩٩٣) ، والذي توقف عام ١٩٩٠ نتيجة أزمة الخليج الثانية ، حيث استبدل ببرنامج مماثل للفترة (١٩٩٢- ١٩٩٨) [١٥] . وبالرغم من عدم ظهور بوادر الإستقرار الإقتصادي قام البرنامج الثاني بتقديم برامج إصلاحية شملت معظم مكونات الإقتصاد الكلي بهدف تحرير التجارة الخارجية ، على الرغم من تأكيد الدراسات المحلية أن برنامج التصحيح الإقتصادي لن يحقق نتائجه ، والتي من أهمها محاربة التضخم والبطالة وتصحيح الإختلالات ما لم يصل الإقتصاد الأردني لحالة الإستقرار[١٦].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويعتبر تخفيض سعر صرف العملة المحلية المتزامن مع رفع كفاءة إدارة الموازنة الحكومية وإصلاح ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري ، من أهم عناصر مرحلة (الإستقرار/ الإصلاح) الإقتصادي التي يجب أن تسبق تحرير التجارة [١٧] ، بالإضافة إلى ضرورة ظهور مؤشرات أخرى أهمها تراجع معدلات الاستهلاك لصالح الاستثمار، وتراجع معدلات التضخم . ويمكن من خلال الجدول (٥-١) ملاحظة عدم ظهور بوادر الإستقرار الاقتصادي في الأردن واللازمة للشروع بعملية تحرير التجارة الخارجية .

جدول (٥-١)

"مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الأردني: مقارنة بين أهداف برنامج التصحيح الثاني (١٩٩٨/١٩٩٢) مع المتحقق فعلا"

البند/السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	النتيجة مقارنة بسنة ١٩٩٦
معدل النمو في الصادرات (برنامج) ٪	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٣	١٠,١	٩,٩	٩,٩	٩,٨	
معدل النمو في الصادرات (فعلي) ٪	٥,٨	٩,١	١٤,٨	٢٦,٥	٣,٥			أسوأ
معدل النمو في المستوردات (برنامج)٪	٥,٩	٤,٤	٤	٤	٣,٦	٣,٦	٣,٥	
معدل النمو في المستورات (فعلي)٪	٢٩,٤	١٠,٨	-٣,٧	٩,٦	١٧,٥			أسوأ
الصادرات إلى الناتج المحلي (برنامج)٪	٢٨,٧	٢٩,٢	٢٩,٨	٣٠,٣	٣٠,٥	٣٠,٥	٣٠,٥	
الصادرات إلى الناتج المحلي (فعلي)٪	١٨,١	١٨,٢	١٨,٩	٢١,٦	٢٠,٢			أسوأ
المستوردات إلى الناتج المحلي (برنامج)٪	٦٢,٣	٥٣,٨	٥١,٧	٤٩,٥	٤٧	٤٤,٦	٤٢,٣	
المستوردات إلى الناتج المحلي (فعلي)٪	٦٣,٤	٦٤,٥	٥٦,٢	٥٥,٦	٥٩,١			أسوأ
العجز التجاري إلى الناتج المحلي (برنامج)٪	١٦,٦	١٤	١٠,٦	٨,١	٦,١	٤,٣	٢,٦	
العجز التجاري إلى الناتج المحلي (فعلي)٪	٤٥,٢	٤٦,٣	٣٧,٣	٣٤	٣٨,٩			أسوأ
معدل التضخم (برنامج)٪	٩,٢	٧,٧	٦,٥	٥,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٥	
معدل التضخم (فعلي)٪	٣,٩	٣,٣	٣,٥	٢,٣	٦,٥			أسوأ
الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي (برنامج)٪	٢١,١	٢١,٤	٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٥	٢٣,١	٢٣,١	
الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي (فعلي)٪	٣١,٩	٢٥,٩	٣٤,٦	٣٧,٤	٣٤,٥			أفضل
الإستهلاك إلى الناتج المحلي (برنامج)٪	٩٥,٥	٩٢,٦	٨٩,٠	٨٦,٢	٨٣,٦	٨١,٢	٧٩,٥	
الإستهلاك إلى الناتج المحلي (فعلي)٪	٩٨,٤	٩٨,٤	٨٩,٦	٨٨,٢	٨٧,٩			أسوأ
عجز الموازنة قبل المساعدات إلى الناتج المحلي(برنامج)٪ *	١٣,٧-	٦,٤-	٥,١-	٤,٦-	٣,٧-			
عجز الموازنة قبل المساعدات إلى الناتج المحلي (فعلي)٪ *	١,٢	٤,٩-	٦,١-	٤,٦-	٤,٩-			أسوأ

المصدر – البنك المركزي الأردني،، النشرة الخاصة، (١٩٦٤-١٩٩٥)، ص ٢٢، ٣٤، ٣٥. النشرة الشهرية، شباط، ١٩٩٧، ص٤٦

-Fahed Al Fanek, "Structural Adjustment in Jordan, Background, Objectives, Target, Policies, Economic and Social Impact, The Politics of structural adjustment: Economic Liberalization in Arab Countries. PP, 209-230.

*البنك المركزي الأردني التقرير السنوي (١٩٩٢-١٩٩٦)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دعا البنك الدولي في دراسته عام ١٩٩٣ إلى مزيد من التخفيض في قيمة العملة الأردنية ، واقترح أن تكون متزامنة مع تخفيض في التعريفة الجمركية ، لتحسين أداء التجارة الخارجية جدول (٥-٢).

ولكن تخفيض سعر الصرف المحلي المتواصل بعد العام ١٩٨٨ لم يخلق حالة الإستقرار الإقتصادي المطلوبة ، بل تسبب في إحداث آثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير ، حيث يعمل تخفيض سعر الصرف عمل الهزات الإقتصادية التي تصيب جانب العرض (*Supply Shocks*) ، ويرفع أسعار المواد الخام المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية ، وقد كان هذا الأثر السلبي من القوة بحيث طغى على الأثر الإيجابي الذي خلقه التخفيض في جانب الطلب الكلي والمتمثل بزيادة الطلب على الصادرات والسلع المحلية البديلة للمستوردات[١٨]، أي أن التخفيض قد أدى إلى خلق حالة من عدم الإستقرار الاقتصادي . وقد يكون من الطبيعي أن تخلق مثل هذه السياسة حالة من عدم الإستقرار الاقتصادي بداية ، ثم تبدأ مكونات الإقتصاد الكلي بالتكيف في المدى الطويل لاستيعاب هذا التغير .

ويدرك الباحث أن تخفيض سعر الصرف يقع في قلب عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الأردني ، في الوقت الذي يدرك أنه آلية لا يجوز ما لم تكن مصحوبة بحزمة إقتصادية لإصلاح الإنتاج . ويخشى الباحث أن تكون عبارة (مزيداً من التخفيض) التي اقترحها البنك الدولي – في توصياته للأردن – طريقاً إلى تحرير سعر الصرف ، وهي السياسة التي أثبتت فشلاً في البلدان الإفريقية [١٩]، والتي تراجعت عنها نتيجة الإختلالات الكثيرة التي سببتها .

أما إصلاح ميزان المدفوعات – وخاصة الميزان التجاري – والذي يعتبر الأهم بين سياسات الإستقرار الإقتصادي الرامية لتحرير التجارة الخارجية ، فإن بيانات الجدول (٥-١) تبين أن سياسات (الإستقرار/التصحيح) الإقتصادي لم تؤثر على أداء التجارة الخارجية في جانبيها المستوردات والصادرات ، ولم توصل التجارة الخارجية الأردنية إلى مرحلة الاستقرار المطلوبة . فمعدلات النمو في الصادرات مازالت تتذبذب قياساً بالتوقعات المستقرة لبرنامج التصحيح الاقتصادي . كما توقع البرنامج أن يتراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معدل نمو المستوردات خلال فترة البرنامج إلى (٣,٦٪) عام ١٩٩٦، ولكنه نما بمعدلات كبيرة . نتيجة عدم تحسن جهاز الإنتاج المحلي بالدرجة المطلوبة .

وبالتالي لم تستطع سياسات التصحيح – لغاية الآن – في خفض معدل النمو في العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . كما لم تنجح برفع مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد توقع البرنامج أن تصل هذه المساهمة – والتي تعتبر مؤشراً لتوسع القاعدة الإنتاجية – إلى (٣٠,٥٪) عام ١٩٩٦، ولكنها لم تصل أكثر من (٢٠,٢٪) ، وارتفعت نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥٩,١٪) عام ١٩٩٦، في حين توقعها البرنامج (٤٧٪) . ولذلك يمكن القول أن الأردن لم ينجح في استغلال سياسات التصحيح الإقتصادي لإيجاد حالة الإستقرار الإقتصادي اللازمة للشروع بتحرير التجارة الخارجية ، والذي قد يعزى إلى خلل في آلية التنفيذ وليس في السياسات نفسها .

٥-٢-٢ مرحلة تحرير التجارة الخارجية (*Trade Liberalization*)

٥-٢-٢-١ التحرير التجاري والتعرفة الجمركية

عرفت دراسة (Bhagwati-Krueger 1978) – والتي أجريت لصالح البنك الدولي – مفهوم التحرير التجاري بأنه أية سياسة اقتصادية تؤدي إلى تقليل الإنحياز ضد الصادرات(*Anti Export Bias*) ، واعتبر الباحثان أن المقياس الأساسي لتحرير التجارة الخارجية ، هو إلغاء القيود الكمية على المستوردات والتي تمثلها رخص الإستيراد (*Import Licenses*) [٢٠].

و يلاحظ أن تعريف التحرير التجاري لا يتطلب أن تكون نسبة التعرفة الجمركية على المستوردات تساوي صفراً ، ولا يتطلب حتى أن تكون منخفضة . ومن الممكن بالتالي تحرير التجارة الخارجية مع الإحتفاظ بمستويات مرتفعة من التعرفة الجمركية ؛ لأن التجارة الحرة لا تتطلب اكثر من التخلص من رخص الإستيراد ، والتي كانت على رأس الإجراءات العاجلة المقترحة ضمن برنامج تحفيز التجارة الخارجية الأردنية والذي اقترحه البنك الدولي عام ١٩٩٣ جدول (٥-٢) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٥-٢)

مقترح البنك الدولي لتحفيز التجارة الخارجية الأردنية ١٩٩٣

عوامل نجاح التحرير التجاري	نوع القيود		تسلسل التطبيق
	معدلات مرتفعة من التعريفة (قيود نسبية)	قيود كمية	
١- المحافظة على سعر صرف مرن	١- وضع حد أعلى للتعرفة الجمركية لا يتجاوز ٥٠٪ لتقليص الحماية الجمركية. ٢- مساواة الضرائب المفروضة على المستوردات مع الضرائب المفروضة على السلع المحلية المشابهة. ٣- إلغاء جميع الضرائب الإضافية على المستوردات. ٤- مراجعة نظام التعريفة وخاصة فيما يتعلق بالإعفاءات لبعض المؤسسات.	١- إلغاء جميع رخص الإستيراد بدون استثناء	عاجل
إجراء مزيد من التخفيض في سعر الصرف كلما احتاج الوضع لذلك.	استمرار خفض سقف التعرفة لجمركية، مع المحافظة على توحد النسبة.		على المدى المتوسط
	استمرار خفض سقف التعرفة لجمركية ليصل حده الأقصى ٢٠٪ فقط. وألغاء حالة الإعفاء التي تتمتع بها بعض المؤسسات.		على المدى الطويل

Source :- The world Bank; Jordan-Consolidating Economic Adjustment and Establishing The Base for Sustainable Growth, (Washington D. C. December 30, 1993), P.56

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

لكن الملفت للنظرهو إصرار البنك الدولي على ضرورة توحيد نسب التعرفة الجمركية على المستوردات الأردنية ، واشتراط تخفيضها إلى (٥٠٪) بصورة عاجلة ، على أن يستمر التخفيض بشكل متدرج في المدى المتوسط ؛ وإيصالها إلى سقف مقداره (٢٠٪) في المدى الطويل . وبناءً على ذلك فقد تم في مطلع عام ١٩٩٦ تخفيض عدد شرائح التعرفة الجمركية من (١٠) إلى (٦) شرائح ، إلى جانب تخفيض الحد الأعلى للتعريفة الجمركية – متضمنة الرسوم والضرائب الأخرى – من (٧٠٪) إلى (٥٠٪) [٢١].

لكن تحرير المستوردات بتخفيض التعرفة الجمركية سيؤدي إلى توسع في الطلب عليها ، مما سيولد ضغطاً على احتياطي العملة الصعبة ، ويدفع بالحكومة إلى مزيد من الإقتراض ، و يؤدي – في غمرة إصلاح الموازنة الحكومية – إلى عدم توافق قيم عجز الموازنة مع توقعات برنامج التصحيح . ويمكن – حسب نصيحة البنك الدولي – التغلب على المشكلة التي يخلقها تخفيض نسب التعرفات الجمركية بمزيد من التخفيض في سعر الصرف المحلي ، إلاّ أنّ سياسة التخفيض تتعارض مع التوجهات الإقتصادية الرامية إلى الحد من مشكلة المديونية الخارجية ، والتي تعتبر السبب الرئيسي لتبني برنامج التصحيح[٢٢].

وقد أكدت دراسة (Rodrik,1990) [٢٣]، أن نتائج سياسة تحرير المستوردات في الدول النامية بخفض التعريفة الإسمية عليها ضعيفة للغاية ، كما أن أثرها يأتي متأخراً . وهذا ما يفسر فشل تجربة التحرير التجاري في المكسيك ، فقد عمل هذا البلد –الذي يعاني من الديون والإختلالات الهيكلية – على تخفيض السياسات الحمائية ، عن طريق تحرير المستوردات ، فقام بإلغاء القيود الكمية على المستوردات وخفض التعرفة الجمركية عليها ، متزامناً مع تخفيض في سعر الصرف ، ولكن هذا البلد لم يجني ثمار التحرير التجاري ، بل تضاعفت فيه معدلات التضخم وسعر الفائدة بشكل كبير[٢٤].

كما لم تنجح برامج البنك الدولي الإصلاحية في إخراج الإقتصاد الجزائري من أزمته التي سببها تفاقم الديون الخارجية . فباستخدام نفس آلية الإصلاح الإقتصادي – تخفيض العملة وتحرير المستوردات – لم تحقق هذه البرامج للإقتصاد الجزائري سوى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

معدلات عالية من البطالة والتضخم[٢٥]. وبالتالي يمكن الإستنتاج أن إغفال أهمية الإستقرار الإقتصادي يؤدي بالإصلاحات الرامية إلى تحرير التجارة الخارجية إلى الفشل.

٥-٢-٢-٢ التحرير التجاري والنمو الإقتصادي.

قد يوهم توجه سياسات البنك الدولي نحو تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية بوجود أثر كبير للتحرير على النمو الإقتصادي . إلا أن الدّراسات الحديثة تفيد بعدم وجود علاقة واضحة بين التحرير التجاري والنمو الإقتصادي ، فقد فشلت (Kruger,1978) [٢٦] في دراستها عن التحرير التجاري في الدول النامية أن تجد علاقة مباشرة بين التحرير التجاري – مقاساً بتخفيض سعر الصرف وتخفيض التعرفة الجمركية – وبين النمو الإقتصادي ، واكتفت بالأثر غير المباشر على النمو الإقتصادي من خلال نمو الصادرات والذي بدا ضعيفاً . وقد أكدت دراسة (UNDP,1989) [٢٧] أنه لا يوجد أي دليل واقعي على وجود علاقة بين التحرير التجاري والنمو الإقتصادي بالرغم من كل الأطر النظرية التي يصوغها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سبيل تحرير التجارة الخارجية للدول النامية ، الأمر الذي أدى إلى فشل العديد من تجارب التحرير في هذه الدول.

وقد جاءت دراسة (Taylor 1991) [٢٨] في مطلع هذا العقد لتؤكد أن إتباع الدول النامية لإستراتيجية التحرير التجاري – في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تعاني منها – لا يعتبر عقلانيا ، وأن هذه الدول لن تجني من هذه الإستراتيجية سوى الخسائر ، واقترح على هذه الدول استمرار اتباع إستراتيجية الإتجاه الداخلي (*Inward - Oriented Strategy*) – والتي تركز على إحلال المستوردات واستمرار وجود الحماية الجمركية للصناعات المحلية – إلى أن تتخلص من مشاكلها .

إن فشل سياسات التحرير التجاري في البلدان النامية في الوقت الذي يستمر فيه البنك الدولي بطرح هذه السياسة على الأردن وغيره من الدول المدينة ، يؤكد الغاية الرئيسية من التحرير التجاري ، وهي إقحام البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وتجهيز هذه الدول لامتصاص الكساد الذي تعيشه أسواق الدول المتقدمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الهوامـــش :

1-

a) - Bela Balassa, (1985) "Export Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries After the 1973 Oil Shock," ***Journal of Development Economics***, May/ June, PP. 23-35.

b) - Jeffrey D. Sachs, Trade and Exchange Rate Policies in Growth - Oriented Adjustment Programs . Washington, DC: IMF, 1987.

2-Bernard Hoekman and Simeon, Diankov, "Catching up with Eastern Europe? The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative," ***Economic Research Forum***, working Paper 9612, p1.

3-**IMF** BULLETIN, 28 September, 1992, P275.

4- Sebastian Edwards (1993) "Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries", ***Journal of Economic Literature***. Vol. XXXI, P. 1358-1393.

5- The World Bank: Jordan - Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base For Sustainable Growth , (Washington D. C. December 30, 1993, P. 54).

6- **UNDP :** Georges Chapelier, Hamid Tabatabai, Development and Adjustment Stabilization, Structural Adjustment and UNDP Policy , Policy Division Bureau for Program Policy and Evaluation, **UNDP**, NewYork, 1989.

7-Dani Rodrik, (1990) "How Should Structural Adjustment Programs be Designed? "***World Development***, Vol. 18, No. 7, P.933.

8-Joan
Nelson, (1984), "The Political Economy of Stabilization: Commitment, Capacity, and Public Response", ***World Development***, Vol. 12, No.10, P.1004.

9-**UNDP**, op.cit. P19.
10-Ibid, P.22.
11-Dani, Rodrik, Op. cit., P939.
12-Ibid, P.933.
13-**UNDP**, Op. cit., P.24.

14-Ali, Moudanni, "Process of structural Adjustment in Morocco", The politics of Structural Adjustment: Economic Liberalization in Arab Countries, Euro - Arab Dialogue, Konrad - Aderauer stiftung; 1995, P. 80

15-Fahed Al-Fanek, "Structural Adjustment in Jordan, Background, Objectives, Targets, Policies, Economic and Social Impact", The Politics of Structural

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Adjustment: Economic Liberalization in Arab countries, Euro-Arab Dialogue Program, Konrad - Adenauer - Stiftung, 1995, P.212.

16- Ibid, P.212.

17-Ali Moudanni, Op. cit., P.80-81.

١٨- أحمد طلفاح، أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ١٩٩٤، ص٨٥.

19- Dani, Rodrik, Op. cit. P940.

20-Sebastian Edwards, Op. Cit, P.1364.

٢١- وزارة المالية، دائرة الجمارك، التقرير السنوي لدائرة الجمارك ١٩٩٦، مديرية التخطيط والتطوير، قسم المعلومات، ص٢٥.

٢٢- يعمل تخفيض سعر الصرف المتواصل على تضخيم أرقام المديونية الخارجية عند قياسها بالدينار الأردني مما يزيد عبء الدينار خدمته داخلياً.

23- Dani Rodrik, Op.cit., P941.

24- Ibid.

25- Hocine, Benisaad, "Economic Reform And Political Management in Algeria. A Brief Summary of The Economic Reform," The Politics of structural Adjustment: Economic Liberalization in Arab Countries, Euro-Arab Dialogue Program, Konrad - Adehauer - Stiftung, 1995, P72.

26- Anne krueger, Foreign Trade Regimes And Economic Development: Liberalization Attempts And Consequences. Cambridge, MA: Ballinger Pub. Co. for NBER 1978, P. 273-274.

27- UNDP, op. cit., P. 32-33.

28- Lance Taylor, Economic Openness: Problems to The Century End, In Economic Liberalization: No Panacea. Ed.: tariff Banuri, Oxford And NY: Oxford University Press, Clarendon Press, 1991, P.119,141.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

٦-١ النتـائج

لقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. تطور قطاع التجارة الخارجية بشقيه المستوردات والصادرات خلال فترة الدراسة ، إذ بلغ معدل النمو في المستوردات والصادرات (١٦,٧٪) و(٢٣٪) على التوالي ، كما تحسنت تغطية الصادرات للمستوردات إلى (٣٤٪) عام ١٩٩٦، إلا أن قيم المستوردات تفوق بكثير قيم الصادرات وهو ما يعكس ضيق القاعدة الإنتاجية الوطنية.

٢. تميز التركيب السلعي للصادرات الوطنية بتراجع حصة الصادرات الغذائية والزراعية والصادرات من المواد الخام لصالح الصادرات الصناعية استجابة للخطط التنموية المتلاحقة .

٣. تميز التركيب السلعي للمستوردات بتغيرات سارت لصالح عملية التنمية الإقتصادية ، وذلك بانخفاض مساهمة المستوردات من السلع الإستهلاكية لصالح الزيادة في استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية.

٤. انخفض التركز الجغرافي للصادرات الوطنية جزئياً في الأسواق العربية وتنوعت نسبياً في أسواق صادراتها ، إلا أنها بحاجة لمزيد من الجهود للوصول إلى أسواق الولايات المتحدة وأوروبا . بينما استمر تركز مصادر المستوردات في الأسواق الأوروبية .

٥. أظهرت مؤشرات الإنكشاف الإقتصادي أن الأردن ما يزال يعتبر بلداً منكشفاً بشكل كبير ، وخاصة عند قياس نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت (٧٩,٣٪) عام ١٩٩٦. كما أظهرت تقديرات الميل الحدي للإستيراد ومرونة الدخل للطلب على المستوردات أهمية المستوردات بالنسبة للإقتصاد الوطني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦. انخفضت مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات مما انعكس على مساهمة هذه الأخيرة في الإنفاق على الناتج المحلي، قياساً بمساهمة في القطاعات الصناعية في إجمالي الصادرات والإنفاق على الناتج المحلي

٧. تأثرت التجارة الخارجية الأردنية – نتيجة زيادة انكشافها – بالتغيرات الإقتصادية السياسية التي حدثت خلال فترة الدراسة ، وكانت صادرات المواد الأولية أكثر الصادرات الوطنية تأثراً بهذه التغيرات ؛ بسبب اعتماد الإقتصاد الوطني عليها حتى العام (١٩٩٢) .

٨. أحدثت عملية التصحيح الإقتصادي تغيراً في نمو هيكل الصادرات الصناعية ، وصادرات المواد الخام. بينما لم يتغير هيكل نمو الصادرات الغذائية والزراعية .

٩. تستجيب مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي للتغير في مستوى الدخل الفردي الحقيقي عكسياً ، أي أن نمو الدخل الفردي الحقيقي يؤدي إلى تراجع الصادرات .

١٠. يؤثر النمو السكاني بطريقة غير مباشرة على نمو مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ، من خلال النمو في العمالة الكلية .

١١. إن عدم وضوح العلاقة السببية المباشرة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى عدم توافق إشارة معامل نمو الصادرات في الدراسات السابقة مع النظرية الإقتصادية .

١٢. لم يكن النمو في الصادرات الوطنية سبباً في النمو الإقتصادي بل إن التغير الهيكلي في الإقتصاد باتجاه الإنتاج الصناعي هو الذي أدى إلى حصول هذا النمو .

١٣. لم يجد الباحث مؤشرات تدل على عدم كفاية إعادة توزيع الموارد الإنتاجية لصالح القطاعات التصديرية .

١٤. لم يستطع الإقتصاد الأردني بناء قاعدة صناعية كبيرة تصديرية نتيجة التشوه الكبير في هيكل المستوردات خلال فترة الدراسة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٥.تأثرت المستوردات – نتيجة ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي – بالأحداث السياسية والإقتصادية خلال فترة الدراسة وكانت المستوردات الصناعية هي المصدر الرئيسي لهذا التغير .

١٦.تغير هيكل المستوردات الأردنية بعد مرحلة التصحيح الإقتصادي إلا أن هذا التغير لم يكن إلا في جانب المستوردات الغذائية والزراعية بينما لم يحدث هناك خلل في هيكل نمو المستوردات الصناعية ومستوردات المواد الخام .

١٧.يعتبر النمو السكاني اكثر العوامل الاقتصادية تأثيرا على مساهمة المستوردات في الناتج المحلي الجمالي .

١٨.يعتبر الأردن اكثر الدول النامية ارتفاعا في معدلات التعريفة الجمركية (الحماية الاسمية) ومن أكثرها ارتفاعا في معدلات الحماية الفعالة –مما يجعله من اكثر الدول تشوها في مستويات الأسعار المحلية .

١٩.مازالت الصادرات الوطنية ـ بحاجة إلى التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويلها قياسا بالمستوردات – كما تفتقر في نفس الوقت إلى مؤسسة خاصة لضمانها

٢٠.تعد خدمات المناطق الحرة الأردنية من النواحي الفنية والإدارية من غير متطورة قياساً بالمناطق الحرة في مناطق حرة قريبة وبعيدة .

٢١.تميز قطاع النقل البحري الأردني بأنه الأكثر ارتفاعا في أسعار الشحن وفرضاً لرسوم استضافة السفن وتعقيداً في إجراءات التخليص قياساً بالدول الأخرى ، مما يعطل حركة التجارة الخارجية بشكل عام ويضعف من تنافسية الصادرات الوطنية في أسواقها الخارجية بشكل خاص نتيجة تحملها للكثير من التكاليف الإضافية .

٢٢.تعتبر المعلومات التي ترتبط بها مؤسسة تشجيع الصادرات كافية لإنشاء شبكة وطنية بين المؤسسة والمنشآت الصناعية المصدرة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢٣.تعتبر مؤسسة المواصفات والمقاييس بشكلها الحالي غير قادرة على تحقيق الالتزام بمحتويات الفقرة الخاصة بالعوائق الفنية في التجارة الدولية (*AGREEMENT ON TECHNICAL BARRIERS TO TRADE*)

٢٤.ما زالت هناك عوائق تقف أمام اطلاع غرف التجارة الأردنية بدورها الاقتصادي .

٢٥.يعتبر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يقوم الأردن بتطبيقه حالياً الطريق المختصر نحو تحرير التجارة الدولية .

٢٦.لا تدل المؤشرات الإقتصادية الأردنية حتى عام ١٩٩٦ على ظهور بوادر الإستقرار الاقتصادي اللازمة للشروع بعملية تحرير التجارة الخارجية حيث يؤدي عدم ظهور هذه البوادر إلى فشل عملية التحرير التجاري كما حدث في العديد من الدول النامية.

٢٧.لم تثبت الدراسات العالمية المختلفة وجود علاقة مباشرة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي .

٢٨.لم يستطع برنامج التصحيح الاقتصادي – لغاية الآن – أن يصلح الإختلالات الموجودة في قطاع التجارة الخارجية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦-٢ التوصيات

لقد بين الباحث في الفصل السابق من خلال استعراض أثر التحرير التجاري على البلدان النامية ، ومن خلال نتائج برنامج التصحيح الإقتصادي على أداء التجارة الخارجية : أن الظروف الحالية في الأردن غير مواتية للشروع بعملية تحرير التجارة الخارجية بالسرعة التي يطلبها البنك الدولي . كما عجزت برامج التصحيح الإقتصادي – سواءً تلك التي اقترحتها المؤسسات الدولية أو الوزارات المعنية – عن معالجة حالة الركود التي يعاني منها الإقتصاد الأردني .

وعليه نقترح برنامجنا البديل الآتي :

فحيث وضع نظام الحماية الجمركية في المملكة بصورة رئيسية لجني الإيرادات وتمويل النفقات الحكومية ؛ فلا يمكن الإستغناء عنه في الوقت الحاضر أو حتى تخفيضه وذلك لإخلاله بالنفقات المطلوبة لتغطية مصاريف الحكومة . لكننا نعتقد في الوقت نفسه أنه يمكن للحكومة أن تضع خطة لإيجاد مصادر بديلة للإيرادات الحكومية غير الضرائب الجمركية . وهذه الخطة قد تستند على إيجاد مصادر مؤقتة للإيرادات (اقتراضا أو غير ذلك كأن تباع بعض المؤسسات الحكومية) بحيث تكون كافية لإجراء تخفيض رئيسي على الضرائب الجمركية لفترة معقولة يساعدها في ذلك إجراء تخفيض مناسب – أو بعبارة أخرى ترشيد – الإنفاق الحكومي لتخفيف الضغط المتأتي من متطلبات الإنفاق الحكومي .

إن هذا الإجراء المؤقت سيرفع الكثير من العبئ عن كاهل الإنتاج الوطني ، على أن يكون مصحوباً بإجراءات دقيقة تكفل متطلبات ضبط الجودة والنوعية والكفاءة الإقتصادية حسب مواصفات(*ISO*) ، كي ترتفع بالإنتاج المحلي إلى المستويات العالمية المنافسة ، وبالتالي جذب وإقناع المستهلك المحلي والأجنبي في الخارج باقتناء السلع الأردنية .

إن هذا الإجراء سوف يساعد على توسيع الإقتصاد الأردني عن طريق توسيع قاعدة الإنتاج كما سوف تكون له آثار إيجابية على الدخل والأجور والرواتب والإنفاق والإستثمار والمؤشرات الإقتصادية الأخرى ، والتي من بينها استيعاب البطالة . وهذا المؤشر الأخير (استيعاب البطالة) سوف يترتب عليه الإهتمام بعملية تدريب وتأهيل الكوادر الفنية على أساس من الكفاءة والمهارة العالية لتتناسب التطورات الجديدة التي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

سيشهدها الإقتصاد الوطني (نعني بها عمليات التوسع الإقتصادي) ، كذلك إن هذه العملية ستساعد الحكومة فيما بعد على التخلي عن برنامجها المؤقت لضبط الإنفاق ، عن طريق جني المزيد من الإيرادات الحكومية بزيادة التوسع في الإنتاج والزيادة في الصادرات دون اللجوء إلى رفع التعاريف الجمركية مرة أخرى .

كما يتطلب برنامجنا الجديد المقترح التخلي عن السياسات النقدية الصارمة التي ينتهجها البنك المركزي ؛ من تحديد لعرض النقد وارتفاع لسعر الفائدة واستبدالها بإجراءات نقدية أخرى أكثر مرونة ، بحيث تشمل تخفيضا أساسيا على أسعار الفائدة وإطلاقا نسبيا للزيادة في عرض النقد لتشجيع الإستثمارات ، وستكون هذه الإجراءات ضرورية لتشجيع الإستثمارات عن طريق التوسع في الائتمان بأعباء نقدية أخف تتناسب مع أهداف التوسع الإقتصادي التي نطرحها في بداية البرنامج البديل .

ونتيجة لضعف عملية تحرير التجارة الخارجية – تحرير المستوردات – في التأثير على أداء الصادرات ؛ فإن السياسة الاقتصادية يجب أن تتجه نحو الصادرات مباشرة ، فسياسة دعم الصادرات الوطنية – بالرغم من مخالفتها لمبدأ حرية التجارة – يمكنها أن تعطي الصادرات دفعة أقوى قياساً بسياسة تحرير المستوردات المتزامنة مع تخفيض قيمة العملة . وهي السياسة التي جعلت من دول شرق آسيا وتركيا مؤخراً من أكبر الدول المصدرة ، حيث اتجهت هذه البلدان إلى تحرير مستورداتها بعد أن قامت بدعم صادراتها – ماديا و فنيا– وتثبيتها في الأسواق الدولية . ولذلك **يؤكد** الباحث **على برنامج تطوير الصادرات الوطنية** (***Export Development Program***) الذي تعده وزارة التخطيط في ظل الإتجاه الإقتصادي نحو إصلاح العجز المزمن في الميزان التجاري، وإصلاح ميزان المدفوعات . حيث يهدف هذا البرنامج بشكل رئيسي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية على المستوى العالمي ، والذي يتكون من أربعة عناصر رئيسية وهي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أولاً: تيسير الإجراءات وتخفيض الكلفة على المنشأة ، من خلال:

أ- إصلاح النظام الجمركي.

ب- تطوير نظام المناطق الحرة.

ثانياً: توفير التمويل للصادرات الوطنية من خلال:

أ- تطوير عملية تمويل الصادرات.

ب- تفعيل عملية ضمان الصادرات.

جـ- تقديم تمويل طويل الأجل للمنشآت الأردنية لتطوير صادراتها.

ثالثاً: تحسين كفاءة الإنتاج وجودته ، من خلال:

أ- تقديم خدمات فنية للمصدر.

ب- تطوير نظام المواصفات والمقاييس.

رابعاً: تحفيز وتطوير الإستثمارات المحلية والأجنبية

من خلال خلق البيئة الإستثمارية والقانونية المناسبة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (١)

مؤشرات الإنكساف الإقتصادي للدول العربية غير النفطية للفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)

الدولة	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪	المستوردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪	الصادرات كنسبة من المستوردات ٪
تونس	٢٨,٣	٤٣,٥	٧١,٨	٦٥,٠
السودان	٥,٤	١٧,٤	٢٢,٨	٣١,٠
سوريا	٢٥,٠	٢٧,٢	٥٢,٢	٩١,٩
لبنان	١١,٦	٨٠,١	٩١,٧	١٤,٥
مصر	٩,٤	٢٥,٨	٣٥,٢	٣٦,٤
المغرب	١٦,٦	٢٧,٧	٤٤,٣	٥٩,٩

المصدر: نشرة التجارة الخارجية ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٤ ، ص ٦، ١٥ ،١٦ ،١٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (٢)

البيانات اللازمة لتقدير التغيرات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية الأردني

السنة	إجمالي الصادرات X	صادرات المواد الغذائية والزراعية Xfood		صادرات المواد الخام Xcrud		الصادرات الصناعية Xmanu	
		القيمة	٪ من الصادرات	القيمة	٪ من الصادرات	القيمة	٪ من الصادرات
١٩٧٠	٩,٣٢	٤,٧	٥٠,٥	٢,٤	٢٦,٩	٢,٢	٢٢,٦
١٩٧١	٨,٨٢	٣,٧	٤٢,٠	٢,٣	٢٧,٣	٢,٨	٣٠,٧
١٩٧٢	١٢,٦١	٤,٨	٣٨,١	٣,٧	٢٩,٤	٤,١	٣٢,٥
١٩٧٣	١٤,٠١	٤,٦	٣٣,٦	٤,٥	٣٣,٦	٤,٩	٣٢,٨
١٩٧٤	٣٩,٤٤	٩,٥	٢٤,٤	٢٠,٠	٥١	٩,٩	٢٤,٦
١٩٧٥	٤٠,٠٧	١٠,٢	٢٥,٤	٢٠,١	٥٠,٩	٩,٧	٢٣,٧
١٩٧٦	٤٩,٥٥	١٦,٣	٣٣,١	٢٠,٠	٤١,٧	١٣,٢	٢٥,٢
١٩٧٧	٦٠,٢٥	٢٠,٦	٣٤,٣	١٨,٩	٣١,٤	٢٠,٧	٣٤,٣
١٩٧٨	٦٤,١٣	١٦,٣	٢٥,٤	٢٠,٧	٣٢,٣	٢٧,١	٤٢,٣
١٩٧٩	٨٢,٥٦	٢١,٢	٢٥,٧	٢٧,٥	٣٣,٤	٣٣,٨	٤٠,٩
١٩٨٠	١٢٠,١١	٢٣,٥	١٩,٦	٤٩,٢	٤١,٢	٤٧,٤	٣٩,٢
١٩٨١	١٦٩,٠٣	٣٣,٠	١٩,٦	٥٦,٧	٣٣,٨	٧٩,٣	٤٦,٦
١٩٨٢	١٨٥,٥٨	٣٩,١	٢١,١	٦١,٤	٣٣,٣	٨٥,١	٤٥,٦
١٩٨٣	١٦٠,٠٩	٣٦,٢	٢٢,٧	٥٢,٧	٣٣,٠	٧١,١	٤٤,٣
١٩٨٤	٢٦١,٠٦	٤١,٧	١٦,٠	٨٧,١	٣٣,٤	١٣٢,٢	٥٠,٦
١٩٨٥	٢٥٥,٣٥	٤٣,٥	١٧,١	٩٨,٤	٣٨,٦	١١٣,٤	٤٤,٣
١٩٨٦	٢٢٥,٦٢	٤١,٩	١٨,٦	٩٧,٨	٤٣,٤	٨٥,٩	٣٨,٠
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧	٣٣,٨	١٣,٦	٩١,٥	٣٦,٩	١٢٣,٥	٤٩,٥
١٩٨٨	٣٢٤,٧٩	٣٠,٠	٩,٢	١٤٦,٨	٤٥,٣	١٤٨,٠	٤٥,٥
١٩٨٩	٥٣٤,١	٤٨,٦	٩,١	٢٢٤,٩	٤٢,١	٢٦٠,٦	٤٨,٨
١٩٩٠	٦١٢,٢٥	٥٩,٧	٩,٨	٢٣٥,٢	٣٨,٤	٣١٧,٣	٥١,٨
١٩٩١	٥٩٨,٦٣	٨٦,٠	١٤,٤	٢٢٨,٣	٣٨,١	٢٨٤,٣	٤٧,٥
١٩٩٢	٦٣٣,٧٦	٩٢,٠	١٤,٥	٢١٨,١	٣٤,٤	٣٢٣,٦	٥١,١
١٩٩٣	٦٩١,٢٨	١٤٠,٠	٢٠,٢	١٩٢,٨	٢٧,٩	٣٥٨,٥	٥١,٩
١٩٩٤	٧٩٣,٩٢	٩١,٢	١١,٥	٢٠٧,٧	٢٦,١	٤٩٥,٠	٦٢,٤
١٩٩٥	١٠٠٤,٥٣	٩٩,٥	٩,٩	٢٥٩,٨	٢٥,٨	٦٤٥,٢.	٦٤,٣
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	١٦٠,١	١٥,٤	٢٨٥,٤	٢٧,٤	٥٩٤,٣	٥٧,٢
المتوسط			٢٢		٣٥,٦		٤٢,٤

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة (١٩٩٤-١٩٩٥) ص٣٦. البنك المركزي الأردني: النشرة الشهرية, شباط, ١٩٩٧,ص٦٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

← تابع ملحق رقم (٢)

السنة	إجمالي المستوردات M	المستوردات من المواد الغذائية والزراعية Mfood		المستوردات من المواد الخام Mcrud		المستوردات الصناعية Mmanu	
		القيمة	٪ من المستوردات	القيمة	٪ من المستوردات	القيمة	٪ من المستوردات
١٩٧٠	٦٥,٨٨	١٨,٧	٢٨,٦	٦,٠	٩,٢	٣٤,٥	٥٢,٢
١٩٧١	٧٦,٦٤	٢٠,٧	٢٦,٣	٧,٢	٩,٤	٣٧,٦	٤٨,٨
١٩٧٢	٩٥,٣١	٢٧,٣	٢٨,٦	٧,٤	٧,٧	٤٩,٠	٥١,٤
١٩٧٣	١٠٨,٢	٣٠,٨	٢٨,٥	٧,٣	٦,٨	٥٤,٩	٥٠,٧
١٩٧٤	١٥٦,٥١	٤٢,٧	٢٧,٣	٩,٦	٦,٢	٨٨,٢	٥٦,٤
١٩٧٥	٢٣٤,٠١	٤٩,٤	٢١,١	٣٠,٨	١٣,١	١٥٠,٤	٦٤,٣
١٩٧٦	٣٣٩,٥٤	٨١,٧	٢٤,٠	٤٧,٣	١٣,٩	٢٠٨,٧	٦١,٥
١٩٧٧	٤٥٤,٤٢	٧٥,٩	١٦,٧	٥٤,١	١١,٩	٣٢١,٨	٧٠,٨
١٩٧٨	٤٥٨,٨٣	٨٧,٦	١٩,١	٥٩,٧	١٣,٠	٣٠٧,٢	٦٦,٩
١٩٧٩	٥٨٩,٥٢	١٠٨,٣	١٨,٧	٩٢,١	١٥,٥	٣٨٧,٦	٦٥,٩
١٩٨٠	٧١٥,٩٨	١١٨,٨	١٦,٦	١٣٨,٢	١٩,٣	٤٥٥,٣	٦٣,٦
١٩٨١	١٠٤٧,٥	١٦٧,٩	١٦,٠	٢١١,٦	٢٠,٢	٦٦٤,٨	٦٣,٥
١٩٨٢	١١٤٢,٤٩	١٩١,٩	١٦,٨	٢٧٥,٨	٢٤,١	٦٦١,٤	٥٧,٩
١٩٨٣	١١٠٣,٣١	١٨٠,٤	١٦,٣	٢٤٤,١	٢٢,١	٦٢٣,١	٥٦,٦
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤	١٨٤,٣	١٧,٢	٢٤٣,٤	٢٢,٧	٥٧٦,٤	٥٣,٩
١٩٨٥	١٠٧٤,٤٥	١٧٥,٨	١٦,٤	٢٥٦,٣	٢٣,٩	٥٦٤,١	٥٢,٥
١٩٨٦	٨٥٠,٢	١٦٥,٦	١٩,٥	١٤٥,١	١٧,١	٤٨٨,٤	٥٧,٤
١٩٨٧	٩١٥,٥٥	١٥٥,٧	١٧,٠	١٨٤,٧	٢٠,٢	٥٥١,١	٦٠,٢
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٧	١٧٢,٩	١٦,٩	١٩٥,٤	١٩,١	٦٠٤,٤	٥٩,٢
١٩٨٩	١٢٣٢,٠١	١٩٧,٧	١٦,٠	٢٧٦,١	٢٢,٥	٧١٩,٥	٥٨,٥
١٩٩٠	١٧٢٥,٨٣	٤٠٣,٩	٢٣,٤	٣٥٥,٣	٢٠,٦	٩٤٠,٩	٥٤,٥
١٩٩١	١٧١٠,٤٦	٤١٧,٧	٢٤,٤	٣٠٦,٤	١٧,٩	٩٧٢,٨	٥٦,٩
١٩٩٢	٢٢١٤,٠	.٤١٦	١٨,٨	٣٤٨,٩	١٥,٨	١٤٣٢,٣	٦٤,٧
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦٢	٤٣٥,١	١٧,٧	٣٧٠,٣	١٥,١	١٦١٩,٢	٦٥,٩
١٩٩٤	٢٣٦٢,٥٨	٤٠٩,٧	١٧,٣	٣٧٢,٢	١٥,٨	١٥٦٠,٥	٦٦,١
١٩٩٥	٢٥٩٠,٢٥	٤١٩,٢	١٦,٢	٤٢٧,٥	١٦,٥	١٧٠٨,٢	٦٦,٠
١٩٩٦	٣٠٤٣,٥٦	٦٨٥,٩	٢٢,٥	٤٦٥,٢	١٥,٣	١٨٧٣,٢	٦١,٥
المتوسط			٢٠,٣		١٦,١		٥٩,٥

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة (١٩٩٤-١٩٩٥) ص ٣٧. البنك المركزي الأردني: النشرة الشهرية, شباط, ١٩٩٧, ص٦٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

← تابع ملحق رقم (٢)

السنة	WII* مؤشر الدخل العالمي	WPI * مؤشر الاسعار العالمية	MKG مستوردات السلع الرأسمالية	LF ** اجمالي القوة العاملة	IL ** القوى العاملة الصناعية	I اجمالي التكوين الرأسمالي	EX سعر الصرف(فلس) (دولار /دينار)	IC القدرة الإستيرادية
١٩٧٠	٥٠,٤	٧,١	١٣,٤	–	–	–	٣٣٣,٠	٨٥,٠
١٩٧١	٥٢,٣	٧,٥	١٧,٦	–	–	–	٣٣٣,٠	٨٤,٣
١٩٧٢	٥٤,٨	٧,٩	١٨,٦	–	–	–	٣٥٩,٠	١٢٧,١
١٩٧٣	٥٨	٨,٧	٢٠,٢	–	–	–	٣٢٩,٠	١٤٤,٨
١٩٧٤	٥٩,٤	١٠,١	٤٠,٩	–	–	–	٣٢٣,١	٢٠٧,٩
١٩٧٥	٦٠,٢	١١,٥	٨٢,٩	–	–	–	٣٢٠,٨	٣٧٤,٨
١٩٧٦	٦٣,٤	١٣,٠	١١٤,٦	٣٦١,٣	٣٤,١	١٩٣,٤	٣٣٣,٠	٤٨٨,٣
١٩٧٧	٦٦,١	١٤,٧	١٨٤,١	٣٧١,٠	٣٤,٨	٢٧٧,٩	٣٣٠,٠	٦٤٤,٣
١٩٧٨	٦٨,٩	١٦,٣	١٦١,٢	٣٨٠,٩	٣٥,٥	٢٦٣,١	٣٠٦,٦	٦٤١,٠
١٩٧٩	٧١,٧	١٨,٦	١٩٣,٦	٣٩١,١	٣٦,١	٣٠٩,٩	٣٠١,٣	٩٦٦,٠
١٩٨٠	٧٣,٥	٢١,٩	٢٤٦,٧	٤٠٥,٣	٣٨,٦	٤٣٣,٠	٢٩٨,٩	١٢٩٩,٦
١٩٨١	٧٤,٧	٢٥,٥	٤١٥,٠	٤١٨,٤	٤٢,٤	٦٦٦,٨	٣٣١,٥	١٧٦٠,١
١٩٨٢	٧٥	٢٩,٣	٣٩١,٤	٤٣١,٨	٤٥,٥	٦٥٠,٨	٣٥٣,٥	١٧٦٥,٦
١٩٨٣	٧٧	٣٣,٨	٣١٠,٥	٤٤٥,٣	٤٨,٧	٥٨٩,٨	٣٤٦,١	١٦٧٧,٥
١٩٨٤	٨٠,٧	٣٩,٠	١٧٠,٥	٤٥٨,٥	٥٢,٠	٥٧١,٢	٣٨٥,٥	١٨٢٣,٥
١٩٨٥	٨٣,٩	٤٥,٠	٢٠١,٣	٤٧٢,٣	٥٥,١	٤١٤,٩	٣٩٥,٩	١٨٣١,٥
١٩٨٦	٨٦,٨	٥٠,٤	١٤١,٥	٤٩٢,٥	٥٨,١	٤٤٤,٣	٣٥١,٥	١٥٦٧,٧
١٩٨٧	٩٠,٢	٥٧,٧	١٦٢,٨	٥٠٩,٣	٦٢,١	٥١٥,٦	٣٣٩,٥	١٥٠٧,٣
١٩٨٨	٩٤,٣	٦٧,٦	٢١٩,٤	٥٢١,٨	٦٢,٢	٥٣٢,٥	٣٧٦,٨	١٨٣٠,٤
١٩٨٩	٩٧,٤	٧٧,٣	٢٦٢,٠	٥٢٣,٥	٦١,٨	٥٦٣,٢	٥٧٧,١	٢٣٤٧,٢
١٩٩٠	١٠٠	١٠٠,٠	٢٥٩,٧	٥٢٤,٢	٦٠,٣	٨٥٠,١	٦٦٥,٨	٢٨٩١,٩
١٩٩١	١٠٢,٢	١١٨,٠	٢٥١,٢	٥٥٢,٠	٦٤,٣	٧٣٨,٥	٦٨٢,٢	٣٢٠٣,١
١٩٩٢	١٠٥,٥	١٣٩,٤	٤٦١,٣	٦٠٠	٦٨,٤	١٢٠٨,٨	٦٨٠,٨	٣٣٩٠,٧
١٩٩٣	١٠٨,٦	١٦٦,٨	٥٦٢,٧	٨٥٩	٩٧,١	١٤٢٢,٧	٦٩٣,٩	٣٣٣٦,٣
١٩٩٤	١١٣,٣	٢٠٦,٣	٥٢٩,٥	Ψ ٩٤٩		١٤٥١,٠	٦٩٩,٨	٣٣٥٢,٠
١٩٩٥	١١٧,١	٢٣٠,٢	٥٤٧,٤	Ψ ٩٦٠		١٥٤٧,٤	٧٠١,٨	٣٩٩٤,٠
١٩٩٦	١٢٠,٢	٢٤٧,٥	٦٦٤,٩	Ψ ٩٧١,٢		١٨٠١,٣	٧١٠,٠	٤٣٨٥,٧

Ψ: بيانات أولية (وزارة العمل)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

← تابع ملحق رقم (٢)

السنة	GDP الناتج المحلي الاجمالي	IP الانتاج الصناعي	GNP الناتج القومي الاجمالي	* DEF مخفض الناتج المحلي الاجمالي	RGDP الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	RGNP الناتج القومي الاجمالي الحقيقي	POP عدد السكان	RYPC الدخل الفردي الحقيقي
١٩٧٠	٢٢٨,٤	-	٢٣٥,١	١٨,٢	١٢٥٤,٩	١٢٩١,٧	١,٥٠٨	٨٥٦,٥
١٩٧١	٢٤٢,٢	-	٢٤٧,٥	١٩,٢	١٢٦١,٤	١٢٨٩,٠	١,٥٦٢	٨٢٥,٢
١٩٧٢	٢٨١,٦	-	٢٨٥,٧	٢٠,٦	١٣٦٧,٠	١٣٨٦,٩	١,٦١٧	٨٥٧,٤
١٩٧٣	٣١٠,١	-	٣١٦,٧	٢٢,٩	١٣٥٤,١	١٣٨٢,٩	١,٦٧٥	٨٢٥,٦
١٩٧٤	٣٨٥,٧	-	٣٩٤,٨	٢٧,٤	١٤٠٧,٧	١٤٤٠,٩	١,٧٣٥	٨٣٠,٥
١٩٧٥	٤٣٥,٩	-	٤٤٩,٥	٣٠,٦	١٤٢٤,٥	١٤٦٨,٩	١,٨١	٨١١,٣
١٩٧٦	٥٤٧,٤	٦٨,٥	٥٦٩,٤	٣٤,٢	١٦٠٠	١٦٦٤,٩	١,٨٨٩	٨٨١,٢
١٩٧٧	٦٧٦,٤	٨٦,٥	٦٩٨,٣	٣٩,١	١٧٢٩,٩	١٧٨٥,٩	١,٩٧١	٩٠٥,٨
١٩٧٨	٧٧٩,٣	٩٦,٧	٨٠٢,٤	٤١,٩	١٨٥٩,٩	١٩١٥,٠	٢,٠٥٧	٩٣٠,٧
١٩٧٩	٩٨١	١٥٦,٧	١٠٠٨,٢	٤٧,٨	٢٠٥٢,٣	٢١٠٩,٢	٢,١٣٣	٩٨٨,٨
١٩٨٠	١١٨٠,٣	١٩٠,٧	١٢١٣,٧	٥١,١	٢٣٠٩,٨	٢٣٧٥,١	٢,٢١٨	١٠٧٠,٨
١٩٨١	١٤٦,٣	٢٥٧,١	١٥٢٦,٨	٥٧,٧	٢٥٤٦,٤	٢٦٤٦,١	٢,٣١٩	١١٤١,٠
١٩٨٢	١٧٠١,١	٢٨٨,١	١٧٦٥,٥	٦٥,١	٢٦١٣,٠	٢٧١٢,٠	٢,٤٠٩	١١٢٥,٨
١٩٨٣	١٨٢٨,٧	٢٦٩,٩	١٨٧٧,٩	٦٨,٣	٢٦٧٧,٤	٢٧٤٩,٥	٢,٥٠٢	١٠٩٨,٩
١٩٨٤	١٩٨١,٤	٣٤٢,٦	١٩٩٥,٠	٧٣,٠	٢٧١٤,٢	٢٧٣٢,٩	٢,٥٩٩	١٠٥١,٥
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	٣١١,١	٢٠١٥,٥	٧١,٥	٢٨٢٥,٤	٢٨١٨,٩	٢,٧	١٠٤٤,٠
١٩٨٦	٢١٦٣,٦	٣٠٦,٤	٢١٤٦,٣	٧١,٦	٣٠٢١,٨	٢٩٩٧,٦	٢,٨٠٥	١٠٦٨,٦
١٩٨٧	٢٢٠٨,٦	٣٢٩,٠	٢١٥٨,٤	٧١,٠	٣١١٠,٧	٣٠٤٠,٠	٢,٩١٤	١٠٤٣,٢
١٩٨٨	٢٢٦٤,٤	٣٣٠,٠	٢١٧٥,٩	٧٤,٢	٣٠٥١,٧	٢٩٣٢,٥	٣٠٠٢٧	٩٦٨,٨
١٩٨٩	٢٣٧٢,١	٤٦١,٩	٢١٨٠,٧	٨٩,٨	٢٦٤١,٥	٢٤٢٨,٤	٣٣,١٤٤	٧٧٢,٤
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٥٤٨,٠	٢٤٢٨,٨	١٠٠,٠	٢٦٦٨,٣	٢٤٢٨,٨	٣,٤٦٨	٧٠٠,٣
١٩٩١	٢٨٥٥,١	٥٣٠,٠	٢٦٣٤,٠	١٠٥,١	٢٧١٦,٥	٢٥٠٦,٢	٣,٤٠١	٦٧٧,١
١٩٩٢	٣٤٩٣	٦٠٣,٤	٣٣٠٦,٨	١١٠,٨	٣١٥٢,٥	٢٩٨٤,٥	٣,٨٤٤	٦٧٦,٤
١٩٩٣	٣٨٠١,٧	٦١٢,٢	٣٦٥٢,٦	١١٤,٢	٣٣٢٩	٣١٩٨,٤	٣,٩٩٣	٨٠١,٠
١٩٩٤	٤٢٠١,٣	٧٤٧,٨	٤٠٤٩,٩	١١٨,٦	٣٥٤٢,٤	٣٤١٤,٧	٤,١٣٩	٨٢٤,٩
١٩٩٥	٤٦٥٤,٦	٨٣٧,٦	٤٥٣٧,٨	١٢٢,٩	٣٧٨٧,٣	٣٦٩٢,٣	٤,٢٩١	٨٦٠,٤
١٩٩٦	٥١٤٦,٧	٩٤٠,٤	٥٠٣٥,٢	١٢٧,٣	٤٠٤٣,٠	٣٩٥٥,٤	٤,٤٤١	٨٩٠,٦

المصدر : - البنك المركزي الأردني: النشرة الخاصة (١٩٩٤-١٩٩٥) . البنك المركزي الأردني: النشرة الشهرية, شباط, ١٩٩٧ .

* Government Financial statistics, year book, International Monetary fund,1996

** الطلافحة، حسين " التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي، وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الأخرى " مؤتة للبحوث والدراسات مج٨ ، عدد٥ ، ١٩٩٣. / البنك المركزي الأردني: النشرة الشهرية, شباط,١٩٩٧ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (٣)

معدلات الحماية الإسمية والفعالة في القطاعات الإقتصادية الأردنية ١٩٩٢

القطاع	معدلات الحماية الإسمية	معدلات الحماية الفعّالة
الزراعة	٢٣,٧	٥,١
التعدين	٢٢,٢	٨,٥
الصناعة	٣٤,٣	٤٠,٩
المواد الغذائية، المشروبات، التبغ	٤١,١	٢٢,٥
الصناعات الغذائية	٣٢	١٩,٤
المشروبات	١٢٣,٦	١٨٥
التبغ	٦٧,٩	١١٧,٢
المنتجات النسيجية والجلدية	٣٦,٣	٤٨,٦
الصناعات النسيجية	٣٠,٥	٣٢,٦
صناعة الملابس	٤٨,٥	٧٨
الصناعات الجلدية	٤٢,٣	٥٤
صناعة الخشب والفلين	٣٣,٦	٥١,٤
صناعة الأثاث	٥٠,٢	٩٧
صناعة الورق والطباعة	٢٨,٣	١٩,٨
الصناعات الورقية	٣١,٣	٢٢,٣
الطباعة والنشر	٢٠	٩,١
الصناعات الكيماوية، البترول، الفحم	٢٤,٩	٢٤,٨
الصناعات الكيميائية	٢١,٤	١٣,٨
الصناعات الكيميائية الأخرى	٣١,٩	٢٦,٣
مصفاة البترول	٢٩,٤	٣٩,٧
منتجات النفط والفحم	١٦,٧	–
صناعة المطاط	٢٩	٥٧,٥
الصناعات البلاستيكية	٤٠,٧	٧٦,٨
الصناعات غير المعدنية	٤٣,٤	٤٨,٥
الصناعات المعدنية والآلات	٤٠,٣	٩٩,٤
صناعة الآلات غير الدقيقة	٢٥	١٤,٧
صناعة الآلات الدقيقة	٤٩	–
صناعة المعدات العلمية	٣٢,٦	٧٦,٦
صناعة معدات النقل	٧٤,٨	–
صناعة تشكيل المعادن	٣٨,٤	٥٧
الصناعات المعدنية الأساسية	٢٢,٦	١٨
صناعات أخرى	٣٥	٥٥,٦
الإقتصاد ككل	٣٣	٣٠,٣
السلع الإستهلاكية	٤٢,٧	–
السلع الوسيطة	٢٣,٣	–
السلع الرأسمالية	٣٧,٩	–

Source: - The World Bank: Jordan - Consolidating Economic Adjustment And Establishing The Base For Sustainable Growth, (Washington D. C., December 30, 1993, P.43.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٤)

القيمة المضافة في الصناعات الوطنية في سنة ١٩٩٤

(الأرقام بالمليون دينار)

دليل النشاط الاقتصادي ISIC CODE	النشاط الاقتصادي	الانتاج الاجمالي القائم	اجمالي القيمة المضافة	القيمة المضافة الى الانتاج القائم(٪)
000014	الصناعات الاستخراجية	٢٣٦,٢٧٩	١٢٧,٢٠١	٥٣,٨
000015	صنع المنتجات الغذائية و المشروبات	٤٠٥,٧٣٣	١١٤,٨٣١	٢٨,٣
000016	صنع منتجات التبغ	١٠٧,٤٠٠	٨٦,٠٢٥	٨٠,١
000017	صنع المنسوجات	٥١,٠٣٥	١٩,١٣٣	٣٧,٥
000018	صنع الملابس و تهيئة وصباغة الفراء	٤٢,٠٣٨	١٧,٠٦٩	٤٠,٦
000019	دباغة و تهيئة الجلود و الفراء	٢٩,١٠٩	٩,٥٧٧	٣٢,٩
000020	صناعة الخشب و منتجات الخشب و الفلين ما عدا الاثاث	١٨,١٦٠	٨,٠٦٥	٤٤,٤
000021	صنع الورق و منتجات الورق	٨١,٠٤١	٢٣,٢٩٨	٢٩,٤
000022	الطبع و النشر و استنساخ وسائل الاعلام	٣٧,١٦١	١٤,٣٢٢	٣٨,٥
000023	صنع فحم الكوك و المنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	٣٨٠,٨٦٤	٣٠,٤٥٨	٨,٠
000024	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	٥١٦,٠٩٤	٩٤,٢٩٠	١٨,٣
000025	صنع منتجات المطاط و اللدائن	٧٠,١٨١	٢٦,١١٦	٣٧,٢
000026	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٢٣٧,٠٣٥	١١٨,٠٣٥	٤٩,٨
000027	صنع المعادن الأساسية	١٠٤,٢٢٧	٢٨,٨٣٤	٢٧,٧
000028	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكنات و المعدات	٨١,٥٦٦	٣٠,٠٥٩	٣٦,٩
000029	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	٤٣,٩١٩	١٤,١٥٣	٣٢,٢
000031	صنع الآلات و الأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	٢٩,٦٧١	٩,٠٠٥	٣٠,٤
000032	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون و الاتصالت	١٢,٤٦٥	٥,٢١٧	٤١,٩
000033	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس الدقيقة و الساعات	٢,٠٠٩	,٨٥٢	٤٢,٤
000034	صنع للمركبات ذات المحركات و المركبات المقطورة و نصف المقطورة	٤٣,٠١٨	١٥,٧٥١	٣٦,٦
000035	صنع معدات النقل الأخرى	,١٣٤	,٠٦٧	٥٠,٣
000036	صنع الأثاث	٦٥,٥٧٤	٢٣,٢١٠	٣٦,٢
000040	امدادات الكهرباء و الغاز و البخار و المياه الساخنة	١٥١,٩٩٧	٧٠,٠٣١	٤٦,١
المجموع/المتوسط	-	٢,٧٤٦,٧١٠	٨٨٦,٦٠١	٣٢,٣

المصدر:-دائرة الاحصاءات العامة ،المسح الصناعي،١٩٩٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة

المملكة الأردنية الهاشمية

أ- اعفاء أرباح المشاريع من ضريبة الدخل لمدة (١٢) سنة من تأسيس المشروع باستثناء أرباح التخزين التجاري للسلع والموجه للإستهلاك المحلي .

ب- إعفاء دخول العاملين غير الأردنيين في المنطقة الحرة من ضريبة الدخل والضمان الإجتماعي .

جـ- الإعفاء من رسوم الإستيراد ، ضرائب الجمارك والضرائب الأخرى للسلع المستورة للمنطقة أو المصدر منها لغير السوق المحلية .

د- إعفاء المباني في المنطقة الحرة من مشاكل الترخيص و ضرائب الترخيص ورسومها وضريبة الدخل .

هـ- السماح بانتقال رأس المال وأرباح الإستثمار في المنطقة الحرة إلى الخارج مع الأخذ بعين الإعتبار القوانين التي تحكمها .

و- إعفاء السلع الصناعية المنتجة في المنطقة الحرة والموجهة للسوق المحلية من الضرائب الجمركية حسب قيمتها النهائية والتكلفة المحلية المستخدمة في صناعتها .

ز- إعفاء المباني التي يبنيها المستأجر من رسوم الإجارة لمدة ثلاثة سنوات إذا كان السقف مبنياً من الإسمنت المسلح وسنتين إذا كان مبنيا من مواد غير ذلك .

جمهورية مصر العربية

أ- الإعفاء من الضرائب والرسوم .

ب- إعفاء الصادرات والواردات من رسوم الجمارك وضرائب الإستهلاك والضرائب الأخرى .

جـ- إعفاء الأصول الرأسمالية من الضرائب الجمركية باستثناء سيارات الركوب .

د- إعفاء تجارة الترانزيت من الضرائب السنوية .

هـ- إعفاء العاملين غير المصريين من ضريبة الدخل .

الجمهورية العربية السورية

أ- الإعفاء من الضرائب والرسوم .

ب- تحرير كامل للتجارة الخارجية وحركة العملة .

جـ- الإعفاء من الضرائب الجمركية .

د- السماح لحركة رأس المال وحركة الإستثمار والأرباح للخارج .

هـ- تمنح المنتجات في المناطق الحرة السورية شهادة منشأ .

و- يسمح بالإستيراد المؤقت لمسائل النقل بمختلف أنواعها .

ز- لا يسمح بالإستيراد من المنطقة الحرة لداخل البلد إلا للسلع المدرجة في قوائم الإستيراد .

الإمارات العربية المتحدة (دبي)

أ- الإعفاء من الضرائب لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد لمدة خمسة عشر عاماً .

ب- لا يوجد قيود على ملكية المشروع .

جـ- يمكن لشخص أجنبي واحد أن يمتلك (١٠٠٪) من المشروع .

د- حرية في إعادة الإستثمار والأرباح .

هـ- لا يوجد ضرائب دخل على الأفراد .

و- بنية تحتية كبيرة من الإتصالات والخدمات .

ز- توفر الطاقة بشكل كبير ورخيص .

ح- لا قيود على تحويل العملة .

ط- توفر خدمات الموانيء بشكل رخيص وكفوء .

ي- تمنح شهادة المنشأ للمنتجات الصناعية المنتجة في دبي .

المصدر : الإسكوا ، تطوير المناطق الحرة في منطقة غربي آسيا، الأمم المتحدة ١٩٩٥ ص ١٥-١٨ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- الكتب

١. الإسكوا "إستراتيجية الإسكوا الإقليمية لتطوير النقل المتعدد الوسائط " الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٦.

٢. العارضة، فوزي، ومهند سهاونة : المناطق الحرة في الأردن ، واقع وتطلعات الجمعية العلمية الملكية ، أيار ١٩٩٤ .

٣. عبد الخالق، جودت، محاضرات في الإقتصاد الدولي ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧.

٤. عبدالعليم ، أحمد الجات والبلدان النامية ، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية القاهرة ، ١٩٩٥ .

٥. كلوسن، أ.و " رئيس البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " العلاقة الحاسمة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي العالمي " ،١٩٨٤.

٦. منظمة الإسكوا تطوير المناطق الحرة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة ١٩٩٥ .

٢- الدوريات :

١. الأمانة العامة للغرف التجارية العربية "التجارة العربية البينية ، مشاكل ومعوقات النقل بين الأقطار العربية " ، دراسة مقدمة من إلى الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الدوحة (٥ - ٧) نيسان ١٩٩٤ . **مجلة أوراق اقتصادية** (١٩٩٤) .

٢. شامية،عبد الله " إنتاجية الإقتصاد الأردني (١٩٦٨ - ١٩٨٦) " ، **مجلة أبحاث اليرموك** مج ٥ ع٣، ١٩٨٩، ص ١٧٧-٢٠٧.

٣. شامية عبدالله وموسى الروابدة (١٩٨٩) " تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النموالإقتصادي دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧) **مجلة أبحاث اليرموك** مجلد ١٦، عدد ١، ص ٦٢- ٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤. الطلافحة، حسين ، " الميزان التجاري الأردني " **مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد ٥، العدد** ٢، ١٩٨٩، ص ٧-٣٨.

٥. الطلافحة، حسين " التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي، وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الأخرى " **مؤتة للبحوث والدراسات** مج٨ ، عدد٥ ، ١٩٩٣، ص ٧٩-٩٨ .

٦. الضمور، هاني ومحمد الحنيطي ،"المشكلات والاحتياجات التصديرية ومدى الرضا عن السياسات والمساعدات الحكومية التصديرية " **دراسات الجامعة الأردنية** ، مج ٢٣ ، ع١ ، ١٩٩٦، ص٧-٢٤ .

٧. كرم، أنطونيوس" التبعية الإقتصادية في دول الخليج " **مجلة التنمية والتعاون الإقتصادي في الخليج العربي**، الكويت ، منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩.

٣-الرسائل والمواد غير المنشورة:

١.حميدات، وليد ونزار الربيعي " الحماية والقيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي الأردني (دراسة قياسية) دراسة مقبولة للنشر في مجلة المنارة - جامعة آل البيت ، آذار ١٩٩٧.

٢.الريموني ، أحمد ونزار الربيعي "تكاليف ومنافع خدمات ميناء العقبة " دراسة مقبولة للنشر في مجلة أبحاث اليرموك ، تشرين الأول ، ١٩٩٧.

٣.سالم ، تقي عبدالسلام ،استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية في العراق، رسالة دكتوراة ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٩.

٤.الشريف، بدر ، استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن ، **رسالة ماجستير** ١٩٩٥ .

٥.طلفاح، أحمد أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني، **رسالة ماجستير** ، جامعة اليرموك ١٩٩٤.

٦.العثامنة ،عبد الباسط " النمو الصناعي في الأردن "**رسالة ماجستير**،جامعةاليرموك١٩٩٥.

٧.عكاشة، بلال، تقييم تجربة المناطق الحرة في الأردن , **رسالة ماجستير** ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٧.

٨.فضل، محمد خليل " سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية" ، **رسالة ماجستير** جامعة اليرموك ١٩٩٦.

٩.النقرش، فائق " محددات الطلب على الإستيراد وفعالية استخدام القدرة الإستيرادية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University
www.manaraa.com

١٠.في الأردن "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك .

١١.الهزايمة، محمد " اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن " . رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٣ .

٤- المنشورات والتقارير

١. البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ١٩٩٥.

٢. بنك تمويل الصادرات المصري ، التقرير السنوي ١٩٩٠ .

٣. البنك الدولي: تقريرعن التنمية في العالم ١٩٨٧، بعنوان : التصنيع والتجارة الخارجية .

٤. بنك الصادرات والتمويل ، التقرير السنوي ١٩٩٦.

٥. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ١٩٨٥ .

٦. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ١٩٩١ .

٧. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ١٩٩٥ .

٨. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ١٩٩٦.

٩. البنك المركزي الأردني،النشرة الشهرية أعداد مختلفة.

١٠. الحبر، محمود " الموانىء البحرية لدول غربي آسيا التحديات والمستقبل" ١٩٩٦ نشرة النقل (الإسكوا) ١٩٩٦ .

١١. الكساسبة، بسام " تجارة الأردن الخارجية ، تطورها و التحديات التي تواجهها و سبل مواجهتها " مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية ، ١٩٩٦

١٢. المحيسن، سفيان" الندوة الوطنية حول قطاع النقل البري في خدمة الإقتصاد الوطني : مشكلات وحلول " ورقة عمل حول واقع قطاع النقل البري في الأردن " نشرة النقل (الإسكوا) ١٩٩٥ .

١٣. وزارة المالية، دائرة الجمارك، التقرير السنوي لدائرة الجمارك ١٩٩٦، مديرية التخطيط والتطوير، قسم المعلومات.

١٤. وزارة النقل ، مديرية الأبحاث والدراسات ، قطاع النقل في الأردن ١٩٩٦ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٥- الندوات والمؤتمرات :

١. حداد، أديب،"تمويل وضمان الصادرات الوطنية في الأردن " ندوة لتمويل و ضمان الصادرات الأردنية ، طموحات وفرص، غرفة صناعة عمان ،١٩ آذار ١٩٨٩.

٢. الريموني، أحمد ونزار الربيعي " تكاليف ومنافع خدمات ميناء العقبة " مؤتمر الإقتصاد الرابع جامعة اليرموك (١٣ - ١٥) أيار عام (١٩٩٦) .

ثانياً : المراجع الإجنبية

1-Books:

1. Al-Fanek, Fahed, "Structural Adjustment in Jordan, Background, Objectives, Targets, Policies, Economic and Social Impact", The Politics of Structural Adjustment: Economic Liberalization in Arab countries, Euro-Arab Dialogue Program, Konrad - Adenauer - Stiftung, 1995.
2. Benisaad, Hocine, "Economic Reform And Political Management in Algeria. A Brief Summary of The Economic Reform," The Politics of structural Adjustment: Economic Liberalization in Arab Countries, Euro-Arab Dialogue Program, Konrad - Adehauer - Stiftung, 1995, P72.
3. Branson ,William, Macroeconomics Theory and Policy (2nd Edition). Harber and Row,NY1979
4. Chapelier, Georges and Hamid Tabatabai, Development and Adjustment Stabilization, Structural Adjustment and UNDP Policy, Policy Division Bureau for Program Policy and Evaluation, **UNDP**, NewYork, 1989.
5. Chenery, Hollis and Moshe Syrquin (1975). Patterns of development 1950-1970. Oxford University Press, London .
6. Higgins, Benjamin and Jean Higgins, Economic Development in a Small Planet .
7. Hogendorn, Jan , Economic Development, Harper and Ram Publishers. Inc. 1987.
8. kerkab Mohammed ,"some thoughts on the devaluation of the dirham and Moroccan export", The politics of Structural Adjustment: Economic Liberalization in Arab Countries, Euro - Arab Dialogue, Konrad - Aderauer stiftung; 1995.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

9. krueger, Anne, Foreign Trade Regimes And Economic Development: Liberalization Attempts And Consequences. Cambridge, MA: Ballinger Pub. Co. for NBER 1978 .

10. Meier, Gerald, International trade and development .NY, arper and Row 1963 .

11. Mill,J.S.: Essay on Some Unsettled questions of Political economy, London, 1948.

12. Moudanni, Ali, "Process of structural Adjustment in Morocco", The politics of Structural Adjustment: Economic Liberalization in Arab Countries, Euro - Arab Dialogue, Konrad - Aderauer stiftung; 1995.

13. RAMU, RAMANATHAN (1992) Introductory Econometrics with Applications, second edition, the DrYden press.

14. Ricardo, David, Principles of Political Economy and Taxation, 1821, reprintedin in Penguin Books Baltimore, 1971.

15. Sachs, Jeffrey, Trade and Exchange Rate Policies in Growth - Oriented Adjustment Programs . Washington, DC: IMF, 1987.

16. Smith, Adam, The Wealth of Nations, Modern Library Edit. NY 1937

17. Syrquin, Moshe, (1989) . Patterns of Structural Change hand book of Developing economics, North Holland .

18. Taylor, Lance, Economic Openness: Problems to The Century End, In Economic Liberalization: No Panacea. Ed.: tariff Banuri, Oxford And NY: Oxford University Press, Clarendon Press, 1991, P.119,141.

19. UNICTAD, The Role of Transport in Trade Between Developing Countries , UNICTAD/SHIP/640,3Augest '1992 .

20. The World Bank (1987). World Development Report 1987, New York, P 92.

21. The World Bank : Jordan Cosolidating Economic Adjustments and Establishing The Base for sustainable Growth, (Washington D.C. Desember 1993 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

2-Periodicals :

1. Balassa, Bela, (1985) "Export Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries After the 1973 Oil Shock," ***Journal of Development Economics***, May/ June, PP. 23-35.
2. Balassa, Bela, (1978), "Export and Economic Growth " ***Journal of Development Economics,*** Vol.5, No.5, PP.181-89.
3. Chow,Gregory. (1960) ." Test of Equality Between Sets of Coefficients in Two Linear Regressions", ***Economitrica***, Vol. 28, No.3, PP.591-605.
4. Edwards, Sebastian, (1993) "Openness, Trade Liberalization, and Growth in developing countries",***Journal of Economic Litriture*** Vol.31,PP1358-1393
5. Feder, Gerson, (1982) . " On Export and Economic Growth" ***Journal of Development Economics***, Vol.12, No.1-2, PP. 59-73.
6. Haberler, "Some Problem in The Pure Theory of Foreign Trade", ***Economic Journal***, vol LX, No 238, June 1950, PP.223-240.
7. Hoekman Bernard, and Simeon, Diankov, "Catching up with Eastern Europe? The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative," ***Economic Research Forum***, working Paper 9612.
8. **IMF** BULLETIN, 28 September, 1992.
9. Kavossi, Rostam , (1984), "Export Expansion and Economic Growth ", ***Journal of Development Economics***, Vol. 14, No . 1-2, PP. 241-250.
10. Kavovssi,Rostam.,"International Trade and Economic Development: The Recent Experience of Developing countries", (1985), ***Journal of Developing Areas*** , Vol.19, No.3, April, PP.379-392.
11. Khan, Moshins.(1974),"Import and Export Demand in Developing Countries",***IMF Staff Papers***,Vol,21.
12. Lewis,Arther," The Slowing Down of The Engine of Growth", ***The American Economic Review,*** Vol.40, No.4, PP.555-564.
13. Michaely,Michael,(1977)"Export and Growth, an Empirical Investigation, ***Journal of Development Economics***,Vol.4,No.1, PP.94-53.
14. Nelson, Joan, (1984), "The Political Economy of Stabilization: Commitment, Capacity, and Public Response", ***World Development***, Vol. 12, No.10, P.983-1006.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

15. Porter,Michael, (1990)."The compititive Advantage Nations", *Harvard Business Review* , March-April , PP.73-92.

16. Pritchett, Lant 1996 " Measuring Outward Orientation in LCD's: Can It Be Done? ", ***Journal of Development Economics***, Vol. 49, PP 307-335.

17. Ram, Rati, (1985) . "Export and Economic Growth Some Additional Evidance", ***Economic Development and Cultural Change*** , Vol.33 , No. 2 , PP.415-425

18. Ram, Rati, (1987). " Export and Economic Growth in Developing Countries", ***Economic Development and Cultural Change***, Vol.53, No. 2, PP. 51-72.

19. Riedel, James, (1984) ." Trade as The Engine of Growth In Developing Countries, Revisited ", ***The Economic Journal***, Vol. 94, March, PP 56-73 .

20. Rodrik, Dani (1990) "How Should Structural Adjustment Programs be Designed? "***World Development***, Vol. 18, No. 7, PP.933-947.

21. Samuelson, Paul "International Trade and Equalization of Factor prices" ***Economic Journal,*** 1948.

22. syrquin, Moshe, (1986) "Growth and Structural Change in Latin America since 1960 : a comparative analysis ", ***Economic Development and Cultural Change***, Vol.34, No.3, April, PP.433-454 .

23. Tanzi, V . (1978) . " Import Taxes and Economic Development" ***Economica Internazionale*** " , Vol . xxxI , No.1 - 2 , PP.252 - 269.

24. Tyler, William, (1981), "Growth and Export Expansion in Developing Countries, Some Empirical Evidence", ***Journal of Development Economics***, Vol.9, No.1, PP. 121-130.

25. Woo, Jung, , and Peyton Marshall (1985) . "Export Growth and Causality in Developing Countries". ***Journal of Development Economics***, Vol.14, No. 1-2, P 1-12.

26. Yaghamaian, Behzad, Ghorashi, Reza, (fall 1995) "Export Performance and Economic Development,an Empirical Analysis'' ***American Economist*** , Vol.39, P.39.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

The Foreign Trade Sector And The Development Of The National Income Of The Jordanian Economy (An Evaluation)

Abstract

This thesis is an attempt to study the Jordanian foreign trade sector . It focuses on the existing technical and economic problems which prevent the active participation of its revenue in the overall development of the economy .

The conclusion are that, inspit of the adjustment programme adapted in 1989 at the year after , the Jordanian economy still unable to recover from stagnation , unemployment or to secure a high rate of growth .

The econometric results show that some sort of structural changes have had happened , which altered the combination of exports in favor of industrial products and raw materials .

The alternative programme suggested here , advises the economic planner to find another sort of revenue , apart from indirect taxes (including tariffs) , to finance temporarily the budget in order to alleviate the burden of extra cost on production and increase competitiveness of local producers and exporters .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University